

التقشف المالي الحكومي وبدائله

" في ضوء التجربة الأوربية "

دكتور

مُحَمَّد عبد الوهاب طاحون

مدرس بقسم التشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا "

سورة الفرقان اية " 67 "

إهداء

إلي روح أي الطاهرة... طيب الله ثراها

إلي أي... أمد الله في عمره وجزاه عني خير الجزاء

إلي رفيقة دربي... رزقها الله سعادة دائمة

إلي أبنائي... منحهم الله العلم والعمل

أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع

مقدمة

وقعت الأزمة المالية العالمية عام 2008 بموجب تدهور السوق العقاري وانهيار الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت أزمة الرهن العقاري نتاج فترة طويلة من التوسع في الانفاق الخاص الممول من خلال تزايد الدين الخاص وتوليد الفقاعات في سوق الأسهم وفي سوق العقارات ، وساهم الإفراط في التفاؤل والمخاطرة وخفض سعر الفائدة خلال سنوات النمو المرتفع في وقوع الأزمة ، وذلك بفضل الاعتقاد غير الصائب بأن الانضباط في الاسواق من شأنه أن يقضي علي السلوكيات غير المنضبطة، وأن الابتكارات المالية سوف تعمل علي توزيع المخاطر وليس تركيزها، إلا أن تلك الابتكارات نتج عنها فقاعات ضخمة في أسعار الأصول لاسيما قطاع الاسكان ، ولم يكن الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي قادر علي احتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الابتكارات المالية وزيادة الرفع المالي.

وتبين عندما انفجرت الأزمة المالية أن العديد من الأصول في موازنات البنوك في الولايات المتحدة و أوروبا أصبح لا قيمة لها، وامتدت الأزمة إلي مختلف أنحاء العالم؛ وهنا عمدت الحكومات في الدول المتقدمة والنامية إلي تقديم دعم هائل لاقتصاداتها كل وفقا لحالته ، ودعت إلي عمليات انقاذ تجنباً لانهيار البنوك وتوسع الأزمة.

وقامت الحكومات بمجموعة من السياسات بصورة متزامنة لأجل إنقاذ الأنظمة المالية علي مستوى مختلف دول العالم، حيث قاموا بضخ كميات هائلة من السيولة في السوق بسبب التوقف المفاجئ للتمويل بين البنوك وذلك من خلال تحويلات مالية ضخمة من البنك المركزي والحكومات إلي القطاع المالي، ولأجل مواجهة الانخفاض في الطلب قاموا بخفض سعر الفائدة إلي مستويات تاريخية وقامت الحكومات بزيادة الانفاق، مما أدى في النهاية إلي انقاذ المؤسسات المالية والنظام المالي العالمي، ولكن كان من نتيجة ذلك أن تحول الدين الخاص علي البنوك والمؤسسات المالية إلي دين عام علي الحكومات فترتب عليه ارتفاع حجم الدين العام علي الحكومات وتعمق العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم، وهنا ظهرت أهمية اتباع استراتيجية من شأنها التغلب علي المشكلات المالية وبدأت فكرة التقشف المالي الحكومي تظهر مجدداً، حيث أنه كلما تعرضت دول العالم الي موجه حاده من زيادة الديون والعجز المالي يشرع صانعي السياسات ومتخذي القرار في فتح ملفات التقشف ، ولا شك أن الظهور الحالي لفكرة التقشف لن يكون الأخير خاصة بعد ما تسببت أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) في تعميق جراح كل

دول العالم وزيادة نرف الخزانات الحكوميه في ظل التراجع الكبير في الايرادات، فضلا عن تعمق المشكلات الأخرى المتعلقة بزيادة الانفاق لأجل الحفاظ علي المشروعات والمكتسبات التنموية علي مستوي القطاعين العام والخاص.

- أهمية البحث :

يشكل التقشف المالي من قبل الحكومات أحد أكثر الموضوعات حيوية، خاصة في ظل تعاظم مستويات الدين والعجز المالي الحكومي لدي مختلف دول العالم سواء النامي أو المتقدم، فقد تخطت معظم دول العالم المتقدم مستويات الاستدامة المالية للدين العام وتخطت ديون العديد من الدول الناشئة حاجز 60 % من الناتج المحلي الاجمالي، وتمثل دراسة وتقصي وبحث موضوع التقشف خاصة في الوقت الحالي أهمية قصوي للدول التي تعاني من مشكلات في ماليتها العامة وتبحث عن حلول لها، حيث يمكن أن يساعد البحث - بعد اكتماله إن شاء الله- القائمين علي اتخاذ القرار في تحديد درجة واتجاه وكيفية الاستجابة للمعضلات المالية الموجودة؛ والمتوقع تزايدها في المستقبل خاصة بعد تعمقها بسبب أزمة كورونا (كوفيد-19)، ويمنح الايضاح المتعمق لدقائق وجوانب التقشف المالي وعرض تجارب الدول الأخرى التي أخذت به صانعي السياسات القدرة علي الوقوف علي نتائج وملازمات ودروس عن اتباع سياسة التقشف.

- أهداف البحث:

يستهدف البحث تحقيق الأهداف التالية:

- 1- بحث وتحليل وتقييم سياسة التقشف المالي الحكومي ومدى قدرتها علي القضاء علي الدين والعجز المالي والخروج من حالة الركود واستعادة النمو.
- 2- البحث عن بدائل للتقشف المالي الحكومي وتحليلها وتقييمها وبحث مدى قدرة تلك البدائل علي التغلب علي المشكلات المالية واستعادة النمو.
- 3- دراسة وتحليل سياسات التقشف التي طبقت في أوروبا عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وبحث مدى نجاح تدخلات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية هناك.

- اشكالية البحث:

تسعي الحكومات جاهدة نحو السيطرة علي مشكلاتها المالية، حيث يتسبب ارتفاع مستويات الدين والعجز المالي الحكومي في رفع تكاليف الديون وضعف القدرة المالية للدولة علي تمويل التنمية وضعف الملائة المالية وانخفاض في درجات التصنيف الائتماني وضعف من قدرة الدولة علي استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وكذلك ضعف قدرتها علي طرح صكوك مالية تتمتع بعوائد مرتفعة ودرجة عالية من القبول في سوق رأس المال.

وتعاني أغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية من تقادم مستويات الدين العام، فعلي مستوى الدول المتقدمة وصلت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019 في كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية إلي 98.1 % ، 95.5 % ، 134.7 % 85.4 % ، 106.9 % علي التوالي ، وقد وصلت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي علي مستوى الدول النامية في عام 2019 في كل من البرازيل وجنوب افريقيا والمكسيك إلي 75.79 % ، 62.2 % ، 45.5 % علي التوالي ¹.

وتعاني أغلب دول العالم أيضا سواء المتقدمة أو النامية من عجز في الموازنه العامة بسبب تزايد معدلات الانفاق العام، فعلي مستوى الدول المتقدمة مُنيت كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام 2019 بعجز مالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قدره -3 % ، - 2.8 % ، - 1.6 % ، - 1.8 % ، - 4.6 % علي التوالي ، وكانت معدلات العجز المالي في كل من البرازيل وجنوب افريقيا والمكسيك في نفس العام -5.6 % ، -6.3 % ، -1.6 % علي التوالي ².

ويمكن للدول أن تحد من مشكلاتها المالية وتسيطر علي مستويات الدين العام والعجز المالي لتقادي المشكلات التي يمكن أن تترتب علي تقادمها من خلال ترشيد الانفاق العام ويمكن أيضا أن تتبع سياسة التقشف، وسوف يدور البحث حول سياسات التقشف ومدى قدرتها علي التخلص من المشكلات المالية تلك والعمل علي استعادة النمو، وبحث مدى وجود بدائل لها ، وهل نجحت الدول التي طبقت التقشف في التخلص من مشكلاتها المالية أم تعمقت أزمته.

- منهجية البحث:

¹) <https://tradingeconomics.com/indicators>

²) Ibid

اتبع البحث المنهج الاستقرائي في تحليل كل جوانب سياسات التقشف والسياسات والأفكار البديلة لها لأجل بحث مدي صلاحية وجدوي الأخذ بأيهما.

- خطة البحث:

يقع البحث في أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: ماهية التقشف

الفصل الثاني: سياسة التقشف

الفصل الثالث: بدائل التقشف

الفصل الرابع: لمحات من التجربة الأوربية مع التقشف

الفصل الأول

ماهية التقشف

تمهيد وتقسيم:

ليست فكرة التقشف بالحديثة ولكن تناولها الفلاسفة والمفكرين من قبل، ويعلم بشأنها الشخص العادي ، فبمجرد ذكر مصطلح التقشف يقع في ذهن الشخص جانب مما يحققه ويعنية التقشف ، ولكن قد يرتبط التقشف في الأذهان بمعني ترشيد الانفاق أو ترشيد الاستهلاك أو حتي الادخار واكتناز الأموال، وان كانت تلك المعاني قريبة إلي معني التقشف إلا أنها لا تماثله تماماً، وسوف أوضح في هذا الفصل معني التقشف واختلافه عن المعاني الأخرى بعد تتبع المراحل الفكرية التي مر بها التقشف حتي يومنا وذلك في مبحثين كالتالي :

المبحث الأول: جذور فكرة التقشف

المبحث الثاني: تعريف التقشف المالي والهدف منه

المبحث الأول

جذور فكرة التقشف

لا شك أن فكرة خفض الانفاق من جانب الأفراد ومن جانب المجتمعات قديمة قدم الانسان فهي ليست وليدة الساعة، فقد أشار إليها الفلاسفة منذ 2500 سنة وثارَت مناقشاتهم حول أهمية البعد عن الملذات " التقشف " ، وان كانت مناقشاتهم مبنية في السابق علي اعتبارات سياسية وأخلاقية، فقد استخدم أرسطو (384 - 322 ق.م) مصطلح التقشف ولكن كان بمعنى جفاف اللسان، وتناول مؤلفه السياسات " POLITICS " مسألة التوازن في الاستهلاك وأهمية وجود حد أدنى من الأساسيات الضرورية لأجل الحياة ولأجل السعادة ، وتناول أيضا الاعتدال في كتابه الأخلاقيات " THE ETHICS " ، وأشار إلي أن الزهد والاعتدال يتمثل في تجنب الافراط في الملذات الجسدية وعلي وجه التحديد أحاسيس اللمس والتذوق الناتجة عن استهلاك الأشياء المادية، ولم يكن مستوي الانفاق المناسب وفقاً لأرسطو مجرد مسألة توازن في الحسابات فقط وإنما حكمة يجب أن تبني علي ما الذي تم شراؤه ولأجل ماذا ؟ ، ولا يهم ما إذا استخدم الفرد انفاقه لأجل تحقيق نفع علي المستوي الشخصي - ك شراء أساس لمنزلة مثلاً- ولكن لابد أن يكون الاستهلاك لأمر يستحق⁽¹⁾.

وأجاب أرسطو علي سؤال كم من الاستهلاك يكون مناسباً ؟ بقوله بأن كل شيء يعتمد؛ بمعنى أن المسألة تختلف من وقت لآخر حسب الحاجة والامكانيات والأوضاع وأن الاستهلاك الصحيح يكون عندما يكون الهدف والمدي من الاستهلاك متناغماً مع المستوي الاجتماعي وثروة الفرد ، ومع احتلال روما لليونان وبداية توسع الإمبراطورية الرومانية وحدثت تغيرات اقليمية وميلاد سيدنا عيسى (عليه السلام) بدأت فكرة التقشف تظهر مرة أخرى علي يده ، فقد عاش حياة مثالية في البساطة، ونصح أتباعه المحتشدين حوله بأن الحياه المرتكزة حول الاستهلاك المادي حياة ضد ارادة الله، فقد كانت دعوة المسيح روحانية تدعو للسمو الروحي وأن الحياة ليست قائمة علي مجرد خدمة الجسد فقط ، لذا كانت المسيحية في ظل العصر الروماني المصدر الأول لأفكار التقشف والاعتدال والزهد في الحياة ، ولا شك أن المسيحية كانت استكمالاً للتقاليد اليهودية التي جاءت قبلها⁽²⁾.

(1) Schui, Florian, " Austerity " , Yale University Press, 2014, pp.11- 18

2) Ibid p.22

وجاء الاسلام أمراً للناس بالاعتدال في الانفاق فلا إسراف ولا تقتير حيث يقول الله عز وجل في كتابه الكريم " وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا " (1) ودعا سيدنا محمد (صلي الله عليه وسلم) إلي الاستعداد للقاء الله وعدم الانشغال بأمور الدنيا ، وكان رسول الله أزهد الناس في الدنيا، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال " نام رسول الله صلي الله عليه وسلم علي حصير فقام وقد أثر في جنبه فقلنا: يا رسول الله لو اتخذنا لك وطاءً ؟ فقال: مالي ولدنيا ما أنا في الدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها " (2) .

وأكد القس الفيلسوف توما الأكويني في القرن الثالث عشر الميلادي علي أهمية عدم الاسراف في خدمة الجسد والسعي وراء الملذات حيث ذهب الأكويني إلي أن سعادة الانسان محورها العقل وليس الجسد؛ لأن العقل يعني الحرية والارادة ؛ وبالتالي لا تتوقف سعادة البشرية علي ملذات الجسد والجاه والسلطان الدنيوي أو علي خيرات البدن (3) .

وعندما واجهت منافع (عوائد) الاقتصاد أولي تحدياتها في عصر التنوير في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلادي لم توجه الانتقادات مباشرة إلي الجانب الأخلاقي للرفاهية، ولكن بدلاً من ذلك كان للانتقادات وجهة أخرى، فقد زعموا أن الإفراط في الاستهلاك يمكن أن يكون أمراً سيئاً ولكنه يجعل الحياة أكثر بهجة وسرور ، فلم تكن أبداً مناقشاتهم حول الأحكام أو الضوابط الاخلاقية ، وإنما كانت تدور حول كيفية استغلال الثروات الاقتصادية حتي تمكنهم من تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والراحة المادية ، وقد عانت المناقشات حول التنشف منذ ذلك الوقت من الكثير من الاختلاف ولكن ظل النموذج الاساسي دون تغيير ، حيث تُبني مناقشات أنصار التنشف علي أساس الاخلاق والسياسة، في حين تقوم فكرة المعارضين للتنشف علي أساس الكفاءة الاقتصادية لتبرير وجهة نظرهم؛ لذلك تحدي العديد من المفكرين في القرن السادس والسابع عشر الميلادي شرعية بعض المناقشات الدينية والاخلاقية

¹ الآية "29" من سورة الاسراء

² الامام ابي زكريا يحيى بن شرف النووي " رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين " دار ابن كثير ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 168 والحديث رواه الترمذي وصححه الألباني رحمهم الله .

³ الشيخ كامل محمد عويضة " توماس الأكويني : الفيلسوف المثالي في العصور الوسطي " دار الكتب العلمية

،بيروت ، الطبعة الأولى 1993 ص 122

التي طرحها منتقدي الاستهلاك بالإضافة لنظرتهم الي مسألة طلب الاستهلاك كمسألة اقتصادية وليست كمسألة أخلاقية (1).

ولكن بالرغم من تحذيرات الفلاسفة والوعاظ المسيحيين من الاسراف والاستهلاك إلا أن إغراء الملذات المادية كانت أكثر قوة من تحذيرات الفلاسفة الملحدين أو الوعاظ المسيحيين في الغرب، فقد بدأت تنتشر الثقافة المادية مع حلول القرن السادس عشر وحاول الأفراد أن يخلقوا عالما جديدا من التجارة والاستهلاك وتركوا خلفهم حياة التقشف الخاصة بأسلافهم، وفي القرنين السابع والثامن عشر انبهر العديد من المفكرين بقدرة التجارة علي جلب الرخاء والراحة للمجتمعات لذا تحدوا شرعية الحجج الاخلاقية والدينية التي كانت تنتقد الاستهلاك، والاكثر من ذلك أنهم بدأوا يبحثوا مسألة الاستهلاك من المنظور الديني والاخلاقي وكانت تلك بمثابة أولي الهجمات علي فكرة التقشف (2).

وكانت من أولي المناقشات الكلاسيكية للتقشف علي يد برنارد ماندفيل Bernard De Mandeville 1714 في كتابه "خرافة النحل، الفساد الخاص منافع عامة "

" The fable of the bees , or private vices , public benefits " ، فقد أشار إلي اسراف الطبقة الحاكمة الغنية ونفاقهم وتصنعهم للفضيلة والتقشف والاقتصاد ولكن عندما يقرر مجتمع النحل الناجح خفض الانفاق حتي يتحلى بالفضيلة تتهار الخلية " ، وأكد ماندفيل علي أن " انفاق الثروات الخاصة له منافع عامة في دعم معيشة الآخرين واذا كان التقشف الفردي من الممكن أن يبدا في صالح المجتمع إلا أن التقشف الجماعي يمكن أن يعطي نتائج عكسية(3)".

ويتبين للباحث بذلك أن ماندفيل وضع حجر الأساس للفكر المالي لما بعده بحوالي مائتي عام، فقد أكد علي أهمية التقشف بالنسبة للفرد وهو ما أكد عليه من بعده آدم سميث بتأكيد علي أهمية الادخار من قبل الأفراد أو الرأسماليين ودوره في الاستثمار ، ومن ناحية أخرى ذهب ماندفيل إلي أن التقشف الجماعي قد لا يكون في صالح الجميع أي أنه قد يكون ضاراً، وبذلك أيضا وضع ماندفيل حجر

(1) Schui, Florian, op – cit., pp. 6 - 7

(2) Schui, Florian, " Austerity " ,op –cit, p.31

(3) Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity " , Cambridge Journal of Economics, February 2014, 38, P.706

الاساس لفكرة التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي التي كشف النقاب عنها جون مينارد كينز John Maynard Keynes في ثلاثينيات القرن الماضي.

وتعرض الفيلسوف ديفيد هيوم David Hume في القرن الثامن عشر لمسألة التقشف بصورة غير مباشرة، وظهر ذلك من خلال قلقه الواضح في كتاباته عن زيادة الدين الحكومي وعدم وجود سقف لعملية الاستدانة من جانب الحكومة ، حيث عبر عن ذلك بالإشارة إلي أنه من السهولة بمكان بالنسبة للحكومة أن تستدين وهذا الذي يمكنها من تحقيق انجازات علي أرض الواقع وبصورة مثالية، إلا أن تلك الطريقة من شأنها أن تضر بالنشاط الاقتصادي والوضع الاقتصادي للدولة علي كافة الأصعدة؛ ذلك أنها سوف تزيد من مديونية الدولة فضلا عن أنها سوف تسحب السيولة من أيدي الأفراد والقطاع الخاص مما من شأنه أن يغير مسار السيولة من العمل في الصناعة والانتاج إلي الإنفاق الحكومي الذي قد يكون استهلاكي، وهذا من شأنه أن يهدم الاستثمار؛ ولكن بالرغم من كل ذلك تستخدم الحكومات تلك الطريقة السيئة في زيادة إيراداتها المالية (1).

وتناول أيضا آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر أهمية التقدير وخفض الانفاق من خلال مؤلفة " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " حيث انتهى إلي أن الاقتصاد والتقدير في الانفاق هو أساس النمو الرأسمالي والمحرك له، فالادخار عنده هو محرك الاستثمار وليس الاستهلاك، فكلما زاد الادخار زادت القدرة علي الاستثمار وزاد الانتاج والتراكم الرأسمالي وعم الرخاء ، إلا أن آدم سميث منح التقدير وخفض الانفاق أهمية أكبر من الصناعة ذاتها في المساهمة في زيادة رأس المال ومن ثم النمو حيث يقول " التقدير وليس الصناعة هو السبب المباشر في زيادة رأس المال كل ما قد تكتسبه الصناعة إن لم ينقذه التقدير ويخزنه لن يكبر رأس المال أبدا " (2).

لقد ذهب كلا من سميث وهيوم الي ضرورة التقشف وخفض الانفاق انطلاقا من القلق من تزايد الدين الحكومي خاصة أنه ليس له سقف واذا كان هيوم توقف عند مجرد عرض المشكلة إلا أن سميث تصدي لها محاولا إيجاد حلول ، واذا كان هيوم وسميث كان لهم تخوف كبير من مسألة الديون وإن

¹ (مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " ترجمة عبد الرحمن ايباس ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت 2016، ص 142-144 .

² المرجع السابق ص 147

كانت تعبر عن اسراف الحكومة إلا أنها بالإضافة إلي ذلك سوف تحمل الأجيال اللاحقة أعباء مالية ليس لهم يد فيها⁽¹⁾ .

وقد كان للاقتصادي الألماني Isaac de pinto رأي مختلف في مقاله عام 1774 والتي كانت بعنوان " Traite de la circulation et de credit صفقات التداول والائتمان " ، فقد ذهب إلي أن الدين والمضاربة في الأوراق المالية بمثابة ضمانة من أجل لعب دور ايجابي في تسريع دورة النقود وزيادة الائتمان والسماح للاقتصاد بالتحسن⁽²⁾.

وقدم أول وزير خزانة أمريكي بعد حصولها علي الاستقلال⁽³⁾ في عام 1789 تقريراً كاملاً للكونجرس يحدد فيه الحالة المالية للدولة وأوصي بخطة بشأن تراجع الدين المحلي، وأوصي في أول تقرير له عن الائتمان العام بضرورة دفع كل الديون وذلك من خلال الحكومة الفيدرالية بموجب اصدار سندات دين بفائدة والتي يمكن استخدامها فيما بعد كضمانة للحصول علي قروض ، كل تلك الاجراءات كان الهدف الأكبر من ورائها هو نشر الثقة لدي المستثمرين المحليين والدوليين في القدرة الوطنية علي الدفع، وعلل ما ذهب إليه بقوله أنه من خلال تمويل الدين⁽⁴⁾ ومن خلال السماح للدائنين بالحصول علي مزيد من القروض بضمان السندات الحكومية، فإن من شأن ذلك أن يشجع أولاً علي الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية وثانياً يحول الدين إلي مصدر لرأس المال ويحفز النشاط الاقتصادي في النهاية⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ فوفقاً لسميث الدول ليست مدخرة مثل التجار وبالتالي يتحمل التجار بشكل غير مباشر ديون هائلة، وحدث هذا التدهور يعود إلي أنه في الدول الكبرى والممتلئة بالتجار سوف تلجأ الدولة إليهم في الغالب لإقراضها وسوف يستجيب التجار نظراً للشروط السخية التي تقدمها الدولة، وهذا الفعل من شأنه أن يقوض حافز الادخار عند الدولة والتجار وسوف يقوض كذلك حافز فرض الضرائب، ومع زيادة الدين وفقاً لهيوم سوف تحاول الدولة فرض ضرائب لأجل دفع فوائد الديون وهذا سوف يزيد من التضخم ويؤدي ذلك الي انخفاض قيمة النقود وبالتالي يضار التجار الدائنون للدولة الذين حرموا أنفسهم من قبل لأجل الادخار، لأن مدخراتهم التي أقرضوها للدولة مع ارتفاع الأسعار سوف تنخفض قيمتها بصورة حادة وهذا يترتب عليه أن تقل مدخرات هؤلاء التجار في المستقبل، ومن ناحية أخرى سوف تقل قدرتهم علي الاستثمار وبالرغم من أن الضرر الناتج عن استئانة الدولة بحق التجار المدخرين والمستثمرين إلا أن المدين الخمول المبذر سوف يستفيد من ارتفاع الاسعار علي حسابهم .راجع مارك بليث ، مرجع سابق ص 148-152

⁽²⁾ Suzanne J. Konzmann , " The political economics of austerity " , op-cit, p. 706

⁽³⁾ Alexander Hamilton

⁽⁴⁾ بدلا من دفع أصل الدين في أقرب وقت ممكن

⁽⁵⁾ Suzanne J. Konzmann , " The political economics of austerity ",op-cit , P. 707

وأشار ديفيد ريكاردو في ظل تعاضم الدين البريطاني في القرن التاسع عشر إلي الدين العام بقوله " الدينون واحدة من أكثر أشكال العقاب المريع علي الاطلاق ، فقد اخترعت لكي ترهق الدولة "(1) ، وذلك في إشارة واضحة منه إلي ضرورة التخلص منها وأنها بمثابة وباء أو ضرر فادح علي الدولة، وذلك بالرغم من أن التصنيع في هذا الوقت كان أكثر تقدماً مما كان عليه الحال في القرن الثامن عشر في عهد هيوم وسميث .

وفيما يتعلق بفكرة أيهما أفضل : هل علي الدولة أن تقوم بزيادة الضرائب أم تزيد من القروض لأجل تمويل الانفاق العام المتزايد أشار في مقالته نظام التمويل The funding system عام 1821 " إلي عدم وجود اختلاف حقيقي ، وكان في حيرة تجاه الأهمية العلمية للاستخلاص المنطقي في هذا الموضوع ، لأنه لو كان للناس توقعات منطقية لما كان هناك اختلاف بين طريقتي التمويل سواء الضرائب أو الاستدانة لأنهم سوف يعارضون في كلا الحالتين ذلك لأنهم سوف يتعين عليهم السداد في الحالتين سواء أكان في شكل ضرائب الآن أو سداد للقروض في المستقبل من خلالهم أو من خلال أبنائهم من الاجيال اللاحقة وأن عليهم الانسحاب مما أسماه هو " الخداع المالي " .

ويري الباحث هنا أن أفكار جون ماينارد كينز Keynes - حول ضرورة كبح جماح الانفاق في ظل ذروة الازدهار للنشاط الاقتصادي حرصا علي عدم زيادة الأسعار وحدوث التضخم، لأنه لا يمكن القيام بالإجراءات التقشفية وأنه يجب زيادة الانفاق والحفز المالي في حالة تراجع مستويات النشاط الاقتصادي- منبثقة عن أفكار ديفيد ريكاردو في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب " والذي قال فيه " في ظل السلام لا بد وأن تكون جهودنا غير المنقطعة موجهة نحو سداد هذا الجزء من الدين الذي تحقق وقت الحرب "(2).

وينبثق الشق الثاني منها مما ذهب إليه توماس مالتوس في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي 1836" حيث ذهب إلي أن "أولئك الذين يعيشون علي فوائد الدين القومي يساهمون وبقوة في عملية

¹⁾ **David Ricardo. (author) and Sraffa, P. (ed.)," The Works and Correspondance of David Ricardo"**, Vol. IV, The Liberty Fund,2004, P. 197
<http://ricardo.ecn.wfu.edu/~cottrell/ecn265/Principles.pdf>

⁽²⁾ **David Ricardo. (author) and Sraffa, P. (ed.)," The Works and Correspondance of David Ricardo"**,op-cit. p.248
Also **Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity " ,op-cit , P 706**

التوزيع والطلب حيث يضمنون وجود استهلاك فعال للسلع والخدمات والذي هو ضروري لمنح الانتاج حافز مناسب" حيث أنه اعتقد أن عملية التوظيف والدخول تعتمد بالنسبة لكثير من الناس علي قوة الانتاج ، حيث يقول " إنه لمن الحماقة تحديد ذلك تحت أي ظرف ذلك أن الانخفاض المفاجئ للدين القومي أو خفض الضرائب لا بد أن يهدف إلي زيادة الثروة القومية ودعم التوظيف للطبقة العاملة " (1) ، وانتهى مالتوس إلي أنه في ظل الديون المتراكمة يجب علي الدول أن تفرض الضرائب وتزيد من الانفاق العام حتي تخلق التوازن بين العرض والطلب .

أما جون ستيوارت مل فقد دافع عن الدين العام خاصة عندما تكون بعض الديون مرغوباً فيها ولا يمكن الاستغناء عنها مثل استثمار مدخرات الطبقات الفقيرة واستثمار مدخرات الأفراد الذين ليس لهم خبرة للقيام بالاستثمار ، وبالرغم من دفاعه هذا عن الدين إلا أنه ذهب إلي أن الاقتراض العام من الداخل يمكن أن يكون ضاراً لأنه قد يمتص رأس المال الذي كان من الممكن أن يستخدم في الانتاج والتوظيف بدلا من ذلك ، ولم يمنح الاقصاديين بعد ميل اهتماماً كبيراً بالدين العام حتي عام 1914 ووقوع الحرب العالمية الأولى (2).

ثم ما لبثت أن عاودت مسألة **التكشف الظهور** مع تدهور الأوضاع الاقتصادية في بداية القرن العشرين فقد بدأ الركود الاقتصادي يتزايد بعد أربع سنوات من الحرب الوحشية والمكلفة (3) حتي وصل إلي كساد بنهاية عشرينيات القرن المنصرم، وبدأت تظهر دعوات نحو التكشف أخذت بها بعض الدول الأوروبية الكبرى وعلي رأسها بريطانيا وألمانيا ؛ ففي بريطانيا قال رئيس الوزراء Stanley Baldwin بأنه " يجب علي كل العاملين في الدولة أن يقبلوا بخفض أجورهم لمساعدة الصناعة للوقوف علي أقدامها " وإن كانت الحكومة علي إثر ذلك أنكرت أن يكون Baldwin قصد خفض جميع الأجور، وأصرت علي أنه كان يقصد خفض أجور العاملين في مجال الفحم فقط، إلا أن فحوي السياسة الاقتصادية وقتها كان واضحاً في اتخاذ هذا المسلك ، لذلك ذهب بعض المؤيدين للفكر النقدي في بريطانيا إلي أهمية

(1) Malthus T. " **principles of political economy** " William pickering p 400 -411
مشار إليه لدي Suzanne J. Konzelmann , " **The political economics of austerity** ", op-cit , P 707

(2) Suzanne J. Konzelmann , " **The political economics of austerity** ", op-cit , P 708

³ الحرب العالمية الأولى.

خفض الأجور والذي من شأنه أن يؤدي إلي حدوث معاناة في الأجل القصير، ولكن تلك المعاناة سوف يتم تعويضها بموجب تحقيق الاستقرار المالي في الأجل الطويل، وذهب جانب كبير من الاقتصاديين إلي أن فترة التقشف بالنسبة للأجور ضرورة لا غني عنها، ورأي البعض الآخر أنها سوف تقود الي التشغيل الكامل وتجدد النمو الاقتصادي (1).

وقد كان تبرير الاقتصاديين لأهمية فترة التقشف في الأجور بأن ذلك مبني علي فكرة الضبط الذاتي للأسواق، حيث كانت تلك الفكرة محور التحليل الاقتصادي في ذلك الوقت ولفترة طويلة من الزمن ، فإذا كان الطلب والعرض علي البضائع غير متوازن فإن آلية الثمن سوف تستعيد عملية التوازن وليست سوق العمل مختلفة عن الأسواق الأخرى، فإذا كان هناك زيادة في العرض فسوف يظهر ذلك من خلال زيادة معدلات البطالة، وهذا ببساطة يعني أن الأجور كانت مرتفعة جداً لجذب الطلب ، ومسألة انخفاض الطلب في ظل تلك الظروف أمر متوقع وذلك لأجل تهيئة عملية المعالجة وتحسين الأوضاع فضلاً عن أن خفض تكلفة الأجور سوف يقود إلي انخفاض في الاسعار، والذي من شأنه أن يزيد القوة الشرائية للأفراد ويزداد الطلب والاستهلاك والذي من شأنه أن يعالج أي خلل اقتصادي ؛ وخفض الأجور للعاملين بالإضافة لذلك سوف يزيد من الأرباح وسوف يزداد معها بالتالي الادخار، ومع زيادة المدخرات سوف يزداد عرض النقود وبالتالي ينخفض سعر الفائدة ويصبح الاستثمار مرغوباً فيه نظراً لجذواه الكبرى تبعاً لانخفاض سعر الفائدة، ويعودة الاستثمار سوف يزداد الطلب علي العمالة وسوف يتحقق التشغيل الكامل ، ولكن بالرغم من هذا التحليل الذي يبدو منطقياً إلا أن سلوك الاقتصاد البريطاني خالف التوقعات؛ فقد انخفضت البطالة مع بداية العشرينيات ولكنها ظلت مرتفعة في معظم الاوقات حتي بداية الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن أن الصناعة كانت أقل تنافسية ولم تؤت عملية التقشف ثمارها في بريطانيا في الثلاثينيات ولم تحقق مبتغاها نحو الاستقرار النقدي، وكذلك الحال في المانيا فقد كانت أضرار سياسات الانكماش المتبعة في الفترة 1930 - 1932 أكبر خاصة من الناحية السياسية(2).

(1) فعندما بدأت الأزمة في ألمانيا خفض رئيس الحكومة **Heinrich Brüning (1885-1970)** الإنفاق بشدة وزاد من الضرائب واتبع معايير من شأنها خفض الأجور ويشير المؤرخين عادة إلي **Brüning** علي أنه بطل التقشف . champion of austerity

- Schui, Florian, " **Austerity** ",op-cit. p76

(2) **Alfredo Calcagno, " Can austerity work? "**, Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue, Autumn 2012, p.24

وعاود التشفير ظهوره مرة أخرى في الألفية الثالثة، حيث سعت الحكومات في الدول النامية والمتقدمة عندما وقعت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 نحو تقديم دعم هائل لاقتصاداتها تبعاً للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها، وكان من نتيجة ذلك تردي الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تدهور أوضاع التجارة الدولية بصورة حادة خاصة في الدول النامية، وكان لذلك دافع قوي لقيام مبادرات التعاون الاقتصادي بين الدول، واجتمعت الدول حول أهمية ضبط أوضاع المالية العامة لأجل استعادة الثقة والحفاظ علي النمو .

المبحث الثاني

تعريف التقشف والهدف منه

المطلب الأول

تعريف التقشف

يعود مصطلح التقشف إلي اليونانيين القدماء تحت مسمي " Austeros " ومعناها الحرفي قاسي أو مر أو شيء ما يجعل اللسان جاف ، وإذا كانت نشأة كلمة التقشف تعود لليونانيين إلا أن معناها مختلف من مكان لآخر ، فكلمة تقشف لها معاني مختلفة؛ ففي اسبانيا والصين وألمانيا واليونان واندونيسيا لها معني ايجابي وهو أن تكون دقيق بسيط مقصد غير مسرف أو متحسب، في حين أن لنفس الكلمة معني سلبي في بلدان اخري، ففي فرنسا وهولندا تعني كلمة التقشف التزمت وتعني جاف و صارم (1) .

واستخدم ارسطو (348 - 322 ق.م) لفظ التقشف بصورة عامة بمعني جفاف اللسان " dryness of tongue " وقد كان استخدام ارسطو لفظ التقشف للإشارة إلي شدة وضيق الأحوال(2)، ويشير مصطلح التقشف بصفة عامة إلي أشكال تقليص الانفاق لاسيما " وليس فقط " الحكومي منها(3) .

ويختلف مفهوم التقشف عن مفهوم " ترشيد الانفاق العام " ، ويقصد به العمل علي زيادة فعالية الانفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الحكومة علي تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية مع القضاء علي مصادر التبديد والاسراف الي أدني حد ممكن " ومن ثم لا يعني ترشيد الانفاق مجرد ضغطة (4)

(1) Daliana suryawinata and winy maas , " austeria: city of minimum consumption " , john wiley & sons ltd, 2012 , p. 114

(2) Schui, Florian, " Austerity", op-cit , PP. 11-12

(3) Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity ",op-cit , P. 703

(4) ابراهيم الغيطاني " سياسات التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح " المركز المصري للدراسات والمعلومات ،

ديسمبر 2012 ، ص 4

وبالرغم من انتشار استعمال كلمة التقشف في المناقشات السياسية في الآونة الأخيرة إلا أن كلمة التقشف ليس لها مفهوم عام بين الاقتصاديين، وذهب البعض إلي أنه من الصعب تحديد التقشف بصورة رسمية أو قياسه بالصورة المثلي لذلك قدمت العديد من التعريفات حول معني التقشف⁽¹⁾ .

وعادة ما يشير مصطلح التقشف إلي خفض الانفاق العام علي الرغم من أن التقشف كفكرة تم طرحها بهدف ايجاد نوع من التوازن في الانفاق الحكومي واستعادة الديناميكية المناسبة للاقتصاد⁽²⁾ .

وأشار أحد الباحثين إلي أن التقشف بمثابة أداة لضبط المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية عندما تكون الأوضاع المالية سيئة⁽³⁾ .

وعرفه آخر بأنه " أحد نماذج التقليل الطوعي حيث يتكيف الاقتصاد من خلال خفض الأجور والأسعار والانفاق العام وذلك بهدف استعادة المنافسة والتي تحقق أفضل انجاز متمثل في خفض العجز المالي الحكومي والدين العام وعجز الموازنة العامة " ⁽⁴⁾.

ويشير التقشف إلي اصلاحات مالية جوهرية سواء من خلال خفض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بينهما، ويتساءل البعض إلي أي مدي يكون العجز المالي بحيث ينبغي مواجهته، وتحت أي ظروف يمكن تصنيف الاجراءات كتقشف ، وعرف التقشف بأنه " خفض الاقتراض الحكومي والذي يكون متزامنا مع الاصلاحات المالية" ⁽⁵⁾.

وتناول HARRIS.D التقشف من منظور الدين العام حيث ذهب إلي إمكانية دراسة التقشف باستخدام مفاهيم وأدوات فكر وأدب الائتمان التتموي وبصفة خاصة ما هو متعلق بمعدلات الائتمان،

(1) **Harris Dellas and Dirk Niepelt, " Austerity "**, SAFE Policy Letter Collection on Austerity and economic Growth: concepts for Europe, p. 12

(2) **Schui, Florian, " Austerity "**,op-cit p.1

(3) **Aurel Iancu, Dan Olteanu , " fiscal consolidation by austerity and eu surveillance policies "**, the Romanian academy national institute of economic research , working papers , Bucharest, No.13, sector 5 , 13 September 2015 P.3

1. (4) **مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة "** ترجمة عبد الرحمن اياس ،المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب ،الكويت ،2016، ص 26 ، ومشار إليه ايضا لدي

Marija Bartl and Markos Karavias," Austerity and Law in Europe: An Introduction " , Journal Of Law And Society, Volume 44, Number 1, March 2017, P.1

(5) **Harris Dallas and Dirk Niepelt, " Austerity "**, op- cit P.12

وذلك لأن ما كتب في الائتمان في نظره ركز علي الاختلاف بين مفاهيم القدرة علي السداد ونية السداد للدين؛ فالحاجة إلي وجود قدرة علي سداد الدين تعني أن المدين ليس لديه مصادر أو موارد يمكن أن يعتمد عليها حتي يقوم بالدفع ، أما الحاجة إلي الاستعداد للدفع أو نية الدفع تعني أن المدين ليس لديه ارادة السداد للدين أو ليس علي استعداد لاتخاذ اجراءات الدفع بغض النظر عن كونه لديه موارد ليقوم بالدفع أم لا، وحتى يكون هناك تحليل لمعني التقشف فإنه ينبغي تحديد أي مفهوم أكثر ارتباطا بالتقشف ويوضح معناه ، خاصة وأن المناقشات حول التقشف عادة ما تكون غير منضبطة أو تتضمن خلط في المصطلحات ، فدولة اليونان والتي وصلت ديونها إلي ما يقارب من 180 % من الناتج المحلي الاجمالي يبدو أن لديها موارد كافية لإعادة دفع ديونها حتي ولو كانت أكبر من ذلك من خلال مواردها من الإيرادات الضريبة الحالية والمستقبلية وبما تمتلك من أراضي عامة وأصول حكومية وأشكال الثروة الوطنية الأخرى وبالتالي فآزمة الدين السائدة هناك لم تكن مرتبطة بعدم القدرة علي الدفع وإنما مرتبطة أكثر بعدم الرغبة في الدفع⁽¹⁾، غير أن HARRIES ينتهي إلي أن أكثر التعريفات تحديدا للتقشف بصورة مناسبة يجب أن تدور حول الاستهلاك المحلي عوضا عن فجوة الديون، فالفجوة في الدين ليست دائما معيارا دقيقا للمعاناة من التقشف ، وبناءا عليه عرف التقشف بأنه **النقص في الاستهلاك عن المستوي المرغوب به للدولة مع دعم قدرتها علي الوفاء بالدين.**

ويصف SUZANNE J. KONZELMANN التقشف بأنه ضيف علي سياسة استهداف تحسين مالية الحكومات ، وبصفة عامة يدور التقشف حول خفض معدلات الوظائف في القطاع العام وخفض المدفوعات والمكافآت الممنوحة لموظفي القطاع العام وتخفيض الخدمات العامة وذلك كلة بهدف خفض الدين واستعادة الثقة في قدرة واستقرار مالية الدولة، والذي من شأنه أن يقلل من معدلات الفوائد الممنوحة للمقرضين المحليين وللديون السيادية، وهذا سوف يكون عامل جذب للشركات الاستثمارية

(1) فمثلا اذا قمت باقتراض مبلغ مقداره 100 ولكن عُرف عني أنه ليس لي رغبة في سداد ما يزيد عن 50 حتي لو كانت قدرتي علي السداد تصل إلي 100 سيكون من السخيف القول أنني أعاني من التقشف ، وهذا بالطبع يختلف عن أن تكون الدولة قادرة علي الدفع والسداد ولديها نية أيضا علي دفع 100 إلا أنها استطاعت فقط الحصول علي 50 وبالتالي فإن التباين بين القروض التي حصلت عليها الدولة وقدرتها ونيتها علي الدفع معاً بمثابة تحديدا ذا معني للتقشف.

Harris Dallas and Dirk Niepelt, " Austerity ", op- cit, PP.12-14

للمعمل في الدولة والاستثمار⁽¹⁾، وعلي جانب آخر أشار MARRIAM WEBSTER إلى التقشف بأنه "الاقتصاد المقوي أو الشديد" وإن كان هذا التحديد غير مفهوم أو واضح في السياسة المالية⁽²⁾.

ويري البعض وجود ثبات فيما يتعلق بمسألة ماذا يعني مصطلح التقشف فهو بصورة أساسية يشير إلى خفض الانفاق العام بصورة ملحوظة بشكل أو بآخر فضلا عن أن هذا المصطلح يتبع السياسة أكثر من تبعيته لعلم الاقتصاد، فضلا عن أن الحكومات لم تحدد التقشف بصورة مباشرة فمثلا لم يستخدم الائتلاف الحكومي في إنجلترا عام 2010 مصطلح التقشف وإنما ضرورة خفض الانفاق العام⁽³⁾.

وللمعارضين للتقشف تعريفات مختلفة، فقد عرف أحدهم التقشف بأنه انكماش مالي يتسبب في حدوث زيادة كبيرة في البطالة سواء للاقتصاد العالمي أو لاقتصاد ما، وقال أيضا بأنه عبارة عن ضبط المالية العامة يقود بشكل ملحوظ إلى فجوة سلبية في الناتج، ويرى أنه بينما التقشف يشمل ضبط المالية العامة إلا أن ضبط المالية العامة يمكن أن يحدث دون تقشف، ف ضبط المالية العامة وفقا له حدث سياسي والتقشف نتيجة له ولا يشترط أن يتبعه، لأن أثر ضبط المالية العامة علي الطلب يمكن علاجه من خلال السياسة النقدية، فالأحداث التراجيدية بعد عام 2010 كانت بمثابة فترة فريدة؛ حيث أن السياسة النقدية لم تكن قادرة علي تعويض أثر عمليات ضبط المالية العامة، لذلك فالتقشف أثر في نظره⁽⁴⁾.

وعرف آخرون التقشف في تناولهم لحالة اليونان بأنه أحد أشكال العقوبة وهو بمثابة تعويض وإصلاح للخطايا السابقة والطريق للخلاص المالي⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity ",op-Cit , P

⁽²⁾ Renee Haltom and Thomas a. Lubik , " is fiscal austerity good for the economy", economic brief , federal reserve bank of Richmond, September 2013.P.2

⁽³⁾ Rebecca Bramall, Jeremy Gilbert, James Meadway , " What is Austerity? ", new formations: a journal of culture/theory/politics, Volume 87, 2016 , P.119-120

⁽⁴⁾ Simon Wren-Lewis, " A general theory of austerity ", Blavatnik School of Government, University of Oxford , Working Paper Series, May 2016, P.1

⁽⁵⁾

وإن كانت لغة الباحثين هنا حادة شيئا ما تجاه التقشف كمصطلح، ذلك أنهم أظهروا تخوفهم من دخول التقشف كمفهوم للغة الأوروبية والقانون والسياسة وأن يصير أمر مقبولا كما لو كان أمر أرثوذكسي.

وعرف CHRISTOS SHIAMPTANIS التقشف بأنه الزيادة العدوانية في الضرائب لأجل خفض الديون (1) ، ووصف KRUGMAN سياسة التقشف في مقالة له في النيويورك تايمز منتصف ابريل 2012 بأنها بمثابة انتحار اقتصادي لأوروبا ، واعتبره آخر بأنه كارثة في أوروبا، وانتقد أنصار التقشف علي تزمتهم مذكرا إياهم بأنه عندما لا تتفق الحقائق مع النظرية يجب تغيير النظرية لا الحقائق (2).

وفرق F. HOLLENBECK بين ثلاث معاني مختلفة للتقشف:

الأول : تقشف الاتحاد الأوروبي : وهو مستوحى من وجهة النظر النيوليبرالية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، وعندهم يتم التقشف من خلال التشدد قليلا في الانفاق والضرائب ، في حين أنه علي أرض الواقع زادت الحكومات من الضرائب والانفاق معاً! مما أدى إلي زيادة الحجم النسبي للقطاع العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي .

المعني الثاني : التقشف الكينزي: وهذا النوع يتطلب من الحكومة استخدام الحفز المالي لأجل تحقيق النمو واحداث توازن في الموازنة علي أن تقوم الحكومة بزيادة الضرائب حينما يكون الاقتصاد في وضع قوي.

المعني الثالث : قدمة الاقتصاديين النمساويين : والتقشف عندهم يعني التحكم في العجز من خلال تقليص دور الحكومة وخفض تدخلها في النشاط الاقتصادي مؤكداً علي أن التقشف الحكومي عكس تقشف القطاع الخاص والذي يعتمد علي الانفاق الحكومي والضرائب في نفس الوقت (3).

Marija Bartl And Markos Karavias," Austerity And Law In Europe: An Introduction ", op-cit , P.4

(1) Christos Shiamptanis, " Austerity Measures: Do they avert solvency crises? " , laurier centtr for economic research & policy analysis, Working Paper No. 6 , June 2017 ,P1

(2) Christos Shiamptanis, " Austerity Measures: Do they avert solvency crises? " op-cit ,P4

(3) Frank Hollenbeck," The Three Types of Austerity ", Mises Daily Articles , 2013

<https://mises.org/library/three-types-austerity>

ويعرف الباحث التقشف بأنه " عبارة عن مزيج من خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب لأجل استعادة الثقة في قدرة الدولة المالية وحفز النمو الاقتصادي من خلال خفض مستوى الدين العام والعجز في الموازنة العامة في اطار خفض دور الدولة والسماح للقطاع الخاص بدور أكبر ".

المطلب الثاني

الهدف من التقشف

قد يبدو من ظاهر مصطلح التقشف أنه يهدف فقط إلي تقليل الانفاق العام الذي تقوم به الدولة، ولكن الهدف من التقشف يتخطى ذلك، فهو ليس مجرد ضغط النفقات بهدف توفير سيولة نقدية بقصد احداث نوع من التوازن في الموازنة العامة للدولة وإنما يهدف التقشف بجانب ذلك إلي القضاء علي الدين العام و تجنب الكساد، ولا بد وأن يعمل التصميم الجيد لبرامج التقشف علي احداث حفز للنشاط الاقتصادي ودعم تنافسية المشروعات، لذلك سمي بالتقشف التوسعي أو الذي يعمل علي احداث توسع في النشاط الاقتصادي ، فبجانب النتيجة المترتبة علي القيام بالتقشف وهي خفض الانفاق يستهدف التقشف دعم مستويات النمو وتحريك النشاط الاقتصادي⁽¹⁾ .

ويعمل التقشف أيضا علي خفض العجز المالي الحكومي، فسياسات خفض العجز عادة ما يشار إليها باسم التقشف المالي⁽²⁾،

ويتمثل الهدف الأهم من سياسة التقشف في كسب ثقة المستثمرين في قدرة الحكومة علي إدارة ماليتها، ذلك أن فقدان ثقة المستثمرين يعني عدم قدرة الدولة علي الحصول علي قروض أو بيع سنداتهما مجددا ، فضلا عن الشروط والآجال التي يمكن أن تفرض علي الدولة حال اقدمها علي الاقتراض بعد ذلك، فضلا عن ارتفاع سعر الفائدة علي الاقتراض وما يستتبع ذلك من ارتفاع تكاليف خدمة الدين العام وبالتالي زيادة العجز المالي وبالتالي الدخول في حلقة مفرغة ذاتية التعزيز والاستمرارية⁽³⁾ .

ويبدو أن التقشف يستهدف العجز المالي الحكومي سواء من خلال خفض الانفاق العام أو زيادة الضرائب أو المزج بينهما إلا أن الأمر لا يقتصر علي ذلك فالتقشف يستهدف أيضا حفز النمو وذلك من

⁽¹⁾ Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori , " Expansionary Austerity: New International Evidence " , International Monetary Fund , Working Paper /11/158 , July 2011.p3

⁽²⁾ Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" , Preliminary version of a paper prepared for the 60th panel meeting of Economic Policy 29 October, 2014,P.

⁽³⁾ Sue Konzelmann," THE ECONOMICS OF AUSTERITY", op-cit.. P.702

خلال خفض تكلفة العمل بخفض الأجور وكذلك الاستهلاك الفردي ورفع مستويات الثقة في الاقتصاد القومي والعمل علي جذب الاستثمار ورفع معدل التصنيف الائتماني والملائمة الاقتصادية للدولة⁽¹⁾.

وبالرغم من ذلك فعملية خفض الانفاق وزيادة الضرائب لأجل الخروج من الركود وتحقيق معدلات نمو جيدة وكسب ثقة المستثمرين ليست بالسهولة التي يمكن أن تبدو عليها مطلقاً ، ذلك أن العجز المالي الذي يهدف التقشف القضاء عليه يحتاج الي سيولة مادية وهذه يمكن الحصول عليها من خلال خفض الانفاق أو خلق النقود أو زيادة الضرائب والرسوم ، ولاشك أن زيادة الضرائب تعني حدوث ارتفاع في الاسعار بالنسبة للمستهلكين وحدث انخفاض ولو قليل في الأرباح بالنسبة للمنتجين، وفي حالة ارتفاع الاسعار للمستهلكين هذا معناه انخفاض الدخل الحقيقي وكذلك القوه الشرائية للمستهلكين وهذا يترتب عليه انخفاض الطلب علي السلع والمنتجات وبالتالي نوع من الركود في النشاط الاقتصادي.

وعلي الجانب الآخر قيام الدولة بزيادة الضرائب يعني انخفاض الأرباح بالنسبة للمنتجين وكذلك ضعف الجدوى من المشروع بالنسبة للمستثمرين الجدد الراغبين في دخول السوق، وهذا معناه أن عدد المشروعات القائمة قد ينخفض وقد تتخفض الانتاجية، وقد لا تكون المشروعات المتوقع انشائها في المستقبل كافية لاستقطاب واحتواء العمالة المتوقع زيادتها، فضلا عن العمالة التي تم تسريحها من المشروعات التي توقفت عن الانتاج أو خفضته، ولا يمكن لاقتصاديات التقشف أن تتفصل عن السياق الاجتماعي والسياسي، وبالتالي تتسع دائرة الشك حول عملية التوسع التي يطمح لها التقشف في البداية من خلال القضاء علي الركود وتحقيق النمو.

وعلي جانب آخر يزيد اصدار نقود جديدة من التضخم ويحدث مزيد من ارتفاع الاسعار وانخفاض في حجم الطلب الكلي، وهنا يظهر التحدي الأكبر لسياسات التقشف وهو عدم الوصول للهدف الذي من أجله تم اقرارا سياسات التقشف وهو القضاء علي الدين والعجز المالي في الموازنة العامة وحفز النشاط الاقتصادي ودعم التنافسية وكسب ثقة المستثمرين.

(¹) **Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity",** Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue, Autumn 2012, p. 77

الفصل الثاني

سياسة التقشف

تمهيد وتقسيم:

تتطوي سياسة التقشف علي خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب للحد من الدين والعجز المالي، والذي من شأنه أن يزيد من ثقة المستثمرين في مالية الدولية ويستقطب بالتالي الاستثمارات الأجنبية وينعش النشاط الاقتصادي، ويكون بالتالي للتقشف قدرة علي احداث تحسن في الاوضاع الاقتصادية واستعادة النمو.

وقدم مؤيدي سياسة التقشف العديد من الحجج النظرية والعملية لاثبات قدرة التقشف علي إقالة الاقتصاد من عثرته واعدوا مزايا التقشف، إلا أنهم لم يتفقوا حول مدي امكانية الاعتماد علي خفض الانفاق أكثر أم علي زيادة الضرائب أكثر أم الاعتماد علي أحدهما دون الآخر، وفضلا عن ذلك قدموا هم أنفسهم مجموعة من الجوانب السلبية لاتباع سياستهم التقشفية، وفضلا عما قدموه تعرضت سياسات التقشف وأفكاره إلي العديد من الانتقادات علي المستوي النظري وعلي مستوي التجارب التاريخية السابقة مع التقشف خاصة خلال الكساد الكبير، وسوف اتناول ذلك بمزيد البحث المتعمق خلال هذا الفصل في ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول : سياسة التقشف التوسعي

المبحث الثاني: التقشف بين خفض الانفاق و زيادة الضرائب

المبحث الثالث : الانتقادات الموجهة لسياسة التقشف التوسعي

المبحث الأول

سياسة التقشف التوسعي

يقصد بسياسة التقشف التوسعي عملية ضبط المالية العامة للدولة من خلال خفض الانفاق وزيادة الضرائب لأجل احداث توازن مالي وخفض الديون، والذي من شأن أن يزيد من ثقة المستثمرين ويزيد من توقع الأفراد بتحقيق زيادة في الدخل في المستقبل والذي من شأنه أن يحفز الاستهلاك الفردي وكذلك الاستثمار حتي في الأجل القصير(1).

وقد ذهبت بعض الدراسات إلي أن ضبط المالية العامة واتباع سياسات تقشفية وحدوث الانكماش المالي يمكن أن يؤدي إلي التوسع والنمو والتخلص من المشكلات المتراكمة، سواء ارتفاع وتنامي العجز في الموازنة العامة أو التضخم الحاد في حجم ومستوي الدين العام وفوائده تحت مسمى " نظرية التقشف التوسعي" ، وقد أطلقت نظرية التقشف التوسعي في بداية التسعينيات عندما صرح بعض الاقتصاديين بأن منطقية سياسات التوسع المالي من المحتمل ألا يكون لها آثار كينزية محاولين اثبات عدم فاعلية عملية التحفيز الاقتصادي، وبالإضافة لذلك يمكن أن يتسبب التحفيز الاقتصادي في تعريض صلابة النظام المالي والتمويل للخطر(2).

وانتهت دراسة قدمها Frances Giavazzi and Marco Pagano في عام 1990 إلي أن الانكماش المالي يمكن أن يؤدي إلي التوسع والنمو وأشاروا إلي تجربتي ايرلندا والدنمارك في ثمانينيات القرن الماضي، وتبعتهما ثلاث دراسات أخرى لكل من Alesina , وآخرين عام 1995 ودراستين لـ Ardagna عام 1898 وعام 2009 حيث قاموا برصد المراحل المتتابعة من خفض العجز المالي في الدول المتقدمة في العقود الماضية ووجدوا أن بعض عمليات الضبط المالي تقود إلي زيادة النمو الاقتصادي(3) .

¹) Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori , " Expansionary Austerity: New International Evidence "op – cit . p3

⁽²⁾ Alberto Botta , " A critique to the expansionary austerity (part III): empirical counter facts beyond theoretical weaknesses " , Greenwich papers in political economy ,No.48,2017 p 3

⁽³⁾ Renee haltom and thomas a. Lubik , " is fiscal austerity good for the economy " op-cit ,P. 2-3

المطلب الأول

الحجج الداعمة لسياسة التقشف التوسعي

قدم داعمي سياسة التقشف التوسعي مجموعة من الحجج للتأكيد علي قدرة التقشف المالي علي التخلص من مشكلات الدين العام والعجز المالي الحكومي وكذلك دفع عجلة النمو، وتمثلت حججهم في ما يلي:

أولاً: نظرية التوقعات المنطقية :

تقوم نظرية التوقعات المنطقية علي أنه في حالة قيام الدولة بخفض الانفاق في ظل الركود سيتوقع المستهلكون حدوث انخفاض في العبد الضريبي في المستقبل وبالتالي زيادة دخولهم نتيجة لذلك، وهذا سوف يدفع الأفراد لزيادة معدلات استثماراتهم لأنهم يرون أن الزيادة الضريبية التي قامت بها الدولة في الوقت الحالي ليس من المتوقع أن تكون ضرورية في المستقبل، وهناك نماذج ناجحة لنظرية التوقعات المنطقية منها إيرلندا سنة 1987 وأستراليا عام 1989⁽¹⁾.

وأكدت أحد النماذج القائمة علي التوقع المنطقي أن سياسة التقييد المالي يمكن أن يكون لها آثار توسعية علي الاستهلاك والاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص في الأجل القصير⁽²⁾، ويعتقد الداعمون لسياسة التقشف التوسعي أن السياسة المعاكسة لخفض الانفاق (زيادة الانفاق) سيكون لها آثار سلبية؛ حيث أن زيادة الانفاق الحكومي ستدفع المستهلكين إلي زيادة الادخار وبالتالي انخفاض الطلب في الأجل القصير، وذلك نظرا لتوقعهم بقيام الحكومة بزيادة الضرائب في المستقبل حتي تكون قادرة علي سداد القروض الناتجة عن زيادة الانفاق في الوقت الحالي ويترتب علي ذلك خفض الاستهلاك والاستثمار أيضا في الأجل القصير⁽³⁾.

⁽¹⁾ مارك بيلث " التقشف " مرجع سابق ص 214

⁽²⁾ **Lennart Erixon " can fiscal austerity be expansionary in present –day Europe ? the lessons from Sweden "**, review of keynesion economics ,vol 3 ,No.4 , winter 2015 p 575

⁽³⁾ **Dorin Iulian Chiritoiu & Rodica Burlacu , " Do austerity measures harm international trade "**, European journal of interdisciplinary studies, Vol. 7 , Issue.1,2015 P.67

ويعد التقشف بمثابة عمل عقلاني يهدف إلي خفض مخاطر مُعدية تكون متزامنة مع ظهور أزمة الدين العام، فمما لا شك فيه أن الدولة لا يمكن أن تعمل علي زيادة الدين العام لأجل الخروج من أزمة الدين العام، أي أن الدولة لا يمكن أن تقترض لأجل خفض الدين العام فهذا أمر غير معقول ، ولكن الدولة بحاجة إلي اتباع سياسة " شد الحزام " وذلك لأجل تحقيق نوع من التوازن بين الانفاق والايادات، وحتى يمكنها ذلك من إرسال إشارات في الداخل والخارج للمستثمرين المحليين والأجانب، علي أن تعمل تلك الاشارات علي تعزيز ثقتهم في الدولة بشأن التزامها بالوفاء بديونها وملائتها ومواصلتها للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

ثانيا: التقشف يحفز الاستهلاك الخاص والانفاق الاستثماري :

ذهب داعمو التقشف المالي إلي أن التصور أو التنسيق الجيد للقيود المالية يمكن أن يحفز الاستهلاك الخاص والانفاق الاستثماري وأن يحسن ديناميكيات التصدير وبالتالي من المحتمل أن تتوسع الأنشطة الاقتصادية في النهاية ولا تتكمش، إلا أنهم أكدوا علي أنه لابد أن يكون التقشف عميقا يتميز بالإصرار والمصادقية في خفض الانفاق العام وبصفة خاصة الأجور وربما يلي ذلك خفض العبء الضريبي علي الأفراد⁽²⁾.

وقد أظهرت الأبحاث التجريبية للعديد من الباحثين أن خفض الانفاق الحكومي مرتبط بالنمو في الاستهلاك والطلب الكلي حتي في ظل ارتفاع الضرائب والتحكم في الدخل والثروة، ويمكن أيضا أن تتحول معايير التقشف من الانكماش في الأجل القصير إلي التوسع في الأجل الطويل بسبب التغيرات التي يمكن ان تحدث في سلوك المستهلكين والمستثمرين أو التغيرات التي يمكن أن تحدث في السياسة النقدية أو سياسة سعر الصرف⁽³⁾.

وطبق وزير المالية السويدي في منتصف التسعينيات سياسات مالية تقييدية جداً وقد أشار خبراء الاقتصاد وقتها إلي أن الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن التقييد المالي يمكن تعويضها من خلال

⁽¹⁾ Marija Bartl And Markos Karavias," Austerity And Law In Europe: An Introduction " , Journal of law and Society, Volume 44, Number 1, March 2017,P.8

⁽²⁾ Alberto Botta," A critique to the expansionary austerity", op-cit,P.3

⁽³⁾ Aurel Iancu, Dan Olteanu , "fiscal consolidation by austerity and eu surveillance policies " , the Romanian academy national institute of economic research , working papers , Bucharest, no.13, sector 5 , 13 September 2015,P.11

خفض الادخار العائلي، ذلك لأن الآثار السلبية للقيود المالية علي التوظيف والناجح سوف يتم تحييدها كليا بموجب انخفاض وتراجع الادخار الخاص الذي سوف يكون نتيجة لتوقع انخفاض الضرائب أو زيادة الانفاق في المستقبل ، ورأي مستشاري وزير المالية وقتها إمكانية وجود آثار توسعية للتكشف المالي في الأجل القصير واعتمدوا في ذلك علي دراسة لكلا من 1990 Glovazzi @Pagano والذين انتهوا إلي أن الزيادة الضريبية يمكن أن تعزز الطلب من خلال الآثار الايجابية للثروة علي الاستهلاك الفردي حيث بزيادتها يزداد الاستهلاك والطلب وتحقيق الثروة للأفراد سوف يكون من خلال خفض مقدار التضخم المتوقع وخفض معدلات الفائدة الحقيقية في الأجل الطويل⁽¹⁾ .

ثالثا: محور ارتكاز التكشف وهدفة هو مسألة الثقة أكثر من مسألة الطلب :

انتهي Alberto Francesco Alesina إلي وجود نتائج تجريبية تشير إلي أن وقف الانفاق الحكومي غير المجد عادة ما يقود الي تحسن في المخرجات الاقتصادية بعد وقت قصير ، وبالرغم من السعي الواضح للمدافعين عن اتباع سياسات التكشف إلي إثبات أن عملية التكشف سواء خفض الانفاق او زيادة الضرائب لا تؤثر بصورة كبيرة علي الطلب نظرا لإيجابيات التكشف تجاه الطلب إلا أن البعض⁽²⁾ كانت له وجهة نظر مختلفة تماما وجديرة بالملاحظة أيضا ، فقد ذهبوا إلي أن عمليات الضبط المالي القائمة علي خفض الانفاق أو زيادة الضرائب يمكن ملاحظتها من حجمها ولا يمكن توضيحها من خلال الاستجابات المختلفة للسياسة النقدية، أي أنه لا يمكن رؤية أثر التكشف من خلال انخفاض أو زيادة الطلب علي السلع والخدمات والذي يكون ناتج عن زيادة السيولة النقدية أو نقصها في أيدي الأفراد، ففكرة الطلب لا تعكس ما يهدف إليه التكشف حقيقة، ويبرر ذلك بأن الآثار الناتجة عن القيام بالتكشف سواء خفض الانفاق أو زيادة الضرائب تجد صداها في مدي استجابة الاستثمارات الخاصة لها أكثر من مسألة نمو الاستهلاك، بمعنى أن تلك الاجراءات لها تأثيرها عند رجال الأعمال والاستثمارات الخاصة فإذا ما اثبتت لهم تلك الاجراءات التكشفية أن الدولة قادرة علي ادارة المالية العامة ولن تتوقف عن سداد

⁽¹⁾ DAN LUPU, "Fiscal austerity and economic growth in CEE countries ",euro economica ,issue 2 ,No 33 , 2014, P.89

⁽²⁾ Alberto Francesco Alesina, Carlo Favero and Francesco Giavazzi, "The Output Effects of Fiscal Consolidation Plans", sustainable architecture for finance in Europe, Policy Letter Collection, No1,2015, P. 9

ديونها فإن من شأن ذلك أن يزيد من ثقة رجال الأعمال وبالتالي زيادة الاستثمارات الخاصة، ولا يمكن بالتالي رؤية الأثر المباشر للتكشف من خلال زيادة الطلب⁽¹⁾ .

لذلك ذهب جانب من المؤيدين للتكشف إلي أن فوائد الأخذ بمعايير الكشف لا تقتصر علي أنها تحفز الطلب من أوجه مختلفة بل لها دور ايجابي أيضا في جوانب أخرى، مثل خفض الديون وخفض العجز وثقة رجال الأعمال والمستثمرين، وإحداث نوع من التوازن والاستقرار في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وانخفاض الأسعار أيضاً .

وإذا كانت اجراءات الكشف تبعث نوع من الثقة في الوسط المالي وبين رجال الأعمال والمستثمرين والمؤسسات المالية والدولية وكذلك لدي الأفراد العاديين والمستهلكين إلا أنه وفقا لما ذهب إليه البعض فإن ثقة رجال الأعمال والمستثمرين تكتسب فوراً بمجرد البدء في التعديلات القائمة علي الانفاق (أي خفض الانفاق العام في بعض جوانبه) وبصورة أسرع من ثقة المستهلكين وهذا محفز بالتالي في جانب العرض والاستثمار بصورة أكبر وأسرع منه في جانب الطلب⁽²⁾.

رابعا: مزايا الكشف تظهر علي المدى الطويل :

قد يتسبب الكشف في البداية في حدوث انكماش اقتصادي وفقا لفكر الكشف التوسعي إلا أن ذلك يتبعه زيادة الناتج وذلك نظراً لأن القوي الاقتصادية تتوقع انخفاض الضرائب في المستقبل نظراً لانخفاض حجم الدين الحكومي⁽³⁾، فإذا ما افترضنا أن الكشف المالي لم يحم بدفع النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، وهذا لربما يجعل الوضع الاقتصادي أسوأ حالا نظرا لأنه بانخفاض مستوي الانتاجية تبعا لخفض الانفاق سوف ينخفض الناتج المحلي الاجمالي وهذا سوف يجعل متوسط الدين بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في تزايد، والأكثر من ذلك أن هذا التراجع في مستوي النشاط الاقتصادي سوف يتسبب في انخفاض الحصيلة من الإيرادات الضريبية وسوف يؤدي إلي زيادة النفقات الاجتماعية والمتعلقة بإعانات البطالة والدعم ، إلا أنه بالرغم من كل تلك الآثار السلبية علي الآخرين ألا يتجاهلوا أو يتناسوا الفوائد الحاسمة للتكشف في الأجل الطويل حيث يكون قادراً علي دعم توازن الموازنة العامة وما

¹Alberto Alesina, Carlo Favero and Francesco Giavazzi, " The Output" Op – cit , P9

⁽²⁾ Alberto Alesina, Carlo Favero and Francesco Giavazzi, " The Output Effects of Fiscal Consolidation" , op-cit P 9

⁽³⁾ Renee Haltom and Thomas a. Lubik , " is fiscal austerity good for the economy", op – cit P 4

لذلك من آثار ايجابية علي خفض معدلات الاستدانة المستقبلية وتوفير قدر من تكاليف أو مدفوعات الفوائد و تكاليف زيادة حجم الدين ولا شك أن لذلك آثار ايجابية علي مسألة ثقة المستثمرين وزيادة قدر التفاوض بشأن الأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة (1) .

ونتيجة إلي قدرة عمليات التقشف علي خفض أصل الدين الحكومي فهي تسهم بالتالي في خفض الفوائد التي كان سيتوجب دفعها عن تلك الديون، وتمثل فوائد الدين خطورة كبيرة جداً وعقبة واضحة أمام عمليات التراكم الرأسمالي أو توفير السيولة ومن ثم دعم النمو الاقتصادي ،ولفوائد الديون وحدها القدرة علي شل حركة النشاط الاقتصادي وعرقلة عملية النمو متي كانت تستحوذ علي قدر كبير من حجم الانفاق.

وأكدت وزارة المالية السويدية من تجربتها في استخدام معايير التقشف في منتصف التسعينيات علي أن معايير الانكماش المالي يمكن أن يكون لها آثار توسعية في الأجل الطويل، ذلك أن التخلص من عجز الموازنة العامة يمكن أن يحفز النمو بموجب العلاقة الايجابية بين استقرار الاقتصاد الكلي والاستثمار، بالإضافة إلي أن خفض مستوي التقلبات في الأوضاع الاقتصادية محفز علي الاستثمار والاستهلاك الخاص (2) ،لأن مجرد خفض مستوي الشك وعدم اليقين لدي الأشخاص كفيل بإحداث تغيرات هائلة في مستوي تدفق الاستثمار الأجنبي وتدفق السيولة النقدية من الخارج وحدثت تغير ثوري في الاستثمار ، خاصة وأن مسألة الشك وعدم اليقين تلك كان لها دور كبير جدا في تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في اليونان خاصة بعد ظهور وتعمق الأزمة هناك حيث كان تزايد نسبة الشك وعدم اليقين في قدرة الدولة علي تخطي الأزمة السبب في هروب كميات هائلة من السيولة خارج الدولة ونفس الحال في الأزمة المالية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي سنة 1997 في دول جنوب شرق آسيا.

خامسا: يعمل التقشف علي خلق الجدارة الائتمانية:

يري الموالون للتقشف أن الوظيفة الاساسية للتقشف هي خلق مستوي معين من الجدارة الائتمانية وبالتالي قمع الديون السيادية والعمل علي زيادة التدفقات المالية الجديدة في الجسد الاقتصادي، ولذلك تسهم سياسات دعم الثقة الائتمانية في زيادة حجم الاستثمارات وبالتالي تسرع من الأداء الاقتصادي حتي

(1) Renee Haltom and Thomas A. Lubik , " is fiscal austerity good for the economy", op – cit. P. 4

(2) Lennart Erixon , "Can fiscal austerity be expansionary....." op – cit , P. 576

في الأجل القصير، ذلك أن زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وتدفق السيولة النقدية للداخل من شأنه أن يخفض من مستوى البطالة ويحدث موجة من التفاؤل، وبالتأكيد سوف تكون قادرة علي التغطية علي الآثار غير المباشرة والسلبية الناتجة عن التقشف وسوف يسهم خفض معدلات البطالة في زيادة حجم الدخول والذي سوف يساعد في النهاية في دعم الطلب والاستثمار أيضا (1) .

سادسا: يعمل التقشف علي تهدئة الأسواق وحفز الاستهلاك :

يمكن أن يكون لعمليات ضبط المالية العامة آثار ايجابية صافية خاصة اذا أدركت الأسواق مخاطر الدين السيادي أو عمق العجز المالي، حيث يمكن للتقشف هنا أن يساهم بصورة كبيرة في تهدئة الأسواق، خاصة اذا ما كان للتقشف آثار ايجابية واضحة علي حجم الدين أو العجز المالي، حيث يكون التقشف بمثابة باعث أمل وتفاؤل علي السوق للجميع تجاه الدولة سواء مستثمرين أو مؤسسات مالية أو دولية أو حتي مستهلكين .

ويذهب البعض إلي أن مسألة وجود أمل تجاه استقرار اوضاع المالية العامة للدولة تدعوا إلي عدم تحسب المستهلكين وتخوفهم من فقد وظائفهم أو حدوث المزيد من الخفض في أجورهم وهذا بدوره يقلل من الادخار شيء ما ، ويدعوا إلي زيادة الاستهلاك والطلب علي السلع والخدمات وما لذلك من دور ايجابي ، وبالتالي تكون لعملية الضبط المالي أو التقشف آثار ايجابية، واستدل علي كلامه هذا بدراسة لصندوق النقد الدولي يؤكد فيها أن سياسة ضبط المالية العامة تكون أقل انكماشاً من الناحية الاقتصادية في ظل ارتفاع مخاطر الدين السيادي بخلاف تطبيقها في ظل المخاطر المنخفضة للدين السيادية(2) .

سابعا: عملية التخلص من العجز المالي أو التخلص من جانب من الدين توسعة في حد ذاتها:

بافتراض أن مسألة خفض الانفاق أو زيادة الضرائب لم تؤت ثمارها علي المدى القصير أو مباشرة إلا أنه يحسب لها أيضا أثرها في التخلص من العجز حتي ولو جاءت ردة فعل السوق أو الأفراد متأخرة، حيث تبقي عملية التخلص من العجز المالي أو التخلص من جانب من الدين توسعة في حد ذاتها، ذلك أن خفض العجز لن يسمح بحدوث مزيد من المديونية لربما وأن خفض الدين سوف يوفر قدر

(1) Harris Deltas and Dirk Niepelt, " Austerity ", op- cit ,P.16

(2) Renee haltom and thomas a. Lubik , "is fiscal austerity good for the economy", op – cit P.4

من السيولة كان يجب أن تدفع كأقساط أو كفوائد للدين في المستقبل، سيتم تحويلها إلي انفاق سواء كان استثماري أو استهلاكي من قبل الحكومة أو استخدمته فيما بعد لدفع الطلب أو زيادة الأجور أو القضاء علي البطالة أو الدعم أو أي سبيل، خاصة وأن فوائد الديون الخاصة الأجنبية تذهب إلي خارج الدولة وتحرم الاقتصاد منها وتساهم في الضغط علي العملة المحلية .

ثامنا: كينز نفسه دعا للتكشف:

لقد دعا كينز إلي ضرورة الأخذ بمعايير الكشف في ظل ذروة تحسن مستوي النشاط الاقتصادي فضلا عن أنه لم ينكر ولو بصورة ضمنية قيمة وأهمية الكشف حتي في ظل عمق الركود والأزمة إلا أن تخوفه من الآثار التي قد تنتج عنه غلب علي قيمة وضرورة الكشف⁽¹⁾ .

وزعم الكثيرين أن الكشف ضروري لأجل احداث توازن في الموازنة العامة أي تساوي الايرادات للنفقات والقضاء علي الدين العام وتهدئة تجار السندات وكسب ثقة الأسواق المالية والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوربي ، وبالرغم من أن عملية تهذيب الدين الحكومي ليست بالبساطة بالنسبة لحجم الديون المتراكمة علي الدول كما قد يراها البعض ، إلا أنه متي كانت هناك إرادة لأجل اقامة التوازن بين الانفاق الحكومي والايادات فسوف يكون من السهل إدارة الدين الحكومي والعجز المالي متي سارت الأمور بشكل جيد، خاصة وأن مناقشات كينز انتهت إلي ضرورة اتباع الكشف عند وصول دورة الأعمال والنشاط الاقتصادي إلي ذروته وذلك لأجل حماية الاقتصاد من النشاط الزائد الذي يمكن أن يتسبب في حدوث التضخم.

وبالتالي يمكن اعتبار الكشف أمر مماثل لعملية التحفيز الاقتصادي، والذي يكون بمثابة استراتيجية مفضلة أثناء هبوط النشاط الاقتصادي وانكماشه عندما تظهر مشكلة البطالة، وعند الوصول إلي مرحلة الانتعاش تصبح عملية الكشف أمراً ليس فقط ضرورياً وإنما بمثابة التزام اخلاقي، خاصة عند ظهور الرسالة بأن الوقت قد حان للقيام بالاقتصاد وتقييد الانفاق ، وتظهر المشكلة في موضوع الكشف في أنه في السنوات والعقود السابقة علي أزمة 2008 ونتيجة للتردد في العديد من السياسات الخاصة

¹ Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity ", op – cit , P . 702

بكبح جماح النشاط الاقتصادي وقت الانتعاش، فغالبا ما يتم المناداة بالتقشف الاقتصادي عندما تصل دورة النشاط الاقتصادي للقاع (1) .

تاسعا: نجاح تجربة التقشف في بعض الدول:

قدمت كندا علي سبيل المثال في التسعينيات من القرن الماضي نموذج ناجح في التقشف التوسعي؛ فقد عانت كندا في منتصف التسعينيات من العجز المالي حتي أن " wall street journal " صرحت في يناير 1995 بأن " كندا أصبحت اليوم عضوا شرفياً ضمن دول العالم الثالث غير القادرة علي ادارة مشكلات الدين " ، لكن الكنديين سرعان ما قدموا حلولا جادة للأزمة في غضون عامين، ففي الفترة من 1995 حتي 1997 انخفض اجمالي الانفاق العام بأكثر من 7 % وكان من نتيجة ذلك أن انخفض عجز الموازنة العامة من 32 مليار دولار إلي 2.5 مليار دولار ، نعم لقد كانت هناك زيادة في الضرائب ولكن نسبة خفض الانفاق إلي زيادة الضرائب كانت حوالي 5 : 1 ، وتفوقت كندا في العقد الثاني علي دول ال G7 في النمو الاقتصادي والاستثمار وخلق الوظائف ، ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي ففي الفترة من 1996 حتي 2005 كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكندا 3.3 % في حين كان نمو مجموعة الدول السبع الصناعية G7 باستثناء كندا 2.1 % ، وتعد تجربة كندا تلك بمثابة دليل علي الآثار التوسعية لسياسات التقشف في الأجل الطويل، وإن كانت في الأجل القصير أدت سياسات خفض الإنفاق المحلي في كندا إلي آثار جانبية خفيفة فقط ساهمت في ارتفاع مؤقت في معدلات البطالة(2) .

¹ Suzanne J. Konzmann , " The political economics of austerity ",op-cit , P 703

⁽²⁾ Robert P. Murphy , " What Economic Research Says About Fiscal Austerity and Higher Tax Rates", an article at The Library of Economics and Liberty, 2013 see at <http://www.econlib.org/library/Columns/y2013/Murphytaxrates.html> last see 20 December 2018

المطلب الثاني

مزايا اتباع سياسة التقشف

يؤكد المدافعون عن عمليات ضبط المالية العامة سواء في صورة خفض الانفاق أو زيادة الضرائب علي الآثار غير المباشرة لسياسات ضبط المالية العامة علي النمو⁽¹⁾ فعلمية خفض الانفاق أو زيادة الضرائب يمكن أن يترتب عليها وفقاً لهم ووفقاً لنظرية التوقع المنطقي خفض سعر الفائدة وانخفاض الأسعار وانخفاض في قيمة العملة وتهدة الأسواق المالية واحداث توازن في النظام المالي وحدوث استقرار اقتصادي وزيادة ثقة الدول الأخرى والمستثمرين والمؤسسات المالية في اقتصاد الدولة وما لذلك كله من آثار ايجابية متمثلة في عودة وزيادة الاستثمارات والتوظيف.

أولاً: التقشف وسعر الفائدة :

يتوقع مؤيدو الاجراءات التقشفية انخفاض معدلات الفائدة علي إثر القيام بضبط المالية العامة واحداث تعديلات في السياسة المالية، وسوف يكون لهذا الانخفاض آثاراً حميدة علي النشاط الاقتصادي والنمو⁽²⁾:

أ- من ناحية الانفاق: يرون أن انخفاض سعر الفائدة سوف يؤدي إلي زيادة الانفاق العائلي من ناحية وذلك نظراً لضعف العائد علي عملية الادخار وهذا من شأنه أن يزيد الاستهلاك ويزيد الطلب، وبالتالي سوف يعوض النقص الذي من المحتمل أن يحدث في الطلب علي إثر خفض الانفاق الحكومي.

ب- من ناحية الاستثمار: سوف يجعل انخفاض سعر الفائدة عملية الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين، وهذا سوف يشعل الاستثمارات خاصة في القطاعات الأكثر حساسية لسعر الفائدة؛ ذلك أن انخفاض سعر الفائدة يعني انخفاض في التكاليف وهذا سوف يساهم في زيادة معدلات الأرباح في المشروعات، وانخفاض سعر الفائدة سوف يجعل حصول الشركات علي الأموال

⁽¹⁾ Roberto Perotti " The "Austerity Myth": Gain Without Pain? ", Bank for International Settlements, monetary and economic department, working paper No362 ,Discussion comments by Carlo Cottarelli and Harald Uhlig , November 2011,P.4

⁽²⁾ Renee haltom and thomas a. Lubik , " is fiscal austerity good for the economy" op-cit,P2

أرخص في سبيل الحصول علي الآلات وعناصر الانتاج الأخرى لأجل فتح خطوط انتاج جديدة والقيام بالبحث والتطوير وتمويل الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يسهم انخفاض سعر الفائدة في رفع قيمة بعض الأصول وبالتالي زيادة الثروة وهذا من شأنه أن يزيد الطلب بالإضافة إلي أنه متي كان لعمليات التقلص المالي أثر في منع حدوث مزيد من الركود فإنه أيضا سوف يزيد من الثروة للأفراد وسوف يسمح أيضا بزيادة الطلب .

وبناء علي ذلك متي اتحدت الزيادة في الطلب والاستهلاك مع الزيادة في الاستثمار فإنهم سوف يتجاوزون الانخفاض في الطلب الذي يمكن أن ينتج عن خفض الانفاق أو زيادة الضرائب وبالتالي يكون التقشف توسعياً، وفي ضوء انخفاض سعر الفائدة سوف يستطيع الأفراد أيضا إعادة تمويل الرهون وهذا سوف يحرر النقود من مدفوعات الديون ويزيد من الاستهلاك ومن ثم الطلب⁽¹⁾.

ثانيا: التقشف والتجارة الدولية:

انتهي Robert Perotti إلي أن انخفاض سعر الفائدة سوف يقود الي انخفاض قيمة العملة بالنسبة للعملات الأخرى وذلك علي إثر القيام بعمليات ضبط المالية العامة⁽²⁾ وهذا من شأنه أن يؤدي إلي حدوث نمو وتوسع في النشاط الاقتصادي وذلك لأن خفض قيمة العملة سوف يكون له آثار متباينة علي الطلب الكلي علي السلع والمنتجات الوطنية من الداخل والخارج من ناحية التصدير ومن ناحية الاستيراد⁽³⁾ :

- من ناحية التصدير: فإن انخفاض قيمة العملة سوف يجعل السلع المنتجة محلية أكثر قدرة علي المنافسة عالميا، نظرا لانخفاض قيمتها مقارنة بالسلع الأخرى المنافسة لها، وهذا يرجع لانخفاض قيمة عملة الدولة نفسها مما سوف يسمح بزيادة التصدير وبالتالي زيادة الطلب الخارجي علي المنتجات المحلية والذي يغطي علي انخفاض الطلب الناتج عن اتباع سياسات التقشف .

(1) Roberto Perotti " The "Austerity Myth": Gain Without Pain? ",op-cit ,PP.4-5

(2) Roberto Perotti " The "Austerity Myth": Gain Without Pain? ",op-cit , P5

(3) Giuseppe Mastromatteo and Sergio Rossi , " The economics of deflation in the euro area: a critique of fiscal austerity " , Review of Keynesian Economics, Vol. 3 No. 3, Autumn 2015, p. 339

وبالإضافة إلى عملية زيادة الطلب الخارجي علي المنتجات المحلية وزيادة الصادرات فإن مسألة زيادة الصادرات من شأنها أن تحدث نوعاً من التوازن في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات بالنسبة للدولة.

- **من ناحية الاستيراد :** فإن انخفاض قيمة العملة سوف يجعل الواردات أكثر ارتفاعاً في الثمن مقارنة بالسلع المنتجة محلياً، نظراً لأن المستورد سيكون بحاجة إلي دفع المزيد من الأموال للحصول علي نفس كمية السلع التي كان سيحصل عليها قبل انخفاض قيمة العملة وهذا سوف يترتب عليه ارتفاع أثمان السلع المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محلياً؛ وهذا من شأنه أن يقود المستهلك المحلي إلي استبدال السلع المستوردة بالسلع المحلية مما سوف يزيد الطلب علي المنتجات الوطنية وينشط الاستثمار وما لذلك من آثار جيدة علي البطالة والمؤشرات الاقتصادية والأسعار بمرور الوقت، وقد اعتبر أحد معارضي فكرة التقشف أن ذلك من مزايا عملية التقشف.

وقدمت المفوضية الأوروبية في 2011 خيارات للدول التي تعاني العجز المالي أو تضخم الدين العام منها ضرورة خفض أجور القطاع العام بنسبة جديرة بخفض الضغط علي أجور القطاع الخاص وذلك لدفع أجور القطاع الخاص للانخفاض، وهذا من شأنه أن يخفض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمستثمرين مما سيجعل السلع المحلية أفضل في السعر من المستوردة؛ مما سوف يقلل الاستيراد من ناحية، ومن ناحية أخرى سوف تكون السلع المحلية أكثر قدرة علي المنافسة في الخارج ، وعلي جانب آخر انتهت دراسة حول تأثير التدابير التقشفية علي التجارة الدولية إلي أن انخفاض الاستيراد في الاقتصاديات الأوروبية التي تأثرت بمعايير التقشف ربما راجع لانخفاض القوة الشرائية (1).

ثالثاً: تأثير التقشف علي الأسعار :

افترض مجموعة من كبار موظفي وزارة المالية في السويد في اطار برنامج التقشف الذي تم اتباعه هناك في منتصف التسعينيات أن السياسة المالية التقييدية سوف تقلل من مستوي التضخم (2) ويمكن تفسير ذلك أنه أمر ناتج عن انخفاض الطلب علي السلع والخدمات الناتج عن خفض الطلب الحكومي من ناحية وتأثير زيادة الضرائب من ناحية أخرى علي الدخل وبالتالي علي طلب الأفراد علي

(1) Dorin Iulian Chiritoiu & Rodica Burlacu , " Do austerity measures harm international trade ", op-cit, PP.69 - 80

(2) Lennart Erixon , " Can fiscal austerity be expansionary..... ", op-cit, P.575

السلع والخدمات، بالإضافة إلي أنه اذا ما تضمنت عملية التقشف خفض أجور العاملين فإن ذلك وبلا شك سوف يؤدي إلي انخفاض الطلب علي السلع والخدمات وهذا بدوره سوف يقود إلي انخفاض الأسعار ، وسوف يكون للمنافسة بين الشركات دور كبير في خفض الأسعار سعياً وراء جذب العملاء والمستهلكين⁽¹⁾.

رابعاً: التقشف وتسريع النمو:

وتتمثل مزايا عملية التقشف في تسريع النمو وهناك آليات ثلاث بموجبها يمكن أن يؤدي التحول في شكل السياسة المالية إلي تحسين وتسريع أداء النشاط الاقتصادي والنمو⁽²⁾ :

الآلية الأولى : مسار التوقع EXPECTATION CHANNEL :

يمكن أن يؤثر التصحيح المالي الجيد إيجاباً علي سلوك الفاعلين في القطاع الخاص من خلال ما أسماه " مسار التوقع "، حيث أن خفض الانفاق العام مقدماً يمكن أن يحفز القوي الاقتصادية علي الإبحار في التفاؤل فيتوقعوا حدوث خفض مستقبلي في الضرائب ينتج عنه مستقبلاً زيادة في الدخل ، وهذا قد يدفعهم نحو زيادة الانفاق الاستهلاكي بصورة فورية مما سوف يمنح النشاط الاقتصادي والمالي زخماً أكبر .

الآلية الثانية : القناة المالية FINANCIAL CHANNEL :

تؤكد الدراسات أن التصحيحات المالية الصعبة تؤدي إلي نتائج ايجابية فيما يتعلق بخفض الدين الحكومي والعجز المالي، وهذا من شأنه أن يعيد الثقة لحاملي السندات والمستثمرين ويمنح الدولة قدرة علي سداد الديون ويحث علي خفض سعر الفائدة بصورة ملحوظة وهذا كله بدوره يحفز الاستثمار .

الآلية الثالثة : المسار الخارجي EXTERNAL CHANNEL :

سوف يترتب علي إجراءات التقشف خفض الأجور العامة وهذا قد يساعد في ضبط الأجور في سوق العمل نتيجة خفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى والذي يمكن أن يحسن المنافسة ويساعد علي زيادة الصادرات .

(1) DAN LUPU, " Fiscal austerity and economic growth in CEE countries ",op-cit, P. 89

(2) Alberto Botta , " A critique to the expansionary austerity..... " op –cit ,P.3

المطلب الثالث

سلبيات العمل بالتقشف من وجهة نظر داعميه

بالرغم مما قد يترتب علي التقشف من نتائج جيدة بشأن تسريع النمو في الأجل القصير أو الطويل من تلك النواحي إلا أنه وبلا شك سوف يكون للتقشف آثار سلبية في نواحي مختلفة إلا انه وبصورة عامة فإن الأخذ بالتقشف يعني التنازل عن اشياء لقاء أشياء أخرى، أو مواجهة صعوبات معينة لقاء عائد ما، فانخفاض الأجور وانخفاض قيمة العملة وتردي الاوضاع الاقتصادية والسخط الشعبي يقابله تحسن في العجز المالي والدين علي الدولة ومن ثم استدامة المالية العامة للدولة، وإذا كان التقشف قد يؤدي إلي فزع المستثمرين وقلقهم بشأن زيادة الضرائب إلا أنه سوف يؤدي إلي تحسن مستوي المنافسة للسلعة المحلية وزيادة حجم الصادرات ، أي أن الأخذ بمعايير التقشف لها وعليها ولكن مسألة التنازل عن أشياء في سبيل الحصول علي أشياء أخرى تعتبر مهمة جدا خاصة في تحديد ما اذا كان التقشف مفيداً ام لا (1)، ومن هنا يبدو بأن التقشف سواء كمعايير أو برامج لا شك أنه سيختلف من دولة لأخرى وما قد يناسب دولة قد لا يكون مناسباً لدول أخرى وما يناسب الدولة من تدابير في وقت معين قد لا يكون مناسباً في أوقات أخرى .

إذا كان الأخذ بمعايير التقشف قد يؤدي الي تحسن الأوضاع الاقتصادية او المالية إلا أنه في بعض الأحيان قد يؤدي إلي نتائج سلبية خاصة في الحالات التالية (2):

1- عندما يكون هناك مشكلات في الأداء المالي بصفة عامة عند بعض الدول أو أن المشكلات المالية خارجة عن السيطرة.

2- عندما لا يكون اطار العمل الدولي متميزا بقوة النشاط الاقتصادي أو أنه ليس هناك الروح الايجابية وثورة تدفق النشاط الاقتصادي والاستثمار .

3- عندما يتم الأخذ بمعايير التقشف تزامنا من خلال مجموعة من الدول التي يكون أداؤها مرتبط ببعضها البعض فقد يترتب علي ذلك مخاطر تؤدي لنتائج سلبية مثل :

¹ Renee Haltom and Thomas a. Lubik , " is fiscal austerity good for the economy", op-cit P.5

² Giuseppe Mastromatteo @ Sergio Rossi , " The economics of deflation in the euro area...." Op – cit , P.341

أ- تفاقم خطر تدهور الطلب علي مستوي كل الدول: ففي ظل الأخذ بالتقشف من خلال مجموعة من الدول قد تعتقد كل دولة أن الطلب الكلي علي مستوي مجموعة تلك الدول لم ينخفض، في حين أن الطلب الكلي هنا سوف ينخفض مما سوف يساهم في تعميق الأزمة المالية نتيجة لسيادة حالة عدم اليقين وتردي مستوي الثقة لدي الأفراد والمستثمرين وهذا سوف يزيد من سعر الفائدة ويزيد من الضغوط علي الدولة وكذلك الدول المرتبطة بها من النواحي الاقتصادية والمالية .

ب- خطر الاعتقاد بأن الركود انتهى في حين أنه لم ينته بعد : فلو أن صانعي القرار في تلك الدول اعتقدوا بالخطأ بأن الأزمة بدأت في الزوال وأن الاقتصاد بدأ يدخل في مرحلة التعافي، وقاموا علي إثر ذلك بتعجيل عمليات التعزيز المالي وزيادة الانفاق فسيكون نتيجة ذلك زيادة الطلب الكلي في وقت مبكر وسوف يقود هذا الأمر إلي مسار خاطئ .

ويري جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** في هذه المرحلة تحديداً أن التقدم الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي قائم علي الاضطراب فهو الذي يعيد خلق التقدم، فتدهور الأوضاع من ناحية معينه يعني الدعوة الي التصحيح التلقائي؛ ومن ثم فإن التدخل من جانب الدولة (بالحفز الإنفاقي مثلا) ومحاولة تعويض هذا الاضطراب لا يوقف عملية التدمير الخلاق الموجودة في قلب الرأسمالية نفسها فحسب وإنما يقوم وبالإضافة لذلك بخلق مزيد من الاستثمار السيئ الذي يخزن المشاكل في المستقبل، ويعود سبب ذلك إلي أن التقشف مهمته لم تكن اكتملت بعد⁽¹⁾ .

وقد عبر أحد الباحثين عن ضرورة التقشف بقوله أنه في ظل عدم استقرار الاقتصاد الكلي ووجود مخاطر حقيقية فإن التقشف وتوازن الموازنة ليس له بديل عملي⁽²⁾ .

¹ مارك بليث " التقشف :...." مرجع سابق ص 214

² Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate? : The Cases of Ireland, Cyprus and Greece" , social sciences, 2014,P. 296

المبحث الثاني

التكشف بين خفض الانفاق و زيادة الضرائب

يتفق المؤيدين للتكشف حول أن تلك السياسة سوف تساعد الدولة في الخروج من مشكلات الدين العام والعجز المالي وتسهم في زيادة الاستثمار وخلق الوظائف وتسريع النمو إلا أنهم اختلفوا حول الاعتماد في برامج الكشف علي ضبط الانفاق أكثر أم علي زيادة الضرائب أكثر.

وتعتمد الآثار الناجمة عن عمليات ضبط المالية العامة في تصميمها علي خاصيتين⁽¹⁾ :

أ- تكوينها : أي مدي اعتمادها علي خفض الانفاق أم زيادة الضرائب

ب- مدي استمراريته بمرور الوقت : بمعنى هل التغيرات في الانفاق أم العوائد مستمرة أم مؤقتة ووفقا لهم فإن التعديلات القائمة علي خفض الانفاق مرتبطة بمدي اعتدال وقصر أجل الركود وفي كثير من حالات خفض الانفاق لا يكون هناك ركود مطلقا أما في ظل عمليات ضبط المالية العامة القائمة علي الضرائب يتبعها ركود عميق وطويل الأجل.

لقد انتهى Alberto Alesina وآخرين في بحث له عام 1995 إلي أن الكشف القائم علي خفض الانفاق يؤدي إلي حدوث توسع في حين أن القائم علي زيادة الضرائب يتسبب في حدوث ركود، ويمثل في نظرة تخفيض دولة الرفاه أمر عادل وغير قابل للتجنب لأجل استعادة النمو وخفض الدين ولزيادة الضرائب أو زيادة الانفاق تأثير معاكس⁽²⁾.

وتوصل Alesina, Favero and Giavazzi عام 2012⁽³⁾ إلي أن عمليات ضبط المالية العامة القائمة علي خفض الانفاق أقل تكلفة بشأن الخسائر في الانتاج مقارنة بتلك القائمة علي الضرائب ، فقد ارتبطت التعديلات القائمة علي خفض الانفاق بالركود المعتدل وقصير الأجل في حين ارتبطت عمليات ضبط المالية العامة القائمة علي الضرائب بالركود العميق وطويل الأجل ، ذلك أن خفض

⁽¹⁾ Alberto Alesina, Carlo Favero and Francesco Giavazzi, " The Output Effects of Fiscal Consolidation", op-cit, P. 8

² مارك بليث " الكشف " مرجع سابق ، ص 213 ، 219

⁽³⁾ Alberto Alesina, Carlo Favero and Francesco Giavazzi, " The Output Effects of Fiscal Consolidation....." , op – cit
Also , IONELA BĂLȚĂTESCU, " Eu Type Of Austerity: Brief Analysis And Criticism ", op-cit, P.90

الانفاق العام يسمح بزيادة استثمارات القطاع الخاص ويحول دون الركود، ويمكن أن يساهم خفض النفقات في خفض العجز المالي وزيادة تراكم رأسمال القطاع الخاص مع زيادة استثمار الشركات في الأنشطة الانتاجية وشراء الآلات وفتح مصانع جديدة خاصة تلك القادرة علي خلق وظائف وزيادة دخول الأفراد واثراء النشاط الاقتصادي، بينما بعد زيادة الضرائب سوف ينخفض العجز ويتهاوى التراكم الرأسمالي ، أي أن خفض الانفاق من الممكن أن يقلل العجز ولكن دون أن يقتل النمو خاصة إذا كان خفض الانفاق مرتبط بمعايير أخرى مثل تحرير الأسواق كسوق العمل مثلا، واقترح الباحثين أن تكون عملية انخفاض تراكم رأس المال الناتج عن زيادة الضرائب ناتجة عن استجابة ثقة رجال الأعمال في حالة ضبط المالية العامة القائم علي الانفاق بخلاف الحال في حالة ضبط المالية العامة القائم علي الضرائب.

وفي 2014 استدل **Alesina** ورفاقه علي أن التقشف القائم علي خفض الانفاق أفضل من تلك القائمة علي الضرائب بالتعديلات التي طبقت في إيطاليا في الفترة من 2010 حتي 2013 والقائمة علي الضرائب والتي نتج عنها ركود شهدته الدولة في الفترة من 2011 - 2012 مع نمو سلبي في الناتج المحلي الاجمالي في السنتين⁽¹⁾

وقام **Alesina** وآخرين في 2019 في كتاب بعنوان " التقشف متي يعمل ومتي لا يعمل " بعمل دراسة عملية لمائتي خطة تقشف قامت بتطبيق 3500 معيار للتقشف قامت بها 16 دولة متقدمة منذ سبعينيات القرن الماضي حتي عام 2014 مركزة علي دراسة خطط التقشف القائمة علي خفض الضرائب وتلك القائمة علي زيادة النفقات، ووجدوا أن خطط التقشف القائمة علي زيادة الضرائب تؤدي إلي حدوث ركود في الأجل القريب والمتوسط وغير فعالة في معالجة مشكلات الديون ، وفي المقابل وجدوا أن خطط التقشف القائمة علي الانفاق لا تؤدي إلي الركود في الأجل القريب والمتوسط وفعالة في معالجة الديون ويمكن أن تؤدي الي توسع ، وهذا الاستنتاج في نظرهم قد يبطل ادعاء كينز بأن خفض الانفاق الحكومي يقلل الطلب ويؤدي الي الركود⁽²⁾ .

⁽¹⁾ Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013"op –cit P.2

⁽²⁾Alberto Alesina, Carlo Favero, and Francesco Giavazzi," Effects of sterity: Expenditure- and Tax-based Approaches ", Journal of Economic Perspectives—Volume 33, Number 2—Spring 2019—Page 142

وانتهت دراسة لصندوق النقد الدولي في 2010 إلى أن عمليات ضبط المالية العامة تميل إلى تحقيق الانكماش في الأجل القصير وأن عمليات ضبط المالية العامة القائمة علي زيادة الضرائب أكثر ضرراً علي النمو الاقتصادي من تلك القائمة علي خفض الانفاق الحكومي، وذلك لأن البنوك المركزية تكون أكثر نشاطاً في تلك القائمة علي خفض الانفاق الحكومي وإن كانت اجراءات التقشف القائمة علي خفض الانفاق أكثر صعوبة علي الحكومة من الناحية السياسية⁽¹⁾.

وبالرغم من ذلك هناك من يشكك في أثر زيادة الضرائب علي النمو ويرى أن المشكلة ليست في زيادة الضرائب، وأن مسألة زيادة الضرائب لم يثبت علي سبيل اليقين أنها عائق للنمو واستدل في ذلك بعدد من الدراسات مؤكداً بذلك علي نجاح سياسات التقشف حتي ولو كانت معتمدة علي زيادة الضرائب:

وفي دراسة ل Padovano @ Gani حلت بيانات 23 دولة في الفترة من 1951 حتي 1990 ووجدت أن معدلات الضرائب المرتفعة ترتبط سلباً بالنمو الاقتصادي طويل الأجل، وفي دراسة حديثة لهما أجريت في عام 2002 قدر نفس الباحثين أن زيادة معدلات الضرائب بمقدار 10 نقاط مئوية أدت إلي خفض النمو السنوي بمقدار 0.23 نقطة مئوية ، في حين وجدت دراسة لكل من Skinner @Engen أجريت عام 1996 قاموا من خلالها بفحص 20 دراسة تبحث في العلاقة بين معدلات الضرائب والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والخارج وانتهوا إلي أن القيام بإصلاح ضريبي كبير يتضمن خفض معدلات الضريبة بمقدار 5 نقاط مئوية من المتوقع أن يؤدي إلي زيادة معدلات النمو علي المدى الطويل بما يتراوح بين 0.2 إلي 0.3 نقطة مئوية ، وعلي جانب آخر يقول David Romer في دراسة له في 2010 أن النمو في السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية كان أكثر بطناً مما كان عليه في الستينيات بالرغم من أن الضرائب في الستينيات كانت أكثر ارتفاعاً عما كانت عليه في السبعينيات!! وبالرغم من أن النمو في التسعينيات كان أفضل مما كان عليه الحال في العقد الأول من الألفية الثالثة إلا أن الضرائب في التسعينيات كانت اقوي مما كانت عليه في بداية الألفية، وانتهي Murphy من تلك الدراسات إلي أنه من غير الممكن ايجاد علاقة بين النمو وزيادة الضرائب ويختم

Also, Mark Thornton," **Book Review (Austerity: When It Works and When It Doesn't Alberto Alesina, Carlo Favero, and Francesco Giavazzi, Princeton University Press, 2019, xvi + 245 pp).**", The Quarterly Journal of Austrian Economics, Volume 22 | No. 1 | 100–104 | Spring 2019, p.101

(¹) Renee haltom and thomas a. Lubik , "**is fiscal austerity good for the economy**", op – cit P.3

كلامه بتأكيدِه علي أن نصف سياسات ضبط المالية العامة في الاتحاد الأوروبي في الثلاثين عام الأخيرة أتبعَت بتحسُن في مستوي الناتج في الأجل القصير (1).

وعلي عكس ذلك كله اعتبر البعض أن الأسلوب الأمثل لخفض العجز المالي هو خفض الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالضرائب أو الانفاق، وركز علي أهمية تجنب الحكومة للضرائب حيث أنها تتعارض مع الادخار والاستثمار مما سوف يقلل من الوقت اللازم للعودة للازدهار، وإن كان هذا النوع من السياسات (خفض الضرائب والانفاق معا) غير مألوف في ظل المناخ السياسي والاكاديمي الحالي (2).

وينضم الباحث للجانب الذي ينادي بضرورة اعتماد الدولة علي خفض الانفاق في التقشف أكثر ولكن بصورة أكثر حربية بحيث لا ينخفض مستوي الطلب علي السلع والخدمات في الأجل القصير، ويمكن للحكومة خفض النفقات الاستثمارية علي الاستثمارات طويلة الأجل أو العمل علي بطء حركة النشاط فيها أو حتي تعليق العمل به، وكذلك خفض النفقات علي استثمارات البنية التحتية والتي ليس لها مردود كبير علي النشاط الاقتصادي ووقفها لا يؤثر في الطلب بصورة كبيرة خاصة في الأجل القصير، ويمكن أيضا خفض النفقات بصورة تعمل علي احداث نوع من عدالة التوزيع في الدخل وهذه تحديداً لن يؤثر في مستوي الطلب، فالمسألة هنا لا تتعلق كثيراً بخفض الانفاق أكثر من تعلقها بإعادة تركيبة الانفاق أو إعادة توزيع الدخل، ولا يشجع الباحث زيادة الضرائب لأن ذلك يعني خفض مستوي الانتاج وبالتالي زيادة نسبة البطالة وكذلك زيادة التهرب الضريبي وانخفاض الايرادات الضريبي الكلية في النهاية.

(1) Robert P. Murphy , " What Economic Research Says About Fiscal Austerity....."

op- cit.

(2) Murray N. Rothbard , " America's Great Depression" , , The Ludwig von Mises Institute , Fifth Edition,2000,

<http://www.econlib.org/library/Columns/y2013/Murphytaxrates.html>

المبحث الثالث

الانتقادات الموجهة لسياسة التقشف التوسعي

تم مهاجمة سياسة ونظرية التقشف التوسعي بصورة واسعة من قبل الرافضين لها وكذلك المؤيدين لسياسة الحفز المالي وتوجهت أوجه النقد مباشرة علي الحجج والاسانيد التي يعتمد عليها أنصار نظرية التقشف التوسعي:

المطلب الأول

نقد نظرية التقشف التوسعي

تعرضت نظرية التقشف التوسعي للعديد من أوجه النقد تمثلت فيما يلي :

أولاً: نظرية التوقعات المنطقية ليست عملية:

لقد كان رد كينز علي نظرية التوقعات المنطقية التي نادي بها داعمو التقشف هو أنه ليس هناك علي الاطلاق أدلة تجريبية تشير إلي أن الناس سوف يعتقدون بأنه من الافضل ادخار مقدار الخفض في الضرائب أو النفقات التحويلية حتي يكونوا علي استعداد لدفع الضرائب في المستقبل ، وعلي النقيض هناك العديد من الدلائل التجريبية التي تؤكد علي أن الناس لا يفكرون بتلك الطريقة⁽¹⁾، ويدعي مارك بليث أن نظرية التوقعات المنطقية قد اقتبسها javatzzi and pagans من تقرير للمستشارين في المجلس الألماني الصادر في صيف 1981 فضلاً عن أن Alesina وآخرين قد اعترفوا بأن حجة التوسع القائمة علي نظرية التوقعات المنطقية ضعيفة⁽²⁾.

ثانياً: التقشف لا يحفز الاستهلاك ويقلل الطلب الكلي:

ذهب مارك بليث - في بحثه الناقد كلية للتقشف - إلي أن النظرية العامة لكينز تمثل الحجة الأكبر شهرة ورفضاً للتقشف؛ فقد رفض كينز فكرة اليد الخفية التي أتى بها آدم سميث ودعا إلي ضرورة تدخل الدولة لإقالة الاقتصاد من عثرته من خلال زيادة الانفاق الحكومي والذي يساهم في زيادة الطلب

¹⁾ Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity", op-cit.P.84

²⁾ مارك بليث " التقشف " مرجع سابق ،ص 216

الفعال، وانتقد كينز التوجه التنموي للكلاسيك بصفة عامة والقائم علي جانب العرض والذي يدور حول أن الادخار هو أساس النمو وأنه سوف يزيد من الاستثمار وبالتالي خلق الوظائف، حيث عمل كينز علي إيجاد نموذج للنمو قائم علي جانب الطلب وليس العرض، وأثبت بأن ما يصلح للفرد قد لا يصلح للمجموع أو ما أسماه " خداع التجميع " ، وتلك النظرية يمكن استحضارها كحجة لرفض سياسات التقشف حيث ذهب كينز إلي أن كل عامل يمكن أن يقبل انخفاض أجره لكي يبقي في العمل إلا أنه اذا فعل ذلك كل العمال فسوف ينخفض الاستهلاك الكلي ومن ثم الطلب الكلي والذي من شأنه أن يقلل من الاستثمار فضلا عن انخفاض الدخل وبالتالي حدوث ركود والذي قد يتحول إلي كساد في ظل عجز نظرية اليد الخفية عن إيجاد حل للمعضلة، ومن هنا قد لا تكون سياسات التقشف صالحة لتحقيق النمو أو سداد الدين والقضاء علي العجز وإنما من شأنها أن تزيد الأمر سوءاً⁽¹⁾.

ووفقا لكينز اذا ما قرر الأفراد عدم الاستهلاك كعدم العشاء أو عدم شراء بعض السلع بهدف زيادة المدخرات فالنتيجة لذلك هي انخفاض مستوي استعداد المطاعم أو المصانع لتقديم تلك الخدمة أو صناعة تلك السلع في المستقبل؛ حيث أنهم لا يتوقعون أن يكون هناك طلب أو إقبال عليها، وتبعاً لذلك لن يكون هناك بديلاً في المستقبل عن الاستهلاك الحالي أو الطلب الحالي وهذا يمثل تناقص في صافي الطلب، ولا شك في ضرر ذلك علي الصناعة والخدمات ، وقد أكد علي فكرة التجميع تلك Samuelson عام 1948 بعد صدور كتاب كينز بعقد من الزمان، فقد انتهى إلي أنه اذا ما حاولت الأسر الادخار أكثر والاستهلاك أقل فإن منحنى الطلب الكلي (أي الطلب الاستهلاكي والاستثمار وكذلك الطلب الحكومي) سوف ينخفض وبالتالي ينخفض الانتاج وما لذلك من آثار سلبية⁽²⁾.

ووفقا لكينز فإن الأسواق المالية تميل إلي التآرجح غير المنطقي بين التفاؤل الهائل والتشاؤم الغامر لذلك اذا ما فشل التقشف في اقناع الاسواق المالية بأن الحكومات قادرة علي ادارة عجزها المالي وخاصة اذا ما أدي الأخذ بالتقشف إلي تقويض النمو الاقتصادي فإن العقاب سوف يكون خارج عن السيطرة، وهذا سوف يثير التساؤل لما التقشف؟!⁽³⁾.

ثالثاً: التقشف لا يعمل علي استعادة ثقة المستثمرين في الدولة وتحقيق النمو:

⁽¹⁾ مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " مرجع سابق ص 163

⁽²⁾ Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity ", op-cit.P.81

⁽³⁾ Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity ", op – cit , P . 702

يمكن استحضار الحجة التي استخدمها كينز في السابق لفضح ضعف فكرة اليد الخفية اليوم كحجة في مواجهة التقشف، فقد أكد كينز علي أنه في ظل ظروف الشك وعدم اليقين بالنسبة للمستقبل فإنه من غير المنطقي أن يقوم المستثمر بالاستثمار نظرا لارتفاع مستوى المخاطرة ، وهنا يسعى المستثمرين بصورة جماعية نحو الركود بالرغم من محاولة كل منهم تجنب الركود علي المستوي الفردي ، وأضاف كينز أن الثقة ليست هي سبب النمو، فالسعي نحو تحقيق مزيدا من الثقة لدي المستثمرين لن يخلق النمو وإنما النمو هو الذي يخلق الثقة، فالثقة وفقا له أثر للنمو وليست سبباً له، وهذا بدوره يضعف حجة وسعي أنصار التقشف فيما يتعلق بمسألة خلق جو من الثقة لجذب الاستثمار وتحقيق النمو⁽¹⁾.

رابعاً: التقشف قد يضر علي المدى القصير والطويل أيضا:

انتقد Alberto Batta ما ذهب إليه Alesina في بحثه في 2010 حول أن نظرية التقشف التوسعية لها آثار ايجابية ومستدامة علي النمو حتي في الأجل القصير وذهب إلي أن الأسس النظرية والآليات الاقتصادية لتلك النظرية هشة للغاية ، وفيما يتعلق بأن التقشف قد يضر في الأجل القصير إلا أنه علي المدى الطويل تظهر منفعه بانخفاض الدين العام نسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي، وبزيادة الاستثمار سوف تلغي تكلفة التقشف يؤكد Batta علي أن فكرة التكاليف قصيرة الأجل والمنافع طويلة المدى قد تكون غير متقنة مع بعضها البعض ومن المحتمل أن تؤدي نتائج الركود البسيطة إلي زيادة غير مستقرة في تطور نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي، فالتكلفة التي قد تترتب في الأجل القصير يمكن أن تؤدي في النهاية الي أضرار أكبر علي المدى الطويل وليس كما يتوقع أنصار التقشف⁽²⁾.

خامساً: سياسة التقشف تتجاهل بعض القضايا الرئيسية:

تجاهل أصحاب نظرية التقشف التوسعي بعض القضايا الاساسية والحساسة والمتمثلة في :

1- تعتمد مستويات التوظيف علي الطلب العالمي بصورة أساسية أكثر من اعتمادها علي مرونة سوق العمل .

(1) مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " مرجع سابق ، ص 212 - 216

(2) Alberto Botta, " The Short- and Long-run Inconsistency of the Expansionary Austerity Theory: A Post-Keynesian/Evolutionist Critique " op-cit, 2016 , P.3

2- يقود التقشف المالي ومساءلة مرونة سوق العمل إلي تناقض دولي داخل منطقة اليورو وله تأثير انكماشى علي أوروبا كلها ، فسياسات التقشف تقلل من الطلب والدخل وبالتالي تساهم في تفاقم الأزمة وتقلل من امكانية اعادة سداد الديون العامة والخاصة

3- يسمح السباق نحو القاع الناجم عن خفض الأجور في الدول التي لديها عجز مالي بوجود دوامة سلبية عبر منطقة اليورو حيث أن القوة الشرائية في انخفاض مستمر بشكل عام نظراً لانخفاض الأجور المكتسبة (1).

سادسا : التقشف يزيد الدين العام و كذلك عجز الموازنة:

ويذهب أحد المعارضين للتقشف إلي أن تطبيق المزيد من التقشف لن يؤدي إلي حل مشكلة الدين أو العجز المالي أو عجز الموازنة لأن مزيد من التقشف سوف يترتب عليه انخفاض في معدل نمو الطلب المحلي وهذا سوف يخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك من شأنه أن يحدث زيادة في نسبة الدين السيادي إلي الناتج المحلي الاجمالي في ظل تراجع الأخير حتي لو لم يتزايد الدين ، وعلي جانب آخر اذا ما طبق التقشف في كل دول الاتحاد الأوربي بما يشمل ألمانيا فإن الصادرات سوف تنخفض وسوف يظهر عدم التحسن علي نسبة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات (2).

وفيما يتعلق بمسألة السيطرة علي عجز الموازنة من خلال زيادة الضرائب يري آخر أنه اذا ما كانت تدابير التقشف المتمثلة في زيادة الضرائب سوف تؤثر بشكل كبير علي النمو الاقتصادي فإن من شأن ذلك أن يؤثر علي عدد دافعي الضرائب بالسلب نظرا لخروج بعض الصناعات أو المشروعات من السوق، ومن ناحية أخرى سوف يؤثر انخفاض النمو علي إيرادات المشروعات نفسها بالنقص وسوف تنخفض في النهاية الإيرادات الضريبية الكلية أو تثبت برغم زيادة نسبة وقيمة الضريبة، وبالتالي لن تستطيع اجراءات التقشف السيطرة علي عجز الموازنة في النهاية (3).

¹ وكان ذلك ظاهرا في سعي ألمانيا نحو الخفض النسبي للأجور

Giuseppe Mastromatteo @ Sergio Rossi , " The economics of deflation in the euro area" , op – cit , P 340

²) Corrado Andini & Ricardo Cabral , " Further Austerity and Wage Cuts Will Worsen the Euro Crisis", The IZA Policy Paper, No. 37, February 2012, P.4

³) Dan LUPU, " Fiscal austerity and economic growth in CEE countries ", op – cit. P.89

سابعاً: فشل سياسات التقشف في العديد من الدول:

ذهب مارك بليث أن تكاليف الغطرسة المعرفية لدعاة التقشف كانت ولا زالت مروعة (1) ، واستشهد بليث علي فشل سياسات التقشف في أحداث الكساد الكبير في القرن الماضي وكذلك في السنوات الأخيرة ؛ فخلال القرن الماضي وعلي الرغم من اعتناق دولاً عديدة لأفكار التقشف لمدة عشرين عاما في الفترة من 1918 حتي 1938 إلا أنها لم تحقق شيئا من الانتعاش، فقد تمسكت فرنسا وبريطانيا بالتقشف واستمر الركود فيها حتي بداية الحرب العالمية الثانية علي عكس الدول التي قامت بتعزيز الطلب مثل الولايات المتحدة وتحسنت أوضاعها في ظل ادرة روزفلت (2).

وقدم صندوق النقد الدولي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي سلسلة من السياسات طبقت علي جميع الدول من أدريجان حتي زامبيا تهدف إلي خفض عجز المالية العامة إلي أدني حد وخفض التضخم والرسوم الجمركية وزيادة الخصخصة وزيادة تحرير التمويل فيما سمي بالتعديلات الهيكلية، إلا أن الدول التي نفذت تلك السياسات لم تصل إلي ما كانت عليه حتي قبل البدء بالعمل بتلك السياسات وكانت النتائج الايجابية من النجاحات قليلة ومتباعدة، وإذا كان اتباع سياسات التقشف في ايرلندا والدنمارك في الثمانينيات قد أدي إلي حدوث توسع في النشاط الاقتصادي، إلا أن أكثر من 12 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية قام بتخفيض الانفاق ولم يشهد أي منهم نمو تبعا لذلك (3) .

وقام صندوق النقد الدولي بعد أزمة التسعينيات في القرن الماضي بإصلاحات مالية في امريكا اللاتينية إلا أنه وفقا لدراسة أجريت مؤخراً فإن نتائج تلك الاصلاحات لم تكن ايجابية وبالإضافة لذلك ولدت تلك السياسات أزمات مالية كبيرة لتلك الدول، وقد برر صندوق النقد الدولي فشل الدول النامية التي اتبعته في تحقيق النمو بأن تلك الدول لم تطبق نماذج النمو التي قدمها بصورة صحيحة، أما خلال السنوات الأخيرة فذهب إلي أن التقشف في أوروبا لم ينجح إلا في حالات قليلة وظروف خاصة جداً، في حين أن التقشف ساعد في انهيار اليونان وإسبانيا من الناحية الاقتصادية والسياسية وإفقار ملايين الناس

¹) IONELA BĂLȚĂTESCU, " Eu Type Of Austerity: Brief Analysis And Criticism ", op-cit , P 91

² مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " مرجع سابق ص 162

³ مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " مرجع سابق ص 207 ، 212

في بقية دول جنوب أوروبا (1) ، فقد أدت سياسات التقشف في اليونان التي ألزمتها بها الترويكا إلي انكماش الاقتصاد اليوناني بمقدار الربع خلال خمس سنوات وبات عاجزا عن تسديد ديونه (2).

وتناول Perotti أربع نماذج للتقشف بالدراسة في كلا من الدنمارك وإيرلندا وفنلندا والسويد وانتهي إلي أن وجود متغيرات أخرى مثل تغيرات سعر الصرف والتي تزيد من الاسعار تقود إلي نمو اقتصادي وقت الانكماش المالي وزعم بأنه نظرا لأن تقليص الانفاق العام غير متاح للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوربي لذلك فإن عمليات الضبط المالي ليست توسعية كما هو واقع اليوم (3).

لقد انخفضت الثقة في سياسات التقشف عام 2012 علي أرض الواقع بسبب مجموعة من العوامل :

- 1- تدهور المناخ الاقتصادي الأوربي.
- 2- تبين أن نظرية Rein hart-royoff والتي زعمت ان سقف الدين هو 90 % من الناتج المحلي الاجمالي يجب تجنبها لأنها تضر النمو الاقتصادي.
- 3- أن الانتخابات الوطنية كانت ضد القوي التي تقف وراء سياسات التقشف والتقييد المالي.
- 4- عملت سياسات التقشف علي خفض تكاليف التعليم والرعاية الصحية مما من شأنه أن يضر بالمنافسة في الأجل الطويل (4).

وفي دراسة شملت 15 دولة أوروبية في الفترة من 2008 حتي 2012 قدمها Martin Wolf كبير المحللين في الفايننشال تايمز حول العلاقة بين نسبة التشدد المالي من الناتج المحلي الاجمالي والنمو المتوقع، انتهت الدراسة إلي أن التشدد المالي بمقدار نقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الاجمالي يقابلها انخفاض في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.5 نقطة مئوية، وهذه تقريبا نفس النتيجة التي انتهى إليها Krugman في تحليل له بنفس الموضوع في 2012 والذي انتهى فيه إلي أنه في حالة التشدد المالي بنسبة 1% من الناتج المحلي الاجمالي يترتب عليه انخفاض

¹ مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " مرجع سابق ص 217 ، 220

² زهرة خضير عباس العبيدي ، " سياسة التقشف (تجربة مصر واليونان) وسبل تطبيقها في العراق " ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 33 ، 2016 ، ص 396-397

³) Roberto Perotti " The "Austerity Myth": " ,op-cit. P

⁴) Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate?..... " ,op-cit. P245

في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.25 %⁽¹⁾، ويقول Robert boyer ؛ في الماضي كانت سياسة التقشف توسعية في بعض الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة ولكن اليوم ليس هناك سبب نظري يضمن نجاح أي سياسة تقشفية⁽²⁾.

المطلب الثاني

الآثار السلبية الناجمة عن التقشف

تعرضت نظرية التقشف التوسعي إلي كثير من الانتقادات نظرا للآثار السلبية الناجمة عنها خاصة أو أنها تؤدي إلي حدوث انكماش في الأجل القصير في الغالب هذا الانكماش الاقتصادي ينتج عنه العديد من المشكلات تتمثل في⁽³⁾:

أولاً: يترتب علي التقشف انخفاض في مستوى الطلب ومن ثم الناتج الاجمالي وهذا من شأنه أن يزيد من معدلات البطالة، والمشكلة هنا هي أن تلك الزيادة في البطالة لا تؤدي إلي خفض الأجور في الأجل القصير؛ فزيادة البطالة الهيكلية تزيد من ثبات الأجور ومن ثم لن تتخفض تكلفة الانتاج ولن تزداد الأرباح كما يدعي أنصار التقشف حتي تستطيع جذب المستثمرين وزيادة الاستثمارات والتوظيف.

ثانياً: اذا انخفضت الأجور فإن ذلك سوف يكون له أثر علي طلب العمل في الأجل القصير، ولكن مسألة الزيادة في طلب العمل أو التوظيف سوف تكون مؤقتة وذلك لأن انخفاض مستويات الاستهلاك الناتجة عن انخفاض الأجور سوف تؤدي إلي انخفاض الطلب علي السلع والخدمات وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار وفي النهاية انخفاض الطلب علي العمل في الأجل الطويل .

¹ومن الجدير بالذكر هنا أنه وبالرغم من الدعاية المكثفة لهذين التديلين إلا أنه لم يتم التدقيق في الأدلة المقدمة منهما بشكل عام. انظر:

Vassilis Monastiriotis , " (When) Does Austerity Work? On the Conditional Link between fiscal Austerity and Debt Sustainability " , Cyprus Economic Policy Review, Vol. 8, No. 1, ,2014 , P.77

²) Robert Boyer," **The four fallacies of contemporary austerity policies: the lost Keynesian legacy**", Cambridge Journal of Economics, Volume 36, Issue 1, 1 January 2012,P 297 – at Alberto Botta, " **The Short- and Long-run Inconsistency of the Expansionary Austerity Theory....**",op-cit ,P3

³) Giuseppe Mastromatteo @ Sergio Rossi , " **The economics of deflation in the euro area.....** " op-cit. PP. 345-346

ثالثاً: لا يترتب علي انخفاض الأجور حدوث انخفاض في الأسعار في الغالب لأن الانخفاض في الأجور يدفع الشركات إلي الاستفادة من وراء ذلك وزيادة الربحية بدلاً من خفض الأسعار، ذلك لأن أثر الربحية يتغلب علي أثر المنافسة حيث أن الزيادة في المنافسة بين الشركات تكون مسألة نظرية بحتة .

رابعاً: يعتمد تأثير المنافسة وبقوة علي دورة الأعمال والتي لها أثر محدود علي البطالة الهيكلية وهذه لا تحدث عندما يكون خفض الأجور ملحوظا في عدد من الدول بصورة متزامنة وعندما تنخفض الأجور والأسعار فلا يمكن لأي منهما زيادة القدرة التنافسية.

ويدعي البعض أن سياسات التقشف التي تحاول الترويكا فرضها والتي يدعوا لها النيوليبراليين غير مستدامة، ويرى أنها سوف تؤدي إلي زيادة أعداد المعدمين فضلا عن آثارها السلبية علي النظام الاجتماعي، فهي سياسات فاشلة يترتب عليها في الغالب انخفاض الاستثمارات وانخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي وحدث اختناق في الاسواق ، وعلي المستوي المحلي يرى أن سياسات التقشف تخلق سلسلة من العجزات التي تعمل علي زيادة الدين العام عام بعد عام للوصول إلي مرحلة عدم القدرة علي السداد ، ويعمل هذا الضعف المالي نفسه علي توليد الديون والذي يخلق حاجة مستمرة لدي الحكومة لزيادة العجز (1).

وسوف تؤدي سياسات التقشف الي انخفاض الاستثمار في البحث والتطوير وتباطؤ في النشاط التكنولوجي مما يقلل من القدرات الابتكارية للاقتصاد ويقلل من الانتاجية والنمو ولا يمكن تعويض كل ذلك، والمسألة تبدو وكأنها هزيمة ذاتية؛ وذلك لأنها تؤدي إلي انفجار نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الاجمالي، و تمثل سياسات التقشف وصفة للكوارث فيما يتعلق بالمالية العامة وإن كان البعض يزعموا أنها ضرورية لأجل إنقاذ المالية العامة (2).

¹) PEDRO PAEZ PEREZ, " A Latin-American Perspective on Austerity Policies, Debt and the New Financial Architecture " At "The Political Economy of Public Debt and Austerity in the EU " , Edited by Elena Papadopoulou and Gabriel Sakellariadis, ATHENS 2012, PP. 245-246

²) Giovanni Dosi, Mauro Napoletano, Andrea Roventini and Tania Treibich. " The Short- and Long-Run Damages of Fiscal Austerity: Keynes beyond Schumpeter", laboratory of economics and management and Institute of Economics, Scuola Superiore Sant'Anna, Pisa, Italy, October 2014,P.17

ويري البعض أن التقشف المالي في ظل وجود دين عام كبير سوف يكون له تأثير كبير علي إعادة توزيع الدخل من دافعي الضرائب لصالح الدائنين وفي حالة اذا كان تمويل الديون من خلال أسواق المال في دول أجنبية فإن مدفوعات الفوائد سوف تعيد توزيع الدخل لصالح الأجانب؛ لذلك فإن مقاومة الآثار الانكماشية للتقشف علي النمو المحلي وخفض نسبة الدين إلي الناتج المحلي الاجمالي أمر مستحيل ، وفي حالة انقاذ الدول التي في مأزق مالي من خلال تمويل قادم من دول أخرى من منطقة اليورو- تعاني أيضا من ضغوطات كما هو الحال في اسبانيا والتي تعتمد في التمويل علي دول اخري من داخل الاتحاد منها ايطاليا- فإن مشكلة الدين سوف تنتقل من دولة لأخري ولن تحل، وفي حالة تطبيق مزيد من التقشف فإنه من المتوقع حدوث معاناه طويلة من الركود في محيط منطقة اليورو أو انهيار اليورو، وانتهي إلي ضرورة ايجاد آلية للتصحيح أو علي الأقل نوع من التوازن بين التمويل والتجارة داخل منطقة اليورو (1).

ولن يسهم خفض الانفاق العام في حل مشكلة اسراف الأمس فالدول ببساطة تدفع الاقتصاد إلي مزيد من الركود وليس هناك في أوروبا أزمة دين سيادي وإنما هي أزمة توازن في المدفوعات، ويمكن خفض العجز المالي الحالي فقط من خلال زيادة الاستثمارات الصديقة للبيئة وتعديل الانفاق الحكومي الحالي بما يخدم المنتجين الوطنيين (2).

ويوجد فارق بين الشخص العادي أو الشركات والحكومة في أن الشخص العادي أو الشركات مجبرين علي التقشف في ظل الركود الحاد في حين أن الحكومة لها الخيار في الأخذ بالتقشف من عدمه وبالتالي يقع علي عاتقها ضرورة تفعيل الطلب الكلي وليس التقشف (3).

وإذا كانت بعض الدول الكبرى عدلت السياسات الاقتصادية والمالية من الحفز المالي إلي التقشف بهدف خفض العجز المالي إلا أن الحقيقية هي أن التقشف المالي المطبق في تلك الدول أضاف نتائج سلبية علي اقتصاداتها ، وذلك راجع إلي أن سياسات التقشف قائمة علي تشخيص خاطئ لطبيعة وعمق الأزمة في أوروبا وأيضا علي رؤية غير صحيحة لآلية عمل الاقتصاد، فالإسراف المالي ليس هو

1) Gennaro Zezza, " The impact of fiscal austerity in the Eurozone", op-cit. P.52

2) Ernst Stetter, "Austerity is not the solution! Elements of an effective European Economic Governance", op-cit, P.12

3) Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity", op-cit.P.91

سبب الأزمة وإنما التحرر المالي وزيادة المديونية الخاصة في حين يركز التقشف علي شئ عرضي في الأزمة وليس علي أسبابها⁽¹⁾.

وبعد بحث أوجه النقد لسياسة التقشف يتضح أن معظم الانتقادات التي وجهت لسياسة أو نظرية التقشف تعتمد علي البعد التاريخي والتجارب السابقة بصورة كبيرة خاصة المتعلقة بالتجارب السابقة للدول الأوروبية مع التقشف في الكساد العظيم ، مع العلم أن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية كانت هائلة في الفترة الأخيرة فضلا عن أن العديد من الدول اليوم تتحمل قدر هائل من المديونية بخلاف السابق، ومن ثم ليس من الرشيد مبدئياً وضع انطباع عن التقشف اعتمادا علي الماضي، وإنما من الواجب طرح فكر التقشف علي الوضع الحالي لكل الدول علي حدة بتغيراتها حتي يمكن الحكم علي مدي صلاحية العمل بتلك السياسة المالية من عدمه.

وفيما يتعلق بالجوانب السلبية التي تناولها المعارضين لفكرة التقشف يمكن القول أن أي سياسة مالية لا بد وأن يترتب عليها آثار سلبية، ولكن قد يُحسن القائمين علي فرض سياسة التقشف تجنب العديد من تلك السلبيات التي تم عرضها، فمما لا شك فيه أن التقشف سوف ينخفض معه الانفاق ولكن ليس من الضروري أن يترتب علي خفض الانفاق أن ينخفض الاستثمار في البحث والتطوير وينخفض أجور العاملين وينخفض الطلب، وليس من الضرورة أن يضر خفض الانفاق بعدالة توزيع الدخل فيمكن للدولة أو القائمين علي السياسة المالية وسلطة اتخاذ القرار وضع خطة للأولويات، سواء الحفاظ علي مستوي الطلب شيئا ما أو الاهتمام بجانب البحث والتطوير او تعليقه لفترة في ضوء خطة معينة، أو الحفاظ علي عدالة التوزيع، ومفاد كل ذلك أن اتباع أي سياسة لا يترتب عليها تحقق كل السلبيات وحدوث كل الايجابيات، ولا يمكن تجاهل أن أي خطوه في السياسة المالية لا بد وأن يكون لها مزايا وعيوب حسنة وسيئات، وهنا تظهر أهمية الدور الاستراتيجي لمتخذي القرار وواضعي السياسة في تقرير مدي فائدة العمل بالتقشف في هذا التوقيت من عدمه ومدي تناسب زيادة الضريبة أو خفض الانفاق وعلي أي نشاط وبأي قدر، ودراسة النتائج التي يمكن أن تتحقق من خلال ذلك والبحث حول مدي امكانية تحمل الاقتصاد لها من عدمه، فالتقشف آثار ايجابية وكذلك سلبية ولكن الأمر في النهاية يعتمد علي مرونة ومتابعة متخذي القرار، والذي يكون له دور فعال جدا في نجاح أو فشل سياسة التقشف المالي .

¹) Alfredo Calcagno, " Can austerity work? ", op – cit , P 24

الفصل الثالث

بدائل التقشف

تمهيد وتقسيم:

يوجد بجانب التقشف عدد من السياسات والطرق التي يمكن من خلالها الخروج من حالة الركود والقضاء علي العجز المالي والدين واستعادة النمو، ويمثل أهم تلك السياسات سياسة الحفز المالي التي تم استحداثها في فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي تدعو إلي زيادة الانفاق وخفض الضرائب في نفس الوقت بقصد تحريك الطلب الفعال القادر علي استعادة النشاط الاقتصادي والنمو، وقد تعرضت تلك السياسة لأوجه نقد عديدة خاصة من مؤيدي سياسة التقشف التوسعي.

وبجانب تلك السياسة هناك سياسة الحفز النقدي والتي تتطوي علي ضخ سيوله نقدية في الجسد الاقتصادي بقصد تحريك النشاط وضخ دماء جديده تعيد للنشاط الاقتصادي عافيته، وذلك من خلال السياسات التقليدية للبنك المركزي في التحكم في المعروض النقدي .

وبجانب هاتين التوجهين هناك أفكار بديل أخري للتقشف المالي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار تم طرحها من جهات مختلفة سواء مؤسسات أو أفراد وسوف أقوم ببحث تلك البدائل المطروحة بنوع من التفصيل في أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: سياسة الحفز المالي الكينزي

المبحث الثاني: نقد سياسة الحفز المالي الكينزي

المبحث الثالث: سياسة الحفز النقدي

المبحث الرابع: أفكار بديلة للتقشف والحفز المالي

المبحث الأول

سياسة الحفز المالي

ذهب التقليديين إلي أن الادخار سوف يؤدي الي زيادة الاستثمار والتوظيف وتحسين الأوضاع المعيشية و حدوث النمو، وعلي الجانب الآخر أشار كينز إلي أن الادخار يمكن أن يؤدي إلي الاستهلاك والاكتناز بدلا عن الاستثمار منتقدا بذلك التوجه التقليدي، وذهب كينز في المقابل إلي أن الاستهلاك قد يكون بديلا عن الادخار ، وذلك نظراً لأن الاستهلاك عنده هو المحرك للاستثمار وهو القادر علي تدعيم جانب العرض؛ فالاستهلاك قادر علي قيادة الاستثمار من خلال تأثيره علي الاسعار وتوقعات المستثمرين، وليس زيادة الاستثمار هي التي تقود إلي زيادة الطلب كما ادعي التقليديين، ومن هذا المنطلق أبدع كينز في ميلاد نظرية جديدة للتخلص من الركود وتحقيق النمو قائمة علي الطلب وليس العرض (1) .

المطلب الأول

مضمون سياسة الحفز المالي

ناقش كينز في بداية النظرية العامة أن الخطأ الاساسي لدي التقليديين هو افتراضهم بأن العرض يخلق الطلب بصورة تلقائية فقد اعتبروا أن الطلب الكافي أمرا مفروغا منه، وقد هاجم كينز تلك الفرضية⁽²⁾ وامتد هذا الرفض والانشقاق من جانب الكينزيين عن نظرية التقليديين حول الادخار المحرك للاستثمار كأساس للنمو للسياسة المالية برفض نظرية التقشف كسبيل للخروج من الركود وعجز الموازنة العامة وتراكم الديون العامة علي الدولة ، فقد انتقد الكينزيون والنيوكينزيون مثل Paul Krugman 2013 سياسات التقشف علي أساس أن خفض الانفاق الحاد يقود إلي ركود عميق، وفي المقابل أيد

¹ (مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " مرجع سابق ص 163-164

² Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity", op-cit p. 79

krugman وآخرين من الكنزيون والنيوكينزيون سياسات الحفز المالي لأجل النمو وكانت فكرتهم الأساسية أنه يمكن دفع النمو الاقتصادي فقط من خلال الحفاظ علي الطلب مرتفع⁽¹⁾.

ولأجل الخروج من أزمة الركود التي يمكن أن تحدث في أي وقت يري أنصار نظرية الطلب أنه يجب دعم وزيادة الطلب من خلال الحفز المالي، والذي يكون له آثار مباشرة في حفز وتعزيز النمو، ووفقا لنظرية الحفز المالي يجب علي الدولة أن تزيد من الانفاق العام سواء في صورة النفقات التحويلية مثل اعانات البطالة لأجل زيادة الطلب والاستهلاك والاستثمار الحكومي، أو زيادة أجور العاملين في القطاع الحكومي، أو من خلال خفض الضرائب كوسيلة لدعم الطلب الكلي للتغلب علي مشكلة الركود لدعم وتعزيز النمو واستمراريته، حيث أن الانفاق العام أو الحكومي في البنية التحتية علي سبيل المثال أو في التعليم أو الصحة سوف يتم بمقتضاه توظيف الأفراد مباشرة وسيتم منحهم رواتب كأجور للعاملين مما سوف يسهم بخلق طلب اضافي علي السلع والخدمات ، ونفس الأمر سوف يحدث لو قامت الحكومة بزيادة أجور العاملين أو زادت من النفقات التحويلية مثل دعم البطالة ، وذلك لأن الزيادة في الدخل أو زيادة مقدار الاعانات سوف توجه في الغالب نحو الطلب علي السلع والخدمات والذي بدوره سوف يسهم في زيادة الأسعار وبالتالي الأرباح وهذا من شأنه أن يدفع المستثمرين إلي زيادة استثماراتهم واقامة مشروعات جديدة وبالتالي خلق الوظائف وزيادة الاستثمارات والخروج من حالة الركود وذلك سوف يساعد فيما بعد في التخلص من الدين العام والعجز في الموازنة العامة⁽²⁾.

وتقوم سياسة الحفز المالي علي فكرة أو مبدأ المضاعف الكينزي ، والمضاعف الكينزي هو " نسبة الزيادة في الناتج الحقيقي إلي الزيادة في الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب التي تولده " ويحقق المضاعف الكينزي نتائج ايجابية عندما يمر الاقتصاد بركود حاد مع وجود ارتفاع في مستوي ونسبة البطالة وانخفاض في حجم التوظيف؛ وتدفع الزيادة في الانفاق أو خفض الضرائب أصحاب العمل عند تلك المرحلة نحو استخدام العمالة العاطلة واستخدام رأس المال العاطل أيضا وبذلك تتحقق الزيادة في الناتج الحقيقي، والأهم من ذلك أن الزيادة في الدخل المتحقق لدي العمالة التي تم تشغيلها علي إثر

¹⁾ Ionela Bălătescu, " Eu Type Of Austerity: Brief Analysis And Criticism ", op-cit . p.89.

⁽²⁾Dean Baker " The Myth of Expansionary Fiscal Austerity" , Center for Economic and Policy Research, Washington, D.C.,2010,p. 4

الانفاق سوف تؤدي إلي زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي أيضا مما سوف يزيد من الطلب وبالتالي يسمح بحفز النمو والخروج من الركود⁽¹⁾.

ولكن ما يثير الانتباه في سياسة الحفز المالي هو قيام الدولة بخفض الضرائب وزيادة الانفاق في ظل حاجة الدولة الملحة للإيرادات لخدمة الدين وكذلك لعلاج عجز الموازنة العامة وأيضا لأجل زيادة الانفاق، إلا أنه يبدو واضحا أن أنصار نظرية الحفز منحوا أولوية كبرى لمحاربة الركود بدلا من المحافظة علي توازن الموازنة العامة ومنع زيادة الدين العام أثناء الركود؛ لذلك فإن مسألة حفز الطلب الكلي في ظل الركود أكثر أهمية لديهم من منع زيادة الدين العام أو عجز الموازنة⁽²⁾.

ومن الأمور المحورية لفاعلية المضاعف الكينزي أو لأجل إحداث أثر ايجابي في مواجهة الركود هو حجم المضاعف نفسه أثناء فترة الركود وعندما تكون نسبة البطالة مرتفعة وقدرة التوظيف منخفضة وليس حجم المضاعف عند تمتع الاقتصاد بالتوظيف الكامل، بمعنى أن المضاعف الكينزي لن يحقق نتائج أو ستكون نتائجه قريبة من الصفر في حالة استخدامه عند مرحلة التشغيل الكامل أي عندما لا يكون هناك عامل عاطل أو لا يوجد رأسمال عاطل ، فهنا من الصعوبة بمكان تحقق زيادة الناتج الحقيقي أو زيادة الاستثمار أو التوظيف وبالتالي من الصعب تحقق دعم وتعزيز النمو من خلال الحفز المالي، وقد أكد علي ذلك Paul Samuelson عندما ذهب إلي ضرورة خفض الضرائب أثناء الكساد وعندما تكون القوي الشرائية كلها منخفضة.

وأجرت ادارة كيندي في بداية الستينيات من القرن الماضي مناقشة داخلية بين اثنين من المستشارين الكينزيين هما Walter Heller and John Kenneth Galbraith وقد وافق الاثنان علي خفض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي علي أنهما حافز كينزي لأجل زيادة الطلب الكلي وتوليد المزيد من الوظائف والمخرجات ، وقد اقترح George W. Bush وكذلك Ronald Reagan المرشح الرئاسي عام 1980 خفض الضرائب علي كافة القطاعات مع خفض الدور الحكومي وتعزيز جانب العرض وخفض الضرائب علي الدخل خاصة لأصحاب الثروات العظمي أكثر عن غيرهم إلا أن هذا الاجراء

¹⁾ Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity", op-cit p. 84

²⁾ Ibid . p. 82

الذي اتخذ في عامي 1980 و 2001 تحول إلي أثر كينزي حيث ازداد الطلب الكلي أثناء الركود وساعد علي الخروج من الركود في عام 1982 وكذلك عام 2002 (1).

المطلب الثاني

عودة العمل بسياسات الحفز المالي

لقد عاودت سياسة أو نظرية الحفز المالي الظهور علي أرض الواقع عقب الأزمة المالية العالمية 2008، فقد تزايدت حجم الديون في الولايات المتحدة الامريكية وكذلك العجز في الموازنة العامة، و أخذت الولايات المتحدة بسياسات الحفز المالي بالرغم من وجود تخوفات لدي الكونجرس في البداية من اقرار الحفز المالي نظراً للزيادة الكبيرة في حجم الدين، وقد أدي ذلك إلي تأخر تطبيق الحفز المالي إلي فبراير 2009 حيث وافق الكونجرس علي حفز مالي بقيمة 800 مليار دولار في فبراير 2009، ويرى مؤيدي سياسة الحفز أن أنصار سياسة التقشف لو وجدوا مزيد من الأصوات في الكونجرس لما كان لقانون الحفز المالي أن يصدر (2).

وذهب الكينزيون إلي أنه من الضروري للحكومة القيام بعمليات انقاذ مالي اذا ما جمدت الأزمة المالية للقطاع الخاص أسواق الائتمان، وبشأن تطبيق سياسات الحفز المالي في دول أوروبا خاصة والدول الطرفية (3) ذهب البعض إلي أنه يمكن لسياسات التوسع لدعم الطلب العالمي أن تساهم في زيادة الانتاج ومستويات التوظيف دون ضغوط تصاعدية علي مستوي الأسعار، ويمكن للأدوات الكنزوية المستخدمة لدعم الطلب الكلي أن تقلل من البطالة غير الطوعية بشرط أن يكون لدي الشركات قدرة انتاجية غير مستغله، وهذا سوف يسهم في خفض التدهور في الدول المحيطة بمنطقة اليورو، ويمكن أن يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بالإشراف علي تلك البرامج الاستثمارية بشرط زيادة رأسماله بشكل كبير، وتحسين عملية الحوكمة لأجل دعم شرعية اتخاذ القرار، وبالتالي ينبغي زيادة الأجور علي مستوي دول الاتحاد

(1) Ibid. p 83

(2) ولكينز وجهة نظر من مسألة التخوف من الدين؛ حيث ذهب إلي أن الآراء الحقيقية والنفسية بالنسبة للعامة إما مريضة أو مستتيرة، وعلي أي حال يجب أن توضع في الاعتبار عند التخطيط أو تعميم سياسات عامة فاعلة.

Laurence Seidman , " **Keynesian stimulus versus classical austerity** ", op-cit. p. 77-90

(3) المراد بالدول الطرفية هي دول المحيط الأوربي والمتأثرة جدا بالديون والعجز وهي: ايطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان

النقدي الأوربي طالما كان ذلك ممكنا، وعلي جانب آخر ينبغي أن يكون هناك تقييم صحيح للمشكلات البنكية وإعادة رسميتها لأجل دعم الائتمان المصرفي للأنشطة الانتاجية عبر منطقة اليورو، ولكن في وجهة نظره فإن تلك المشكلات المصرفية لا يمكن حلها إلا بزيادة الطلب الكلي في الدول كنتيجة للإنفاق العام في عدة مجالات خاصة تلك التي تدعم الطبقة الوسطى⁽¹⁾.

ووجد Renee بعد أن قام بتحليل الأبحاث التي تدور حول السياسة المالية التي قدمت علي إثر خفض سعر الفائدة حتي وصوله للصفر أن الحفز المالي وعملية التنشيط الاقتصادي يكون لها تأثير كبير ، وعلي خلاف غيره يتوقع أن يرتفع التضخم علي إثر القيام بعملية الحفز المالي، ذلك لأنه يحث علي الاستهلاك⁽²⁾.

ويذهب الكينزيون أنصار سياسات الحفز المالي إلي أنه وإن كان الكلاسيك حاولوا في سبعينيات القرن الماضي العودة بنظريتهم حول العرض مرة اخري علي يد كلا من Lucas و Sargent و Barro و Prescott وتبعهم العديد في ذلك، إلا أن هؤلاء الكلاسيك الجدد نادرا ما تعرضوا للطلب الكلي وتجاهلوا امكانية أن يؤدي الطلب الكلي إلي حدوث ركود، أو أن التعافي من الركود يتطلب زيادة الطلب الكلي فقد أغفلوا أي اشارة إلي فكرة الطلب الكلي وكذلك فعل طلابهم⁽³⁾.

⁽¹⁾ Giuseppe Mastromatteo @ Sergio Rossi , " The economics of deflation in the euro area: a critique of fiscal austerity " op-cit . p. 346

⁽²⁾Renee haltom and thomas a. Lubik , "is fiscal austerity good for the economy", op-cit . p. 4

⁽³⁾Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity",op-cit .p. 79-81

المبحث الثاني

الانتقادات الموجهة لسياسة الحفز المالي الكينزي

تعرضت سياسة الحفز المالي كسبيل للخروج من أزمة الدين العام وعجز الموازنة العامة والركود لأوجه نقد متعددة، فقد بدأ أنصار الفكر الكلاسيكي الجدد في توجيه الاتهام لنظرية التوسع وفكرة المضاعف الكينزي كسبيل للخروج من الركود وعلاج المشكلات المالية، وقللوا من أثر الطلب الكلي ودوره في الخروج من الازمة، فضلا عن تحذيرهم من خطورة عدم الوصول إلي حل من خلال الحفز المالي والذي يمكن أن يؤدي إلي مزيد من التدهور، وألمحوا إلي عدم وجود آلية للخروج من الأزمة في حال فشل الحفز المالي في الحد من الركود ومعالجة المشكلات المالية في الأجل القصير.

تعرضت فكرة المضاعف المالي وافترضاياته إلي النقد من كثيرين منهم علي سبيل المثال 1959 Henry Hazlitt وكذلك Hutt William 1963 وأيضا M. N. Rothbard 2009 ، وقد تبين من خلال الدراسات الحالية والاتجاه العام للاقتصاديين أنه لم يتم التأكيد علي الأثر الايجابي لسياسات الحفز المالي علي الاقتصاد، فليس هناك اجماع للآراء حول حجم المضاعف المستخدم لتقييم مقدار الدخل الاضافي الذي يمكن خلقه من خلال الانفاق الحكومي الاضافي ، هذا وقد قدم Joseph Salerno في 2012 دراسة ناقش فيها بحث Robert Baro حول تحليل برنامج الحفز المالي في الولايات المتحدة Analyzing US Stimulus Program والذي قال فيه أن نتيجة المضاعف وقت السلم أو في الوقت الطبيعي تساوي صفر ، وقد صدرت أيضا ورقة بحثية لصندوق النقد الدولي في عام 2011 أعلنت عن نتائج مماثلة لتلك النتيجة⁽¹⁾.

وعلي سعيد آخر وإن كان Roberto Perotti اعترف بالآثار الايجابية للمضاعف المالي إلا أنه أشار إلي امكانية وجود آثار سلبية للجوء إليه؛ ذلك أن التوسع المالي له آثار مضاعفة علي الطلب الكلي وبالتالي الناتج الكلي ولكن القيد الحاسم علي ذلك هو وجود تراخي في القدرة الانتاجية وأن عملية التوسع المالي من خلال زيادة الانفاق الحكومي تمنح الطلب حافز أفضل من مسألة خفض الضرائب وخصوصا في ظل الانفاق عالي الجودة مثل الانفاق لأجل زيادة رأس المال أو لأجل زيادة انتاجية

(1) IONELA BĂLȚĂTESCU, " Eu Type Of Austerity: Brief Analysis And Criticism ", op-cit.p.89-90

العامل ، ويمكن لعملية خفض الضرائب أيضا أن تكون توسعية وذلك من خلال زيادة عرض العمل أو الزيادة في الاستثمار الناتجة عن خفض الضريبة، وبصفة عامة كلما كانت سرعة استجابة الاستهلاك والاستثمار لتغير الدخل المالي أكبر كان المضاعف أكبر ، إلا أنه وبالرغم من كل تلك الايجابيات للتوسع المالي قد يكون غير واضح بصورة كلية أو جزئية بفضل سعر الفائدة وسعر الصرف.

فقد يجعل سعر الصرف أو سعر الفائدة التوسع المالي غير فعال بصورة أكثر احتمالية ، وخاصة التوسعات المالية التي تولد عدم اليقين بشأن المسار المستقبلي للموازنة العامة فضلا عن أنها تعرض استدامة المالية العامة للخطر ويمكن أن تولد توقعات سلبية بين المستهلكين بشأن دخلهم المستقبلي وبالتالي ترتب آثار غير ملائمة علي الاستهلاك الخاص أي أن المضاعف المالي يمكن أن يكون له سلبيات وكذلك ايجابيات (1) .

وأشار Paul Krugman في عام 1998 إلي أن المثال الوحيد المحفز لفكرة أن الحفز المالي يمكن أن يؤدي إلي تعافي مستدام لا يبدو واضحا تماما ، وقد يكون التعافي من فخ السيولة في الكساد الكبير اعتمد علي التوقعات بشأن التضخم التي جعلت معدلات أسعار الفائدة الحقيقية سلبية إلي حد كبير ، وتساءل حول اذا لم تنجح الحوافز المالية المؤقتة في اخراج الاقتصاد من حالة الركود علي أساس مستدام فإن استراتيجية التعافي القائمة علي الحفز المالي أو التوسع من الطبيعي أن تستمر لفترة أطول وتساءل هنا أيضا حول مقدار الحفز المالي اللازم لأجل التعافي وإلي أي مدى تكون عملية الحفز مقبولة (2).

وقدم Harald Uhlig تحليل للإنفاق الحكومي الحفزي في دراسة له ووجد أن الحفز المالي يمكن أن يؤدي الي ازدهار أولي في النتائج إلا أنه علي المدى الطويل تكون الآثار الناتجة عن الحفز المالي سيئة للغاية بالنسبة للنتائج، حيث أن الحكومات سوف تفقد 3.4 دولار عن كل دولار قامت بإنفاقه في عملية الحفز المالي الحكومي وسوف يظهر النمو طويل الأجل في الناتج غير مكتمل أو ناقص،

(¹)Maria Gabriella Briotti, " economic reactions to public finance consolidation: a survey of the literature", European central bank, occasional paper series, no. 38 / October 2005,p.23

(²)Christos Shiamptanis, " Austerity Measures: Do they avert solvency crises ?" , op-cit. p.3

خاصة وأن الحكومات علي المدى الطويل سوف تضطر إلي زيادة الضرائب حتي تكون قادرة علي زيادة الانفاق الحفزي الذي تقدمه (1).

ووفقا لنظرية التوقعات المنطقية فإن أي محاولة لضغط البطالة عن حد أقل من الحد الطبيعي من خلال سياسة اقتصادية توسعية ليست فقط عقيمه ولكن أيضا مرتبطة بتذبذب كبير في الناتج ، فالإجراءات المالية يمكن أن تفقدنا الاستقرار الاقتصادي خاصة اذا كانت تلك الاجراءات المالية قد تم صياغتها للأجل القصير أو أنها تقتصر لبندود للخروج من الأزمة (2).

وفيما يتعلق بانتقادات Mark Blyth لسياسة التقشف في كتابه *Austerity: The History of a Dangerous Idea* يري IONELA BĂLȚĂTESCU أنه يقدم لنا التاريخ الفكري للتقشف معتمدا علي فرضية لا مبرر لها، فقد ادعي وجود صلة أو استمرارية تاريخية في التفكير فيما يتعلق بالتقشف بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية في ألمانيا والنيوليبرالية عند صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الاوربي والاقتصاديين النمساويين، في حين أن التوجهات المالية الهيكلية لهؤلاء متباينة في المدى فكيف يمكن اعتبارها متشابهة ، وبالرغم من أنه أشار إلي أن الآثار السلبية للأزمة المالية لا يمكن محوها من خلال السياسات المالية، إلا أنه لم يكن له أي اعتراض مبدئي علي سياسات الحفز المالي ولكنه فقط كان ضد سياسات خفض العجز، فضلا عن أنه أوضح في تحليله الشامل أنه مؤيد لوجة نظر الاقتصاديين النمساويين حول انتعاش دورة الأعمال ومفهومهم للتقشف إلا انه لم يستعرض في تحليله رفض الاقتصاديين النمساويين لسياسة الحفز المالي ولا وجهة نظرهم حول النقود والائتمان (3).

وافترض Barro (1974) في اطار رفضه الحفز المالي أنه من عالم المعقول وفي ظل تطلع العمال وزيادة حجم العجز المالي الحكومي فإنه من المتوقع زيادة الضرائب في المستقبل وأن علي القطاع الخاص أن يبدأ فورا في الادخار وأن يزيد مدخراته حتي يكون قادرا علي دفع الضرائب في المستقبل، وفي ظل تلك الفرضية لن يكون هناك زيادة في الطلب الكلي وانما تغير في تركيبة الطلب

(1)Harald Uhlig," Understanding the impact of fiscal policy : Some Fiscal Calculus ", American Economic Review, Papers & Proceedings, 100 (May 2010) , p.34

(2)Lennart Erixon , " Can fiscal austerity be expansionary in present-day Europe?" Op-cit ,p.575

(3)IONELA BĂLȚĂTESCU," Eu Type Of Austerity: Brief Analysis And Criticism ", op-cit.p.90-91

الكلي، وإذا ما ترتب علي ذلك انخفاض الاستثمارات الخاصة فإن ذلك قد يضر النمو ويقود الي مضاعفات سلبية علي المدى المتوسط والبعيد، وبالرغم من ضعف تلك الحجة التي قدمها Barro وكذلك منطقيتها إلا أنها ما زالت حاضرة في المناقشات الأكاديمية⁽¹⁾.

ويمثل الانتقاد الأكثر شيوعا لإدارة أزمة الدين والعجز المالي من خلال الحفز المالي في أن تلك السياسة غير مجدية كما هو واضح في معظم الدول الأوروبية في الفترة اللاحقة للأزمة من 2009 ، حيث أن سوق السندات الحكومية عادة ما يعاقب العجز المالي الحكومي المفرط؛ فموجة انخفاض التصنيف الائتماني في 2012 ساهمت في تزايد عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل بنمط سريع، وقد لا يخلق تدخل الدولة قيمة اقتصادية حقيقية، في حين أنه من المفترض من الحفز أن يخلق وظائف ويحقق نتائج علي أرض الواقع ، وبالإضافة لذلك فإن الدول التي تعاني من الديون والعجز المالي يمكنهم الحصول علي تمويل للحفز فقط من خلال الدين الذي يجب أن يدفع لاحقا؛ لذلك فالدخول التي يتم خلقها من خلال التدخل سوف تختفي علي أي حال لأن الحكومة سوف تكون بحاجة إلي تحصيل عوائد لأجل السداد وذلك من خلال زيادة الضرائب في المستقبل ، ومن ناحية أخرى فإن التمويل الحكومي للاستثمارات سوف يضغط استثمارات القطاع الخاص والأفراد وهذا سوف يضر بالمنافسة بينهما علي المدى الطويل⁽²⁾.

وقد لا تكون سياسة الحفز صالحة في كل الأحوال فإن كانت قد نجحت في ظل الكساد الكبير فالأمر مختلف في الأزمة اللاحقة علي 2008 ؛ ففي الكساد الكبير صارت فكرة تعزيز الطلب كفكرة لإدارة الأزمة من خلال تعزيز الشراء منتشرة وذات فاعلية، والسبب في ذلك هو أن الشركات تفاعلت مع انخفاض الاستهلاك بطريقة مرنة إلي حد ما ، فعادة ما يقوم قطاع الشركات بخفض الانتاج وتسريح جزء من العمالة في حالة انخفاض الطلب وذلك لأجل استعادة الربحية، وهذا يحدث بصورة متزايدة أيضا في حالة انخفاض الانفاق العائلي؛ وهنا كان لمعايير التدخل الحكومي من خلال الانفاق دور كبير في استقطاب واستخدام العمالة التي تم تسريحها من خلال القطاع الخاص، فبينما يسعى القطاع الخاص نحو خفض ديونه وحل مشكلاته يقوم القطاع الحكومي بدور المعالج من خلال زيادة الانفاق ، أما بالنسبة للأزمة الحالية فهناك جانب جديد نسبياً وهو المستوي المرتفع من الديون علي القطاع الحكومي

⁽¹⁾Gennaro Zezza, " The impact of fiscal austerity in the Eurozone",op-cit. p.42

⁽²⁾Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate ..." , op-cit.p.296

بجانب ارتفاع الديون علي القطاع الخاص ولربما كان لارتفاع ومعاونة الحكومات من الديون دور كبير في تضيق الفرص أمام معايير الحفز الحكومي خاصة وأن الأزمة ضربت الدول التي تعاني أصلا من مديونية حرجة، وما ساهم أكثر في أزمة منطقة اليورو هو أن الدول الأعضاء لا يمكن لها أن تخفض قيمة عملتها في أوقات اليأس الاقتصادي خاصة بعد التكيف مع اليورو (1).

ويمكن القول أنه وبعد بحث أحد أهم بدائل التقشف والذي أثاره كينز في الثلاثينيات وأوجه النقد الموجهة إليه، يتضح أن فكرة الطلب الكلي فكرة عبقرية للخروج من الركود وتحريك التروس ودفع النشاط الاقتصادي للعمل وخلق الوظائف وزيادة الدخل وحفز الطلب وعودة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وبالتالي تعافي الحكومة وبدأ البحث في سبل القضاء علي المديونية والعجز في الموازنة بعد ذلك، ولا شك أن تلك الفكرة كانت من خارج الصندوق في توقيت الكساد الكبير وساهمت في إقالة الدول من عثرتها ونجاح كينز.

وقد لا يجعلك هذا النجاح منقطع النظير لسياسات الحفز في الثلاثينيات تفكر في الأمر عندما تعرض عليك الخيارات مرة أخرى اليوم " التقشف أم الحفز " فالإجابة وبلا تردد هو اتباع سياسة الحفز المالي، ولكن متي تم النظر للواقع الحالي والتغيرات الكبيرة علي مستوي الجانب الثقافي للشعوب والعولمة والتقدم التكنولوجي الهائل وكم الديون التي تتحملها الدول، وتأثير الاشاعات المقترنة بقرائن بسيطة علي تحركات رؤوس الأموال والسيولة النقدية وقرارات مؤسسات التصنيف الائتماني، يتبين أنه لا بد من التروي عند الاقدام علي اتباع سياسة الحفز.

فكما ذهب كينز وبحق إلي أنه في حالة اتباع الدولة لسياسة التقشف ولم يتحقق ما تبتغيه الدولة من كسب ثقة المستثمرين وحدوث تراجع في مستوي الانتاج والنشاط الاقتصادي فإن العقاب سوف يكون خارج عن السيطرة، يمكن القول أيضا أنه متي اتبعت الدولة سياسة الحفز المالي بهدف حفز الطلب الفعال وترتب علي ذلك ارتفاع الأسعار وتضخم الدين العام بقدر هائل - كما هو الحال في الولايات المتحدة الآن - وزيادة معدلات العجز المالي ولم تحقق سياسة الحفز المالي مبتغاها من تنشيط الطلب الفعال والخروج من الركود فإن العقاب أيضا سوف يكون خارج عن السيطرة .

(1) Ibid

وبالتالي ينبغي أن يكون اتباع سياسة التقشف علي حذر كبير ومرونة أكبر ومتابعة دقيقة لكل المتغيرات ورصد للمكاسب والنتائج، فالعالم كله اليوم مكشوف أمام الجميع وليس من السهل إخفاء الدولة لديونها وعجزها لأمد طويل، وليس من السهل بعد انقراط العقد جمعه مرة أخرى ، فضلا عن أن كل زيادة في مقدار الدين العام للدول مرصودة من قبل وكالات التصنيف وليس من السهل العودة بالدين لعهد سابق، فسياسة الحفز المالي قد تكون الأصلح ولكنها تتطوي علي مخاطرة كبيرة.

المبحث الثالث

الحفز النقدي

إذا كان الكلاسيك رفضوا تطبيق الحفز المالي كسبيل للخروج من الأزمات المالية وأزمة الدين إلا أنهم رأوا أن الحفز النقدي سوف يكون كافي للتغلب علي الركود، وتتمثل فكرة الحفز النقدي في استخدام سياسة التحكم في كمية النقود المطروحة أو التي في أيدي الأفراد لأجل التأثير في النشاط الاقتصادي ، وتتمثل أشهر السياسات المستخدمة من قبل البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي سياسة سعر الفائدة أو سعر إعادة خصم الأوراق التجارية وسياسة السوق المفتوحة كدخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية مشترياً للأوراق المالية بهدف ضخ مزيد من السيولة في أيدي الأفراد لأجل تدعيم جانب الطلب أو سياسة الاحتياطي القانوني والتي يجب علي البنوك الاحتفاظ بها لدي البنك المركزي .

ويمكن بالتالي للبنك المركزي أو الحكومة استخدام تلك السياسات في زيادة الكمية المعروضة من النقود في أيدي الأفراد لأجل حفز النشاط الاقتصادي والتأثير علي الطلب بزيادته والخروج من دائرة الركود وزيادة الاستثمار والتوظيف وذلك من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو خفض سعر الفائدة بما يسمح بضخ كميات هائلة من السيولة في السوق .

وقد فضل العديد من الاقتصاديين فكرة الحفز النقدي علي الحفز المالي نظراً لتزايد شكوكهم حول امكانية قيام البرلمان بتنفيذ الحفز المالي بكفاءة، فضلاً عن تخوفهم من استخدام سياسات الحفز المالي في تحقيق مصالح فردية فقط، وينتج عليه في النهاية زيادة في العجز المالي والديون وأيضاً تعميق الركود⁽¹⁾ .

وعلي الجانب الآخر ذهب الكينزيون إلي أن الحفز النقدي غير قادر علي اخراج الاقتصاد من الأزمة فقد أكد كينز علي أن البنك المركزي وحده لن يكون قادر علي معالجة الركود الحالي وذلك لأن التوسع النقدي في نظرة لن يكون قادر علي زيادة الطلب الكلي بصورة كافية⁽²⁾ .

⁽¹⁾Laurence Seidman, " Keynesian stimulus versus classical austerity ",op-cit. p. 83

⁽²⁾Ibid p. 84

وقد ثبت فشل فكرة الحفز النقدي في التخلص من الركود في ظل أزمة الكساد الكبير، وأيضاً في ظل الأزمة المالية الأخيرة 2008 فقد قام المجلس الفيدرالي بتخفيض الفوائد الفيدرالية من 5 % منتصف 2007 إلى صفر % في آخر 2008، وبالرغم من ذلك استمرت معاناة الاقتصاد من انخفاض الطلب الكلي، ويدل على ذلك الفجوة الكبيرة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الطبيعي¹ في 2009 والتي وصلت 6 % .

واستخدمت الولايات المتحدة سياسة السوق المفتوحة بجانب سياسة سعر الفائدة لأجل ضخ سيولة جديدة في السوق، فقد قام مجلس الاحتياطي الاتحادي بشراء سندات خزانه أمريكية من خلال إصدار وطبع نقود جديدة، وقام بائعي السندات بإيداع حصيلة البيع في المصارف وازداد حجم الاحتياطات المصرفية، وبالرغم من الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة لأجل خلق الوظائف وزيادة الاستثمارات بموجب الحفز النقدي إلا أنها لم تؤتي ثمارها، ففي ظل الركود الحاد لا يقوم القطاع الخاص بالاقتراض أو الانفاق نظراً للمخاطر المحدقة حتى لو كانت البنوك تعرض فائدة صفرية وتم إطلاق على تلك المسألة " مشكلة القيد الصفر ZERO BOUND PROBLEM " والتي واجهت السياسة النقدية في ظل الركود⁽²⁾.

وبعد ظهور مشكلة عدم الاستجابة لانخفاض سعر الفائدة اتبعت البنوك المركزية سياسة نقدية غير تقليدية عرفت باسم " QUANTITATIVE EASING " QE، فحيث أن البنوك المركزية لها تأثير على الأصول المالية قصيرة الأجل بتغيير سعر الفائدة في حين أن معدلات الفائدة لن يكون لها تأثير على الأصول المالية طويلة الأجل؛ لأجل ذلك سعت البنوك المركزية نحو شراء الأصول المالية طويلة الأجل وتحويلها إلى أصول مالية قصيرة الأجل حتى يكون لتلك الأصول القدرة على الاستجابة لتغيير سعر الفائدة، وتكون البنوك المركزية قادرة على ضخ كمية هائلة من السيولة النقدية تكون قادرة على تنشيط الطلب، إلا أن سياسة ال QE لا تزال غير موثوق فيها ولا تعلم البنوك المركزية أي كمية منها يمكن من خلالها تحقيق نتائج استثنائية، لذلك لم تصلح سياسة تحويل الأصول المالية طويلة

(1) والناتج المحلي الإجمالي الطبيعي هو ما كان سيتم إنتاجه لو أن نسبة البطالة كانت ضعيفة .

(2)Ibid pp. 83-84

الأجل إلي أصول مالية قصيرة الأجل للتغلب علي مشكلة عدم الاستجابة للفائدة الصفرية في ظل الركود الحاد، وهذا ما دفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الي اقرار الحفز المالي (1).

ويبدو الفارق بين الحفز النقدي والمالي من وجهة نظر الكينزيين هو أنه في ظل الحفز المالي عند خفض الضرائب أو القيام بالنفقات التحويلية لن يتردد الأفراد من الاستفادة منها وأخذها لأنهم يعلمون أن تلك الأموال لا يجب إعادة دفعها مرة أخرى، ومن الطبيعي أن ينفقوا منها جزء ويدخروا آخر، ولكن علي العكس من ذلك عند القيام بالحفز النقدي مثل القيام بخفض سعر الفائدة مثلاً فإن المقترض يعلم يقيناً بأنه يجب عليه إعادة دفع القرض مرةً أخرى، وعلي الجانب الآخر متي كان الاستثمار محفوفاً بالمخاطر فسوف يتردد المستثمرين وحتى الأشخاص العاديين كثيراً عند الاقتراض حتي ولو كانت الفائدة صفر، والأكثر من ذلك أن الأشخاص في حالة الشك وعدم اليقين لو قاموا بالاقتراض فلن يقدموا علي الانفاق توجساً من احتمالية أن تسوء الأحوال أكثر، وإن كان أحدهم رد علي ذلك بأنه في ظل الحفز المالي سوف يتعين علي الأفراد رد الأموال التي حصلوا عليها بعد ذلك في صورة ضرائب في المستقبل ، ولن يقوموا بالإنفاق وسوف يدخروا أموالهم تحسباً للزيادة الضريبية المتوقعة في المستقبل من قبل الحكومة لتعويض الانفاق التي قامت به، وقد أنكر كينز وجود تلك الفرضيات عملاً (2).

وفي ضوء عدم اقتناع الكينزيين بإمكانية التأثير علي النشاط الاقتصادي والخروج من حالة الركود باستخدام الحفز النقدي يؤكد Samuelson علي ذلك بقوله "وإن كان يمكنك قيادة الحصان إلي النهر إلا أنه لا يمكنك جعله يشرب، كذلك يمكنك زيادة الكمية المعروضة من النقود ولكن لا يمكنك توجيه النقود تجاه خلق الوظائف أو خلق سلع جديدة، كذلك وإن كنت قادراً علي خفض سعر الفائدة إلا أنه لا يمكنك دفع رجال الأعمال نحو الاقتراض أو أن ينفقوا قروضهم علي الاستثمار" (3).

وبالرغم من عدم اقرار الكينزيون بصلاحيه الحفز النقدي كعلاج للركود الحاد فقد قاموا بالأخذ بالحفز النقدي، ولكن ليس بصورة مستقلة ومنفردة ولكن كمكمل للحفز المالي، وذلك نظراً لأن الأزمة المالية للقطاع الخاص قادرة علي تجميد أسواق الائتمان، في حين أن الحكومة في ظل الحفز المالي

(1) Simon Wren-Lewis, " **A general theory of austerity** ", Blavatnik School of Government, University of Oxford , Working Paper Series, May 2016,p.5

(2) Gennaro Zezza, " **The impact of fiscal austerity in the Eurozone** ", op-cit. p. 43

(3) Laurence Seidman, " **Keynesian stimulus versus classical austerity** ", op-cit. p. 84

سوف تكون بحاجة إلي مزيد من القروض وبالتالي اصدار سندات خزانه وبيعها لأفراد المجتمع؛ لذلك لا يمكن لأنصار الحفز المالي الاستغناء عن الحفز النقدي⁽¹⁾.

ويتبين من خلال عرض وجهة نظري الداعمين للتقشف والرافضين له حول سياسة الحفز النقدي أن كلاهما قد أجمعا علي أهمية ودور الحفز النقدي في الخروج من حالة الركود ودعم النمو ، وان الكنزيون الرافضين للتقشف والداعمين للحفز المالي مرغمين علي اتباع سياسة الحفز النقدي كمكمل للحفز المالي حيث لا يمكن تنفيذ الحفز المالي دون الاستعانة بأحد سياسات الحفز النقدي سواء سعر الفائدة أو نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية لأجل ضخ سيولة تساعد علي دعم الطلب الفعال إلا أن الكلاسيك أنصار الفكر النقشفي غير مرغمين في تقبلهم لسياسة الحفز النقدي كعامل للخروج من الركود بجانب سياستهم.

ولكن بالرغم من هذا التوافق من الاتجاهين إلا أن سياسة الحفز النقدي تثبت بالتجربة عجزها عن مساعدة الاقتصاد في الخروج من حالة الركود في الفترة الأخيرة، وإن كان ذلك يشير إلي أن المسألة لا تتعلق كثيرا بجانب الطلب أو حفز وزيادة الطلب، وإنما بثقة رجال الأعمال والمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية في مالية الدولة العامة وقدرة القائمين علي السياسة المالية علي احداث تغيير حقيقي والثقة بهم أيضا، ذلك أن ضخ تلك الكميات الهائلة من السيولة في السوق لا يمحي حالة الشك وعدم اليقين الموجودة ولا يغير الأوضاع إلي حالة الاستقرار مباشرة، ومن جانب آخر لا يمكن إنكار مسألة تردد الأفراد في الإقبال علي الانفاق في ظل تلك الظروف، وبصفة خاصة متي كانت السلطة السياسة لا يبدوا عليها الثقة الكاملة في قدرة الحفز النقدي علي المساعدة في الخروج من حالة الركود، فضلا عن أن قدرة السلطة السياسة علي توجيه انفاق القطاع الخاص نحو خلق فرص العمل محدودة ، ولا يمكن هنا انكار دور الحفز النقدي في تنشيط الطلب والمساعدة علي الخروج من الركود بصورة كلية وإنما قد لا يكون الحفز النقدي مناسباً في بعض الأحيان وقد لا يؤتي ثماره المرجوة وهذا قد لا يعود لسياسة الحفز النقدي نفسها في بعض الأحيان.

(¹) Ibid p. 82

المبحث الرابع

أفكار بديلة للتقشف وللحفظ المالي

اتبعت معظم دول أوروبا نهج التقشف من خلال خفض الانفاق وزيادة الضرائب، وبجانب ذلك عمدت الدول الأوروبية إلي عمليات التوازن التلقائي، وساهمت تلك العمليات بجانب الاجراءات المالية التي اتخذتها الدول الأوروبية في الحد من ارتفاع البطالة وحماية العاطلين عن العمل، وان كانت الأمور لم تسر بنفس الوتيرة في كل الدول، فعلي سبيل المثال لم تستجب ألمانيا ولا ايطاليا إلي السياسات التوسعية (1).

وتحاول الحكومة الايطالية مقاومة اتخاذ اجراءات تقشفية اضافية لأجل تخفيف عبء اجراءات التقشف علي الافراد بالرغم من زيادة مقدار الدين هناك، وفي اليونان وبعد سبع سنوات من معايير التقشف المفروضة من المؤسسات الدولية ليس هناك إشارة إلي أن الحكومة تخطت الأزمة أو أن هناك ملائمة مالية في المستقبل القريب⁽²⁾، ولا تزال الندبات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية واضحة علي الثروة العامة بعد مرور عقد علي وقوعها ، فلا تزال الاقتصاديات المتقدمة أقل مما كانت عليه قبل الأزمة بما يساوي 11 تريليون دولار⁽³⁾.

المطلب الأول

استراتيجية للهروب من فخ التقشف

قدم تقرير WORLD OF WORK عام 2012 استراتيجية للهروب من فخ التقشف وتقوم الاستراتيجية علي ثلاث محاور⁽⁴⁾ :

⁽¹⁾ Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" op-cit. p.5

⁽²⁾ Christos Shiamptanis, " Austerity Measures: Do they avert solvency crises ?" , op-cit. p.1

⁽³⁾ صندوق النقد الدولي " ملخص الراصد المالي " عدد أكتوبر 2018.

⁽⁴⁾ World of work report , " Better jobs for a better economy ", International Labour Office, International Institute for Labour Studies,– Geneva: ILO, 2012, PP. XI-X

أولاً : يجب تقوية مؤسسات سوق العمل حتي تنمو الأجور مع نمو الانتاجية بدءاً بالاقتصاديات التي تتمتع بفائض، حيث يمكن القيام بزيادة حذرة منسقة للحد الأدنى للأجور بالإضافة إلي الالتزام بتنفيذ معايير العمل الأساسية.

ثانياً: خفض شروط الائتمان وخلق بيئة عمل مناسبة للمشروعات الصغيرة ، ويمكن فرض ضرائب علي الشركات التي لا تعيد استثمار أرباحها أو خفض الضرائب علي الشركات التي تركز علي الاستثمار خاصة كثيف العمالة .

ثالثاً : تعزيز التوظيف مع تحقيق الأهداف المالية : وذلك من خلال تغيير طبيعة الانفاق فيما يتعلق بتركيبة الإيرادات والنفقات وهذا سوف يخلق من 1.2 الي 1.8 مليون فرصة عمل خلال الفترة من سنة إلي سنتين ، وبالنسبة للدول النامية يجب أن تركز علي الاستثمارات العامة ودعم الحماية الاجتماعية لأجل خفض مستويات الفقر واقامة عدالة في الدخل ولأجل حفز الطلب الكلي، وينبغي علي الدول المتقدمة ألا تعرض الناس للبطالة خاصة الشباب .

المطلب الثاني

استراتيجية صندوق النقد الدولي لإصلاح الانفاق

وأظهر التقرير السنوي لصندوق النقد 2014 دعمة لاستراتيجية لإصلاح الانفاق قائمة علي ثلاث محاور رئيسية (1) :

الأول : ضمان استمرارية قدرة الدولة علي تحمل الانفاق الاجتماعي وفاتورة الأجور الحكومية

الثاني : توجيه الاهتمام الكافي لاعتبارات العدالة

الثالث : انشاء مؤسسات تدعم مراقبة الانفاق

وكان سبب التركيز علي النفقات الاجتماعية والأجور الحكومية في نظر الصندوق هو أنهما السبب الرئيسي في ارتفاع مستوى النفقات الحكومية في معظم الدول، ويدعم اصلاح هذين البندين النمو بصورة كبيرة، وبالتالي لابد من الخروج عن سياسات التقشف المتبعة منذ عام 2009 واتباع سياسة

¹ (صندوق النقد الدولي " ملخص تقرير الرائد المالي " عدد ابريل 2014 ص 1-3

اصلاحات هيكلية أكثر عمقا وقادرة علي تعزيز الكفاءة محل سياسة التقشف والقائمة علي تجميد الأجور والتعيينات الحكومية بشكل شامل ، علي أن تكون الزيادة في الأجور الحكومية في الدول النامية متناسبة مع الزيادة في الإيرادات والتوسع في تقديم الخدمات .

وفيما يتعلق بأنظمة المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية يري الصندوق ضرورة تحديد الأولويات لأجل ضمان استمراريتها أو توسعها ويقترح بعض الاجراءات لإصلاح نظام المعاشات والرعاية الصحية، وأنه من الممكن رفع سن التقاعد واجراء تعديلات علي الاشتراكات والمزايا الخاصة به، ويفضل الصندوق زيادة سن التقاعد بالتدرج مع حماية الفئات التي سوف تتأثر بموجب هذا الاجراء ، وبالنسبة للرعاية الصحية من الضروري تحسين تنظيمها ودعم وزيادة المنافسة، وسيعمل تحسين الكفاءة علي احتواء الارتفاع في النفقات الصحية في الاقتصادات المتقدمة وتحقيق وفورات لتوسيع نطاق التغطية في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة ، وفيما يتعلق بتحسين الانفاق علي التعليم والاستثمار العام يتوقع الصندوق أن يحقق تحسين كفاءة الانفاق علي التعليم والاستثمار العام مكاسب كبيرة، وينصح بضرورة استيعاب زيادة الانفاق علي التعليم من خلال تعديل حجم الفصول للطلاب وترشيد فاتورة الأجور في قطاع التعليم لأجل احتواء الزيادة في الانفاق علي التعليم.

وبالنسبة للاستثمار العام فإن تحسين كفاءته سوف ييسر علي الدول النامية والأسواق الصاعدة عملية تلبية الاحتياجات في مجال البنية التحتية، وينبغي علي الدول المتقدمة أن تزيد الاستثمار العام وأن تمنح القطاع الخاص فرصة أكبر في هذا الجانب لأجل دعم النمو ، وفيما يخص مراقبة الانفاق يشير التقرير إلي أهمية وضع عملية الاصلاح الانفاقي في اطار مؤسسي ، علي أن يتم الحد من حوافز الانفاق المفرط من الأموال العامة وسوء توزيعها وهنا يجب فرض تعهدات وقيود ملزمة علي الانفاق العام، ومن ناحية أخرى يشير إلي أن اتباع اللامركزية في المالية العامة قد تزيد من فاعلية تنفيذ اصلاحات الانفاق وتقديم خدمات عامة ملائمة، وأكد الصندوق في النهاية علي أهمية وجود رؤية طويلة الأجل بالإضافة للتماسك الداخلي ووحدة التوجه بين جميع الأطراف ، وبالنسبة لمشكلة عدم اليقين أكد الصندوق علي أهمية بناء احتياطات مالية لتجاوز تلك المشكلة ⁽¹⁾ وأشار إلي أنه لا يمكن ايجاد حل دائم لحل مشكلة الديون دون تحقيق نمو أعلي علي المدى المتوسط ⁽²⁾ .

¹ (صندوق النقد الدولي " تقرير الرائد المالي " عدد اكتوبر 2015.

² (صندوق النقد الدولي " تقرير الرائد المالي " عدد ابريل 2016.

المطلب الثالث

قاعدة MUSGRAVE الذهبية

يمكن اتباع القاعدة الذهبية لأجل منع وتصحيح ومراقبة الأوضاع في أوروبا والتغلب علي مشكلة انخفاض الاستثمارات وتردي الأوضاع والتي قدمها **MUSGRAVE 1939** وهي اتباع مبدأ الميزانية المزدوجة لأجل الفصل بين الانفاق العام والانفاق الاستثماري؛ فالاستثمارات العامة عنصر ضروري لضمان النمو الاقتصادي خاصة عندما يكون الهدف هو تطوير وتحديث البنية التحتية، في حين تتطلب تحقيق أهداف الاستثمار أكثر من سنة واحدة حتي تكتمل ، لذلك فإن تمويلها من الإيرادات الحالية أمراً غير مؤكد أو أنه محفوف بالمخاطر خاصة عندما يحتاج تنفيذ تلك الاعمال إلي الاستمرارية ، وعلي جانب آخر فإن تحقيق الاهداف الاستثمارية في المستقبل من خلال الضرائب التي يدفعها الجيل الحالي في حين يستفيد منها الاجيال المستقبلية والذين لن يقدموا جهودا تذكر لأجل ذلك ، في حين أنه عندما يكون تمويل الاستثمار قائم علي القروض فإن الاجيال اللاحقة سوف تتحمل تكلفة العمل والاستثمار، وتعد القاعدة الذهبية أكثر توافقاً مع النمو الاقتصادي ومع الآليات الحديثة التي تتجاهل قضية الاستثمارات العامة، ومن مزاياها أنها تمنح الاستهلاك اهتمام أقل⁽¹⁾.

المطلب الرابع

زيادة الضرائب وزيادة الانفاق معاً

قدم **SHILLER** ⁽²⁾ سياسة بديلة سواء عن التقشف أو عن الحفز تعتمد علي قيام الدولة بزيادة الضرائب وزيادة الانفاق في نفس الوقت وبنفس المقدار، ومتي طبقت تلك النظرية ببراعة فإنها في نظره سوف تتجنب فكرة كينز المتعلقة بالتمويل بالعجز وسوف تقلل في نهاية المطاف من نسبة الدين العام الي الناتج المحلي، ويبرر نظريته بقوله أن الحفز القائم علي خفض الضرائب أو الانفاق بالعجز لا يبدوا فعالاً بسبب التوقعات المستقبلية بشأن زيادة الضرائب، وأن الزيادة الفورية في الضرائب بالتزامن مع الحفز قد تكون فعالة ومقبولة للناخبين، إلا أن **SHILLER** نفسه يري أن تلك الفكرة تبقي في الغالب

(1) Aurel Iancu, Dan Olteanu , "fiscal consolidation by austerity and eu surveillance policies", op-cit. p. 38

(2) Schiller, Robert J. "Debt-Friendly Stimulus." Project Syndicate, 2013.

نظرية لأن عدد قليل من دول منطقة اليورو يبدوا قادرا علي قبول أي زيادة في مستويات الدين العام لديه في ظل الأوضاع الحالية (1) .

المطلب الخامس

تمويل العجز العام مباشرة

وقدم **Marcell Zoltán Végh** بديلا عن التقشف لمنطقة اليورو لأجل تجنب أزمة الدين هناك ويتمثل في تمويل العجز العام مباشرة وبسعر فائدة منخفض من خلال البنك المركزي الأوروبي أو أي آلية متاحة من خلال الوسطاء الماليين ، فقد تدخل البنك المركزي الألماني في مناسبتين علي الاقل لتأجيل بيع السندات العامة التي لم يطلبها السوق بسعر الفائدة المستهدف، ويتساءل لماذا ليس هناك آليات مماثلة في الدول الأخرى؟! ، في حين نجد البنك المركزي الأوروبي يقوم بتمويل الدين الحكومي في بعض الأحيان بسعر فائدة غير مستدامة مما يوسع من حجم العجز ، فخفض معدلات سعر الفائدة علي الدين العام سوف تنهي الأزمة في بعض الدول مثل ايطاليا ، ومن ناحية أخرى فإن تقديم التمويل للحكومات لن يعالج مشكلة الاختلال في الحساب الجاري ولن تجدي نفعا تجاه تصحيح انحراف توزيع الدخل والذي يمثل أحد أكبر أسباب الركود، ويرى أن أزمة منطقة اليورو ليست في حجم العجز وإنما في الصراع بين المستفيدين من الأزمة والذين يتحملون التكلفة (2).

المطلب السادس

سياسات بديلة للخروج من الركود

ذهب **Corrado Andini & Ricardo Cabral** إلي أنه يمكن تجنب الركود العميق في منطقة اليورو من خلال تصميم وتنفيذ سياسات بديلة؛ ذلك أن جذور الأزمة في نظره لا تعود إلي افتقار الدول للانضباط المالي ولكن السبب هو التصميم المعيب للاتحادات النقدية والاقتصادية؛ فمعاهدة الاستدامة والنمو وإطار سياسة الاقتصاد الكلي للاتحاد المالي الأوروبي EMU كانت ولا زالت معيبة؛

(1) **Marcell Zoltán Végh** , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate? : The Cases of Ireland, Cyprus and Greece" , op-cit. p. 296-297

(2) **Gennaro Zezza**, " The impact of fiscal austerity in the Eurozone", op-cit. p. 52

فقد أدت إلي نمو طفيف في الناتج المحلي الإجمالي علي مدي عقد مصحوبة بديناميكيات الديون السيادية غير المستدامة ، ويرى البدائل السياسة في (1):

- 1- تخفيض سعر الفائدة الاسمي والحقيقي.
- 2- زيادة معدل نمو الطلب الكلي .
- 3- خفض العجز في الحساب الجاري.
- 4- فرض قيود علي حرية حركة رأس المال داخل منطقة اليورو.
- 5- قيام البنك المركزي بدور المقرض الأخير.
- 6- استخدام السياسات النقدية التي يضعها البنك المركزي الأوروبي للمحافظة علي معدل سعر فائدة متوافق مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- 7- حفز الطلب الداخلي في ألمانيا لحفز نمو الناتج المحلي الاجمالي هناك وبالتالي زيادة صادرات البلدان الأطراف للاتحاد الاوربي.
- 8- إعادة النظر في السياسات المالية الاقليمية وجعل خصوصية كل دول فيما يتعلق بسياستها.
- 9- التركيز علي سياسات الصناعة والتجارة لمساعدة الصناعات الأوروبية لمنافسة مثلتها الآسيوية.

وقد يكون السبب الملازم لمشكلة الدين السيادي في أوربا هو عدم المساواة، والشيء الأكثر إلحاحا هو ضرورة اعادة تشكيل نظام العدالة الاجتماعية، وهذا يعني ضرورة اعادة النظر في السياسات الاقتصادية، بمعنى أن السياسة الاقتصادية هي التي تخدم الشعوب وليس هو الذي يخدم السياسة الاقتصادية؛ علي أن تكون السياسة الاقتصادية أكثر تقديرا للبيئة وأكثر احتراماً لحقوق العمال وبشكل أكثر توازناً من الناحية الاجتماعية والديمقراطية، ويجب علي الدول الأوروبية أن تزيد من الدخل علي أن تضع السياسة المالية عملية التوظيف في بؤرة اهتمامها وهذا من شأنه أن يخلق دخل اضافي ونمو ورفاهية؛ وبالتالي تحتاج أوربا إلي استثمارات اقتصادية صناعية بالتزامن مع بعض الأمور مثل

(¹) Corrado Andini & Ricardo Cabral, "Further Austerity and Wage Cuts Will Worsen the Euro Crisis", op –cit. p. 6-7

استثمارات القطاع العام والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للقيام بالاستثمار ووضع سياسات مناسبة لتجنب التردّي الاجتماعي⁽¹⁾.

¹) Ernst Stetter, "Austerity is not the solution! Elements of an effective European Economic Governance" op-cit. p. 12-13

الفصل الرابع

لمحات من التجربة الأوروبية مع التقشف

تمهيد وتقسيم :

بوقوع أزمة 2008 بدأت معدلات الدين السيادي في أوروبا بالتزايد فقد كانت الزيادة في الانفاق الحكومي أسرع من الزيادة في النمو ، وارتفعت أيضا معدلات العجز المالي في العديد من الدول الأوروبية، وقد أثر هذا التراجع المالي في أوضاع تلك الدول سواء كانت المالية او الائتمانية ولم يتوقف عند هذا الحد فقد امتد أثر هذا التدهور إلي الاوضاع الاقتصادية؛ فتراجعت مختلف المؤشرات الاقتصادية لمعظم الدول الاوربية.

ولجأت أوروبا بصفة عامة الي سياسات التقشف كسبيل للتخلص من مشكلاتها المالية سواء بالنسبة للدين العام أو العجز المالي والتي تسببت في تراجع معدلات التصنيف الائتماني لبعضها وهروب رأس المال الأجنبي وانخفاض معدلات السيولة في أيدي الافراد بسبب البطالة المرتفعة، وتراجع الطلب علي السلع والخدمات وقد كان هذا الترددي في المؤشرات متفاوتاً بين دول الاتحاد الاوربي والدول الاوربية الأخرى، وكانت أنماط مواجهة الترددي في الاوضاع المالية والاقتصادية مختلفة هناك.

وسوف أتعرض بالتوضيح للتغيرات التي شملت دول الاتحاد الأوربي عقب الازمة والاستراتيجيات التي اتبعتها تلك الدول في موجة تلك التغيرات في أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عودة التقشف إلي أوروبا

المبحث الثاني: انفجار أزمة الدين السيادي في أوروبا

المبحث الثالث: استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة الدين والعجز المالي

المبحث الرابع: تجربة بعض دول الاتحاد الأوربي مع التقشف

المبحث الأول

عودة التقشف إلى أوروبا

ساهمت الأزمة المالية العالمية في 2008/2007 في تباطؤ النشاط الاقتصادي وتردي في الأوضاع الاقتصادية لمعظم الدول الأوروبية وأدت في النهاية إلى عودة التقشف إلى أوروبا، فقد ارتفعت معدلات الدين في دول الاتحاد الأوروبي من 29% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 إلى 95% عام 2011 ، حتي ألمانيا والتي كانت تتمتع بتصنيف ائتماني AAA مع نظره مستقبلية مستقرة وصلت ديونها إلى 25% من الناتج المحلي الاجمالي أثناء نفس الفترة⁽¹⁾، ومن ناحية أخرى تضاعف العجز في الموازنة العامة في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة من 2007 إلى 2008 ، فقد وصل إلى 6.4% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 ، وارتفعت معدلات الدين علي مستوى منطقة اليورو من 66.5% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2007 إلى 95.3% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014⁽²⁾ .

وبجانب ارتفاع مستوى الدين والعجز المالي في الموازنة العامة واجهت العديد من الدول الأوروبية تسارع في معدل الشيخوخة في التشكيلة السكانية في الفترة من 1980 الي 2007 ، مما أدى الي زيادة معدلات الانفاق الاجتماعي من 18% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إلى 25% في نفس الفترة، وعلي مستوى دول منظمة التعاون والتنمية OECD ارتفعت معدلات الانفاق من 34% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الي 43% في الفترة من 1970 الي 2007⁽³⁾ .

وإذا كانت دول الاتحاد الأوروبي قد حاولت التصدي للمشكلات والأزمات الاقتصادية والمالية علي المستوى الكلي لدولها إلا أنها لم تضع ضوابط داخلية لكل دولة علي حده، فقد تم توقيع معاهدة الاستدامة والنمو "SGP STABILITY GROWTH PACT" في امستردام لأجل تحقيق الحوكمة

(1) **Ladi stella " Policy Area: The Politics of Austerity "** , European Union Center of North Carolina EU Briefings, 2013,p2

(2) وقفز الدين أيضا في الولايات المتحدة الامريكية من 66.5% من الناتج المحلي الاجمالي في 2007 إلى 109.2% في 2014

Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" op –cit , p 4-5

(3) Ibid

الاقتصادية للاتحاد الاوربي، أي التنسيق والرقابة علي سياسات الاقتصاد الكلي علي المستوى فوق القومي ، إلا أنها لم تكن قادرة علي منع وتصحيح الاخطاء الكبرى التي وقعت علي المستويات المحلية مثل التسامح مع الفساد وارتفاع معدلات التهرب الضريبي وضعف وفقر مستويات الحوكمة محليا، فضلا عن القرارات السياسية الخاطئة وضعف الانتباه تجاه العجز المالي في القطاع الخاص وديونه بالإضافة إلي الحاجة إلي وجود رؤية في المجال الصناعي (1).

لقد تسبب التصاعد المستمر للدين السيادي في بعض دول أوربا - والذي بدأ يظهر بوضوح مع الأزمة المالية العالمية 2007/ 2008 - في توجه تلك الدول نحو خفض الانفاق الحكومي بهدف السيطرة علي الدين من ناحية والتخلص من العجز في الموازنة العامة من ناحية أخرى ، وقد كان السبب وراء تصاعد الدين السيادي هو التكلفة الكبيرة التي تحملتها الحكومات للإبقاء علي تماسك المؤسسات المالية الوطنية، وكذلك تكلفة حفظ توازن الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المالية وتوابعها مثل تأمين البطالة، فقد كانت الزيادة في الانفاق الحكومي أسرع من الزيادة في النمو لذا ظهر الدين السيادي، ومما ساهم في تفاقم الأوضاع المالية والاقتصادية تأثر الأسواق المالية بارتفاع معدلات الديون الحكومية والعجز المالي، نظرا لانخفاض تصنيف بعض الدول الائتماني وضعف الملائمة المالية لبعض الدول وزيادة حجم الانفاق وكذلك ديونها وعجزها، مما أدى في النهاية الي ارتفاع عوائد الاستدانة الواجب علي تلك الدول دفعها لأجل الاقتراض مجددا مما ظهر معه بوادر أزمة مالية حادة لدي بعض الدول، هذا الذي دعا في بداية عام 2010 معظم دول أوربا الي القيام بعمليات ضبط للمالية العامة (2).

وليس من المعقول تحميل الأزمة المالية العالمية 2008 كامل الأثر في حدوث الارتفاع الشديد في الدين العام أو العجز في الموازنة العامة في الدول الأوربية فالعديد منها لم يدخل عليه الأزمة وهو في أوضاع مالية جيدة ؛ فقبل الأزمة كان العجز المالي والدين أصلا مرتفع وكان السبب وراء هذا الارتفاع في الدين والعجز هو انخفاض سعر الفائدة والذي شجع الكثيرين علي الاقتراض خاصة في دول المحيط الأوربي ، فقد كانت ايطاليا في الدول الأوربية هي الأكثر ارتفاع في الدين قبل الأزمة حيث كانت نسبة الدين فيها 1.6 % من الناتج المحلي الاجمالي في 2008، تلتها اليونان بنسبة 1% ،

(1) PETRE PRISECARU, "Austerity versus Stimulating Growth in EU" op -cit , p.61,

(2) Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , "Austerity in 2009-2013" op -cit , p.6

وبالنسبة للدول التي كانت مستويات الدين فيها جيدة كانت تعاني من عجز في الموازنة العامة علي الرغم من ارتفاع مستوى الإيرادات الناتجة في بعض القطاعات لديها (1).

وعلي العكس من ذلك أكد البعض علي أن الأزمة المالية ساهمت بصورة واضحة في تزايد الدين والعجز المالي ولها أيضا دور كبير في تنامي المشكلات الاقتصادية للدول الأوروبية، ويشير إلي أنه قبل بداية الأزمة المالية كان لدي اليونان والبرتغال عجز مالي 3% فقط بينما دول أخرى كانت تحقق فائض مثل إيرلندا واسبانيا، وقبل عام 2007 كان العجز المالي راجع لمدفوعات الفوائد باستثناء اليونان والبرتغال ، في حين أنه بعد الأزمة تعرضت كل الدول لعجز مالي كبير باستثناء القلة مثل ألمانيا ، فقد بدأ الركود في أوروبا في الربع الثاني من 2008 عندما انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لأوروبا 1.5% وكانت بعض الدول أصلا في حالة ركود منذ 2007 خاصة إيرلندا والبرتغال (2).

ويري آخرون أن الأزمة أثرت بصورة غير مباشرة في تراخي وضعف النشاط الاقتصادي في دول أوروبا وتوقف التمويل المفترض ذلك أنه مع بداية الألفية تلت دول الاتحاد الأوروبي كميات كبيرة من رأس المال اختفت مع وقوع الأزمة، فقد حدث توقف مفاجئ لتدفق رأس المال تزامن مع خروج وهروب لرؤوس الأموال المستثمرة أصلا وتجميد للأنشطة الاقتصادية تخوفا من شبح الأزمة مما ساهم في العجز المالي وارتفاع حجم الدين (3).

وإذا كان ارتفاع الدين السيادي مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي هو أحد أهم الأسباب وراء عودة النقشف إلي أوروبا من جديد والسعي نحو خفض الانفاق لأجل استعادة النمو والسيطرة علي الدين والعجز المالي إلا أنه لم يكن السبب الوحيد؛ فقد كانت دواعي خفض الانفاق في أوروبا متباينة فقد سعت الدول غير المرهقة بالدين نحو خفض الانفاق والقيام بالنقشف؛ فمثلا عملت ألمانيا واستراليا وهولندا والمملكة المتحدة علي خفض الانفاق الحكومي بهدف زيادة الثقة في الاقتصاد المحلي بجانب الحد من الدين، وفي بريطانيا كان الدافع وراء خفض الانفاق الحكومي هو السماح للقطاع الخاص بفرصة أكبر للنمو ، وعلي مستوى المملكة المتحدة كان النقشف عبارة عن خليط من بيع الأصول وخفض الانفاق العام وزيادة الضرائب، وقد تم التركيز بصورة غير عادية علي خفض الانفاق، وخفضت النمسا وفنلندا من الانفاق

¹ Op-cit. p. 4-5

² Gennaro Zezza, "The impact of fiscal austerity in the Eurozone", op-cit ,p 42

³ Ladi stella "Policy Area: The Politics of Austerity " , European Union Center of North Carolina EU Briefings, 2013 ,p3

العام في الفترة من 2011-2013 بالرغم من عدم وجود ضغوط خارجية عليهما للقيام بذلك ، أما في فرنسا فبرغم اعتناقها للتقشف إلا أنها عملت علي التوازن بين الطرفين القطاع العام والخاص، وعملت فرنسا ببطء في تعزيز القطاع المالي للمحافظة علي تصنيفها الائتماني وذلك لأجل المحافظة علي استمرارية شراء سنداتها الحكومية، وإذا كان عودة بعض الدول الأوروبية للتقشف وخفض الانفاق كان **بمحض ارادتها** بهدف استعادة الثقة والتصنيف الائتماني والسماح للقطاع الخاص بدور أكبر، نجد البعض الآخر لم يكن له خيار آخر غير **العودة الاجبارية للتقشف** المالي أو ترشيد الانفاق مثل إيرلندا واليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، فقد أُجبر بعضها علي القيام بالتقشف من قبل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لأجل منحها مزيداً من القروض ، وبالتالي لم تكن برامج التقشف في بعض دول أوروبا خاصة دول الأطراف نابعة منها ولا من ضغط السوق وإنما بفعل بعض الدول الأخرى، فقد كان لكل من ألمانيا وفنلندا وهولندا دور رئيسي في دعم التقشف في أوروبا والضغط لحل مشكلات الديون في اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا، واعتبرت تلك الدول الثلاث نفسها واقعة في الأزمة من الناحية الأخلاقية⁽¹⁾.

لقد كانت استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الدين السيادي عقب الازمة المالية قائمة علي توجيهين⁽²⁾ :

الأول : ويعتمد علي الاتفاقيات والمعاهدات والحزم القانونية وآليات التكيف علي المستوي الأوروبي، بالإضافة إلي استهداف ضبط الأسواق والسياسات المالية الداخلية لأجل فرض التزام علي الدول الأعضاء لخفض عدم التوازن المفرط علي مستوي الاقتصاد الكلي، وخلق آلية جديدة ومستمرة للحد من الأزمات المالية، ولتقوية الرقابة علي السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

الثاني : وهذا التوجه كان قائماً علي معايير تقشف قاسية علي المستوي الوطني تحت رقابة واشراف ومساعدات مالية من الترويكا " صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية " .

وانقسمت التوجهات الخاصة فيما يتعلق بسياسات التنمية في منطقة اليورو الي معسكرين⁽³⁾ :

¹)Ladi stella "Policy Area: The Politics of Austerity ", op-cit. p.3

⁽²⁾ Petre PRISECARU, "Austerity versus Stimulating Growth in EU", op-cit , p. 62

⁽³⁾ Giuseppe Mastromatteo @ Sergio Rossi , "The economics of deflation in the euro area..." op –cit , p.345

الأول: النيوليبراليين : ورأوا أن علي الدول المدينة فقط أن تتحمل المسؤولية من خلال عدد من الاصلاحات المؤلمة؛ لأجل زيادة مرونة سوق العمل وخفض حجم القطاع العام وتقوية المؤسسات المصرفية بمساعدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

الثاني : وجهة نظر بديلة: وذهبوا إلي أهمية اقامة استثمارات عامة " ممولة بالدين " لدعم تنافسية الدول المدينة وجعل الدين العام مستدام بمرور الوقت .

ومع بداية الأزمة المالية 2008 طبقت معظم حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حوافز مضادة لدورة الأعمال، وعندما تنامت وظهرت صعوبات خطيرة في التمويل في 2009 عادت تلك الدول إلي تدابير التقشف⁽¹⁾، فقد أخضعت المفوضة الأوروبية العديد من الدول الأوروبية في نفس العام لإجراءات العجز المفرط نظراً للزيادة الكبيرة في عجز الموازنة العامة لكل منها⁽²⁾ .

وبدأت تظهر أزمة الدين السيادي في أوروبا في 2010 ، وهنا كانت بداية الأزمة الحقيقية التي أسفرت عن ظهور برامج التقشف في العديد من الدول الأوروبية، وبدأت الأزمة في أوروبا عندما أعلنت الحكومة اليونانية المنتخبة أن العجز المالي المعلن من خلال الحكومة السابقة أقل من الحقيقي مما أحدث مفاجأة تحمل نوعاً من الزعر لدول أوروبا، فقد صار تخلف أحد دول الاتحاد الأوروبي عن السداد أمراً متوقعا ، وتأكد ذلك من خلال تخلي بعض الدول عن مساعدة اليونان ومدّها بالأموال، وبمجرد ظهور امكانية التخلف عن السداد من أحد الدول ارتفع سعر الفائدة علي السندات الحكومية، وارتفعت العوائد في كل دول أوروبا نظراً لزيادة مخاطر أي اقرض جديد؛ وترتب علي ذلك ارتفاع تكاليف خدمة الدين وارتفاع تكلفة الاقتراض الجديد مما ساهم في زيادة مخاطر عدم السداد لارتفاع حجم الديون، والذي بدوره يدفع سعر الفائدة للزيادة وهكذا في حلقة مفرغة ، وعندما أعلنت الأسواق المالية أن المؤسسات المالية الأوروبية غير قادره علي معالجة الأزمة في اليونان بدأت مشكلة عدم القدرة علي السداد تضع دول أخرى تحت ضغط مثل ايرلندا وايطاليا والبرتغال وإسبانيا، وبدأ المستثمرين بالمطالبة برفع سعر الفائدة وبدأت تظهر وبقوة فكرة التقشف كحل للأزمة وكذلك الحفز المالي ولكن بتردد⁽³⁾ ، لقد عكست أزمة الدين

⁽¹⁾ Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate? ... " op-cit p.297

⁽²⁾ Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" op –cit p.5

⁽³⁾ Gennaro Zezza, " The impact of fiscal austerity in the Eurozone", op-cit . p37-38

السيادي مدي التقصير والاهمال الحكومي في دول أوروبا وبشرت بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد
النقدي الأوربي⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ Renee haltom and thomas a. Lubik ," is fiscal austerity good for the economy",op-cit
. p.1

المبحث الثاني

انفجار أزمة الدين السيادي في أوروبا

تراجع الناتج العالمي عقب الأزمة بنسبة 0.5 % في عام 2009 وكان الضرر الأكبر علي الدول المتقدمة حيث تعرضت لضائقة ائتمانية خطيرة ، فقد تحول الدين الخاص إلي دين عام من خلال تدخل الدولة لإنقاذ المؤسسات المالية والبنوك وساد نوع من الشك وعدم الاستقرار، وعندما زادت الديون العامة علي إثر تدخل الدول لإنقاذ المؤسسات المالية الخاصة منها بالذات ترتب علي ذلك حدوث غضب بين الناخبين، وأشعل ذلك المناقشات وظهر ذلك في صورة اضطرابات اجتماعية خاصة بعد فرض التقشف علي العديد من دول الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا واليونان وتم استبدال الحكومة الديمقراطية هناك بحكومة من التكنوقراط والتي عادة ما شكلت من مصرفيين مما زاد من حذر المؤسسات الائتمانية وزاد من شح وقلة السيولة⁽¹⁾.

أسهم تدخل الحكومات في ارتفاع مستويات الدين وتدهورت ميزانيتها العمومية وتزايدت معدلات البطالة فيها وانخفض الناتج فيها بمقدار 3.25 % في عام 2009 وقد أدى ذلك الي انهيار التجارة ونضوب التدفقات الرأسمالية وهبوط في تحويلات المغتربين؛ مما ساهم في تعدد وانتشار الأزمة إلي مختلف أنحاء العالم، ثم قامت الدول باتخاذ اجراءات مضادة للركود من خلال زيادة الانفاق فقد قامت كبري الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الصاعدة في عام 2009 بتوفير دفعة تنشيطية مالية بنسبة 2% من الناتج المحلي الاجمالي وقامت بشراء الأصول وضخ رؤوس الأموال⁽²⁾.

وبدأت الأزمة تتحول إلي القطاع غير المالي فتم تسريح عدد هائل من العمالة وتوقف التوظيف في جميع أنحاء أوروبا وكان هناك تراجع كبير في القدرات الانتاجية الصناعية وتراجع أيضا في الانفاق؛ وكان ذلك نتيجة للأزمة وبالرغم من المحاولات إلا أن الدول الأوروبية لم تتمكن من اعادة العاطلين إلي سوق العمل مرة أخرى، فصارت البطالة مصدر قلق لأوروبا كلها وصارت أكبر مما كانت عليه من قبل الأزمة، وصارت مشكلة البطالة خاصة بين الشباب أكثر خطرا وأصبح تزايدها علامة علي أن عمليات

⁽¹⁾ Sue Konzelmann, " **THE ECONOMICS OF AUSTERITY**", Centre for Business Research, University of Cambridge Working Paper No. 434, June 2012, p.2

⁽²⁾ صندوق النقد الدولي " دعم التعافي العالمي المتوازن " التقرير السنوي ، اكتوبر 2010 ، ص 15 - 19

ادارة المخاطر والتعافي الاقتصادي أقل فاعلية في أوروبا مقارنة بدول أخرى مثقلة بالديون مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ناحية أخرى أدت زيادة النفقات الاجتماعية ومعايير الحفز الموضوعية أصلا لأجل تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي إلي نتائج سلبية بخصوص الموازنة العامة، فقد ساهمت تلك المشكلة في تقويض ثقة الدائنين في معظم دول أوروبا في 2009 وأسهم ذلك في خفض التصنيف الائتماني مما تسبب في وجود صعوبة في تجديد الدين العام من السندات الحكومية ، وأيضا طال الأمر المواطنين الأوروبيين حيث تم تسريحهم عن العمل والبعض الآخر انخفضت دخولهم (1) .

ووصل معدل النمو في الاقتصاديات المتقدمة في 2010 الي 3% فقط وتزايدت حدة الدين العام وتصاعدت المخاوف بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة فضلا عن تباطؤ نمو الائتمان (2)، وأدى هذا التدهور في الأوضاع المالية والاقتصادية بصفة عامة إلي تخلي أوروبا عن سياسات الحفز المالي وتوجهت من ثم نحو النقشف وضبط المالية العامة في 2010 ، وعبر عن ذلك رئيس البنك المركزي الأوروبي Jean-Claude Trichet بقولة " إن المغزى من التمويل العام هو السعي الجاد إلي الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية والعمل علي تحقيق الاستدامة في النمو " (3).

وفي سياق آخر عندما قامت أوروبا بالسياسات الاقتصادية النقدية وخفض الانفاق وزيادة الضرائب انخفض الاستهلاك الخاص، حيث انخفض في 2009 فقط بما يزيد عن 100 مليار يورو عما كان عليه في 2008 ، مما أجبر الشركات علي خفض الانتاج، والنتيجة كانت انكماش عام في مختلف الجوانب الاقتصادية وتقييد النمو الاقتصادي واحتمالية التسبب في ركود طويل الأجل (4).

(1) Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate" Op –cit. pp. 292-293

(2) وإن كان السبب في ذلك يرجع إلي أن بعض الاقتصاديات المتقدمة لم تبذل الجهد الكافي لتعزيز أوضاع رأس المال المصرفي والحد من التمويل بالديون . انظر صندوق النقد الدولي " نحو نمو متكافئ ومتوازن " التقرير السنوي ، أكتوبر 2011 ، ص 11-14

(3) Marija Bartl And Markos Karavias," Austerity And Law In Europe: An Introduction "op-cit. p.2

(4) Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate" Op –cit. pp. 293

وبدأت علامات وأشكال التراجع الاقتصادي تظهر في 2011 علي مستوي كل دول العالم ومن ثم أوروبا فقد أشارت منظمة العمل الدولية في إبريل 2011 الي أن 205 مليون شخص حول العالم يبحثون عن فرص عمل بزيادة قدرها 30 مليون انسان عما كان عليه الوضع في 2007⁽¹⁾.

وفي نهاية 2011 هبط الناتج المحلي الاجمالي للعديد من الدول الأوروبية نسبة الي رأس المال، ففي ايرلندا انخفض الناتج المحلي الاجمالي 13% وكذلك في اليونان وايطاليا وإسبانيا والبرتغال انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 15%، 7%، 5%، 5% علي الترتيب وكانت نتائج ذلك علي التوظيف مأساوية، ففي اليونان فقد نصف مليون إنسان وظيفته بنسبة 7 % من السكان في سن العمل وفي اسبانيا فقد 2 مليون شخص وظيفته وفي البرتغال كذلك 600 ألف شخص وفي ايرلندا 275 ألف شخص فقد عمله بنسبة 9 % من السكان في سن العمل⁽²⁾ ، وعلي جانب آخر ازدادت العوائد والسندات الحكومية في جميع الاقتصادات المتقدمة منذ أوائل نوفمبر 2010⁽³⁾.

وارتفعت نسبة الدين العام لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة إثر وقوع الأزمة من 58.1 % من الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الأوروبي إلي 61.3 % وانخفضت نسبة الدين مرة اخري في 2009 الي ما قبل الأزمة حتي وصل الي 47 % ولكنه ما لبث أن عاود الصعود بقوة حتي وصلت نسبة الدين للاتحاد في 2010 الي ما يقارب من 80 % من الناتج المحلي الاجمالي⁽⁴⁾.

ودخلت 23 دولة من أصل 27 دول تحت اجراءات العجز المفرط وفرض عليهم برامج تقشفية وإعادة هيكلة الاوضاع الاقتصادية لأجل خفض مستويات العجز المالي والديون بالارتباط مع الاهداف المعدة من خلال اتفاقية الاستدامة والنمو SGP ، وبات التقشف في النظرة الأوروبية هو الافضل باعتبار أنه وسيلة لتحقيق هدفين⁽⁵⁾:

¹ صندوق النقد الدولي " نحو نمو متكافئ ومتوازن " التقرير السنوي ، أكتوبر 2011 ، ص13-14

⁽²⁾ Gennaro Zezza, " The impact of fiscal austerity in the Eurozone", op-cit.p.40

⁽³⁾ صندوق النقد الدولي " تباطؤ في النمو وتساعد في المخاطر "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011 ، ص

⁴⁾ <https://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

⁽⁵⁾ Petre PRISECARU, " Austerity versus Stimulating Growth in EU ", op-cit. p. 62

الأول: حماية الأساس الشرعي والعملية المشتركة " اليورو " وحماية الاتحاد المالي والاقتصادي، من خلال مقاومة العدوي المالية والمخاطر ودعم استدامة المالية العامة واستعادة الثقة في السوق.

الثاني : رعاية الاصلاحات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي مع استهداف استعادة النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز المنافسة المحتملة للاقتصاديات الأوروبية علي مستوى العالم.

وقد أحرزت معظم الدول تقدما في تقليص مستوي العجز الهيكلي⁽¹⁾ إلا أن مواطن الضعف في المالية العامة ما زالت كبيرة وتصاعدت تحديات ضبط المالية العامة، واعتمدت الدول علي مزيد من خفض الانفاق وزيادة الضرائب وركزت الاقتصاديات المتقدمة علي خفض الانفاق، وحاولت التركيز علي التدابير التي تحدث انخفاض أقل في النمو مثل اصلاحات برامج الاستحقاق وزيادة الضرائب الأقل تشويها مثل رسوم الممتلكات⁽²⁾ .

⁽¹⁾ فقد انخفض العجز الهيكلي في الاتحاد الأوروبي من 4.7 % في 2010 الي 1.6 % في 2014 وانخفض العجز في منطقة اليورو من 4.2 % في 2010 الي 0.8 % في 2014 انظر:

Aurel Iancu, Dan Olteanu , " Fiscal Consolidation By Austerity And Eu Surveillance Policies ", op-cit . p.35

⁽²⁾ صندوق النقد الدولي " تقرير الرائد المالي : ملخص وافي " ، أكتوبر 2012

المبحث الثالث

استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الدين والعجز المالي

عندما ضربت الازمة المالية 2008 الاتحاد الأوروبي كانت استجابة معظم الحكومات من خلال برامج التقشف، وكان أكثرهم تطبيقاً له اليونان ولاتفيا وايرلندا واسبانيا والبرتغال والمجر⁽¹⁾ ، واتبع الاتحاد النقدي الأوروبي EMU European Monetary Union سياسة التقشف المالي معتقداً بأن ذلك بمثابة الوصفة الطبية المثالية لقتل عصفورين بحجر واحد؛ وهما السيطرة علي الدين المتنامي و استعادة النمو⁽²⁾ .

ولقد عمدت معظم دول أوربا في البداية إلي اتباع سياسة الحفز المالي وذلك عقب الأزمة المالية العالمية 2008 مباشرة، وتبين بعدها أن تلك السياسة لن تجدي نفعاً في ظل الزيادة المستمرة في مستويات الدين والعجز في ضوء التحسن الطفيف الذي حدث عام 2010 ، وتم الاتفاق في ديسمبر 2011 بين غالبية دول الاتحاد الأوروبي علي إقامة "الميثاق المالي الأوروبي" ومن التدابير المطلوبة بموجبه اعتماد قاعدة مالية جديدة من شأنها أن تضع حد أقصى للعجز الهيكلي قدره 0.5 % من الناتج المحلي الاجمالي، علي أن يُنص علي ذلك في القانون الوطني لكل دولة علي حده، فضلا عن تعزيز مراقبة المفوضية الأوروبية وتقييمها لخطط الموازنة العامة لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي وابلغ المفوضية مسبقا بخطط اصدار سندات الديون الوطنية⁽³⁾ .

وتمت إقامة آلية دائمة لإدارة الأزمات وتسويتها من خلال المجلس الأوروبي والتي كانت تحت مسمي " آلية دعم الاستقرار الأوروبي European Stability Mechanism ESM" لاقتراح شروط

(¹) Jelena Žarkovic Rakic ,Marko Vladislavljevic and Jorge Davalos, "The Effects of Austerity Measures on Gender Gaps in Labor Market Outcomes",partnership for economic policy ,working paper,2019 , p. 3

(²) Giovanni Dosi, Mauro Napoletano, Andrea Roventini and Tania Treibich. "The Short- and Long-Run Damages of Fiscal Austerity: Keynes beyond Schumpeter", laboratory of economics and management and Institute of Economics, Scuola Superiore Sant'Anna, Pisa, Italy October, 2014,p2

(³) صندوق النقد الدولي ،تقرير الراصد المالي العدد يناير 2012 ، ص9-10

الضغط اللازمة علي الدول المحملة بمشكلات الديون ⁽¹⁾، ونتج عن آلية الاستقرار الأوروبي جهازين أو آليتين أخريين وهما:

" جهاز دعم الاستدامة المالية الأوروبي EFSF " European Financial Stability

Facility وكذلك "آلية الاستقرار المالي الأوروبي European Financial Stabilization Facility" **EFSM Mechanism** والذي أنشئ للتعامل مع المواقف الطارئة، والذي ساهم في رفع حجم التمويل في الاسواق المفتوحة والذي تم تدبيره من خلال موازنة الاتحاد الاوربي ورأس المال المقدم من دول الاتحاد الأوروبي وذلك لأجل اقراض الاقتصاديات الغير قادرة علي زيادة رأسمالها بنفسها ، وتعتبر الآلية الأوروبية للاستقرار المالي **EFSM** مورد وقائي ثاني توفر لها منطقة اليورو رأس المال، وقد بدأت العمل في يوليو 2012 بعد التصديق عليها من البرلمانات القومية، علي أن تتمتع بطاقة اقراضية قدرها 500 مليار يورو ورأسمال مكتتب قدرة 700 مليار يورو منها 80 مليار يورو كرأسمال مدفوع يتم تقسيطه علي خمس سنوات ⁽²⁾.

وبالرغم من ذلك كان عرض هذا التمويل في ضوء دعوة من تلك الدول لأجل القيام بخفض الانفاق العام بشده، وقد استلمت كلا من اليونان وايرلندا والبرتغال وقبرص هذا التمويل مع الالتزام بعمل تعديلات معينة في السياسة الداخلية لكل منها وتكون الرقابة عليها أكثر قوة ، فضلا عن منح الاتحاد الاوربي دوراً أكبر في صنع السياسات الاقتصادية الوطنية لتلك الدول ، وحيث أن جهاز ال **ESM** استهدف مساعدة الدول التي لديها صعوبات مالية شديدة؛ فقد قدم استراتيجية للاتحاد الأوروبي طويلة الأجل مغلفة في ما سمي بحزمة الستة " **SIX PACK** " وحزمة الاثنتين " **TWO PACK** " لأجل تقوية الاشراف علي الاقتصاد الكلي للاتحاد الأوروبي وضبط الأنظمة السياسية ⁽³⁾ ، واعتمد البرلمان الأوروبي حزمة الاثنتين لأجل زيادة تنسيق سياسات المالية العامة علي مستوي منطقة اليورو، وتنص

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي عدد يناير 2011 ، وكذلك انظر:

Ladi stella " Policy Area: The Politics of Austerity "op-cit.p.4

⁽²⁾ صندوق النقد الدولي " [مستجدات الراصد المالي: تعزيز المصدقية مع إدارة المخاطر التي تهدد النمو](#) "، تقرير

الراصد المالي، عدد يوليو، 2012، ص 11

⁽³⁾ **Ladi stella " Policy Area: The Politics of Austerity "**op-cit.p.5

الحزمتين علي تنسيق قواعد المالية العامة القومية تحت اشراف محايد ويتم تعزيز الرقابة عليها من جانب المفوضية الأوروبية⁽¹⁾.

وقد أكدت القواعد المالية الجديدة التي تم اقرارها علي التزام الاتحاد الأوروبي ليس فقط بمنع العجز المالي المفرط، وإنما أيضا بخفض عبء الدين بصفة عامة والحد من عدم توازن الاقتصاد الكلي ، هذه القواعد أيضا عززت من الاشراف الاقتصادي متعدد الجوانب وألزمت الدول الاعضاء بالتشاور مع مجلس المفوضية الأوروبية في عمل الموازنات القصيرة والمتوسطة الأجل، بالإضافة إلي سن عقوبات علي الدول التي تحمل نفسها بدين يزيد عن 60 % من الناتج المحلي الاجمالي لها أو تتجاوز الحد المحتمل من المتغيرات الاقتصادية، وفي سياق مماثل تم التصديق علي معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة " The Treaty on Stability, Coordination and Governance TSCG والتي عادة ما تعرف باسم **FISCAL COMPACT** لإيجاد مجموعة من القواعد علي المستوي الأوروبي لإعادة التأكيد علي اجراءات العجز المالي الاستثنائي ، والتي مثلت محاولة لسن سياسات التقشف كقانون وطني لكل دولة ودفعت المعاهدة أطرافها إلي الاستقامة المالية فقد طلبت منهم أن تدرج قاعدة توازن الموازنة في دساتيرهم⁽²⁾ .

واستجابة لذلك قامت ألمانيا بإضافة قاعدة دستورية تنص علي ضرورة وضع موازنة عامة متوازنة، وفي المملكة المتحدة تم إقامة مجلس للمالية العامة في 2011⁽³⁾، وبالرغم من أن معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة نسخت إلي حد كبير محتويات حزمة الستة إلا أنها اشترطت أن لا يزيد العجز الهيكلية لدي الدول الطرفية عن 1 % فقط في أي وقت ينخفض الي 0.5 % من الناتج المحلي الاجمالي في حالة حُملت الدولة بدين كبير⁽⁴⁾.

واتفق القادة الأوروبيون في قمة يونيو 2012 علي خطوات مهمه من بينها إنشاء آلية رقابة موحدة من شأنها أن تسمح لجهاز الاستقرار الأوروبي بإعادة رسملة البنوك بشكل مباشر⁽⁵⁾ ، وشدد البعض علي ضرورة تطبيق دول الاتحاد الأوروبي لسياسات التقشف نظرا لأنهم في أوقات التحسن الاقتصادي والمالي

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي ، تقرير الرائد المالي، عدد يوليو 2012 ، ص 14

(2) Ladi stella " **Policy Area: The Politics of Austerity** "op-cit.p.4-5

⁽³⁾ صندوق النقد الدولي تقرير الرائد المالي العدد يونيو 2011 ، ص 6

(4) Ladi stella " **Policy Area: The Politics of Austerity** "op-cit.p.5

⁽⁵⁾ صندوق النقد الدولي تقرير الرائد المالي العدد يوليو 2012، ص 14

يتجاهلون أو لا يمنحون اعتبار للقواعد المالية الموضوعية بموجب الاتفاقيات والمعاهدات والأنظمة وكذلك اجراءات استدامة المالية العامة ، فاللجوء بشكل منهجي ومفرط إلي الإنفاق العام وتجاوز إيرادات الموازنة يمثل تجاوز للحكومة وتعمل بمقتضاه علي تركيب الديون المفرطة وغير المستدامة ، وقد خلق الدرس التي استفادته أوروبا من الأزمة في السنوات الماضية آليات لمراقبة الاستدامة تقوم علي عنصرين هما المنع والتصحيح⁽¹⁾ .

وانتهي أحد الباحثين إلي أن التقشف لم يكن السبب في تراجع الناتج المحلي الاجمالي في أوروبا حيث أنه بتحليل البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي في الفترة من 1995 حتي 2014 في دول الاتحاد الأوروبي تبين له أنه في فترة الانتعاش من 2005 حتي 2008 كان هناك تسارع في معدل النمو الاقتصادي علي كل دول الاتحاد، وتميزت فترة الأزمة في 2009 بتباطؤ واضح في النشاط الاقتصادي في كل الدول باستثناء بولندا، وفي مرحلة ما بعد الأزمة في الفترة من 2010 حتي 2012 كان هناك تراجع اقتصادي طفيف ونمو متواضع في بعض الدول، وفي مرحلة التعافي من 2012 الي 2013 كان هناك تعافي في معظم الدول، أي أن التقشف لم يكون هو السبب في التراجع الناتج المحلي الاجمالي وإنما الأزمة هي السبب ففي أوقات التقشف لم يكن هناك تراجع واضح⁽²⁾ .

ويوضح الجدول رقم (1) حركة الناتج والدين والعجز علي مستوى الاتحاد الأوروبي في الفترة من قبل وقوع الأزمة مباشرة وأثناء الأزمة وبعد الأزمة وخلال مرحلة العمل بالتقشف، ويتضح من خلال الجدول أنه مع وقوع الأزمة ارتفعت مستويات الدين لدي دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.2 من الناتج المحلي الاجمالي تقريبا، ومع اتباع سياسة الحفز المالي عقب وقوع الأزمة قفز مقدار الدين من 61.3 الي 74 % في 2009 بنسبة 12.7 % تقريبا ثم ارتفع الي 79 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2010 ، وكذلك ارتفعت مستويات العجز في الموازنة العامة من - 2.5 ال -6.6 خلال عام الحفز، ومع رجوع الاتحاد الأوروبي والجنوح إلي سياسات التقشف لم تتخفف مستويات الدين العام ولكن بدأت نسبة الزيادة في الدين العام تقل حيث ارتفع فقط بنسبة 3% أو أقل خلال الثلاث سنوات التالية وبدأ

¹) Aurel Iancu & Dan Olteanu , " Fiscal consolidation by austerity and eu surveillance policies ", op- cit. p. 13

⁽²⁾ Aurel Iancu, Dan Olteanu , " fiscal consolidation by austerity and EU surveillance policies ", the Romanian academy national institute of economic research , working papers , Bucharest, no.13, sector 5 , 13 September 2015, P.11-17

مقدار العجز الكلي ينخفض سنة بعد أخرى، وبالرغم من انخفاض معدل الارتفاع في مستوى الدين وانخفاض مستوى العجز في الاتحاد الأوروبي إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي انخفض بصورة تدريجية خلال سنوات التقشف من 2011 حتى 2013 .

جدول (1)

الدين والعجز والناتج لدول الاتحاد الأوروبي " 28 دولة "

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الدين نسبة الي الناتج المحلي الاجمالي	العجز أو الفائض نسبة إلي الناتج
2007	3.0	58.1	0.9 -
2008	0.5	61.3	2.5-
2009	4.3-	74.0	6.6-
2010	2.1	79.6	6.4-
2011	1.8	82.0	4.6-
2012	0.4-	84.4	4.3-
2013	0.3	86.3	3.3-
2014	1.8	87.0	2.9-
2015	2.3	84.9	2.4-
2016	2.0	83.8	1.7-
2017	2.6	82.1	1.0-
2018	2.0	80.4	0.7-

source: Eurostat database ⁽¹⁾

ويُتَبَيَّن من ذلك بأنّ التّكشف داخل الاتحاد الأوروبي بصفة عامة كان له تأثير جيد علي مستوى الدين والعجز إلا أنه كان له نتائج سلبية علي مستوى الناتج المحلي الاجمالي ، وبدأت مستويات العجز المالي في عام 2018 تعود الي الوضع التي كانت عليه قبل الأزمة، إلا أن مستوى الدين العام ظل مرتفعاً ولم يعد الي المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة بالرغم من أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بدأ يتعافى بصورة واضحة منذ عام 2016 ، وإن كان لم يعد بعد إلي مستواه قبل وقوع الأزمة في 2007 .

التّكشف لا يصلح لأوروبا :

في ضوء عدم التحسن المتوقّع والواضح نتيجة اتباع سياسة التّكشف في أوروبا بعد تطبيقها فترة من الزمن خلال الفترة من 2010 حتي 2013 ظهرت أصوات تنادي بعدم صلاحية التّكشف لأوروبا، فقد أبدى الأمين العام السابق للمؤسسة الأوروبية للدراسات التّقدمية Foundation for European Progressive Studies رفضه للتّكشف علي أساس أنه سوف يعمق عدم التوازن في الاقتصاد الكلي في أوروبا، منتقداً السياسة الأوروبية المتبعة علي أساس أنها ليست مناسبة، وأن الدول الأوروبية من خلالها لن تكون قادرة علي التعافي مرة أخرى، والسبب في ذلك هو أن الدول الأوروبية خاصة دول جنوب أوروبا ليس لديها سياسة اقتصادية متماسكة وواضحة، ودعا إلي البحث عن اجراءات بديلة وفعالة بعيداً عن سياسات التّكشف؛ وذلك لأن السعي نحو خفض الانفاق في العادة يكون من خلال خفض الواردات أو زيادة الصادرات، ولو حاولت دول الاتحاد الأوروبي اتباع سياسة تقييد التجارة الدولية وخفض الواردات سواء من خلال الحصص أو من خلال الرسوم الجمركية فلن يصلح ذلك ، لأن دول الاتحاد الأوروبي تمثل سوق واحدة؛ فعملية تقييد الواردات من دولة لأخرى من دول الاتحاد الأوروبي غير ممكنة ، وعلي الجانب الآخر لو حاولت إحدى الدول التأثير علي سعر الصرف لأجل التأثير علي الصادرات بجعلها

1)

https://ec.europa.eu/eurostat/data/database?p_p_id=NavTreeportletprod_WAR_NavTreeportletprod_INSTANCE_nPqeVbPXRmWQ&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-2&p_p_col_pos=1&p_p_col_count=2

أرخص بموجب خفض سعر الصرف لأجل جذب الدول المجاورة للاستيراد منها حتي تكون قادرة علي تحسين مستوي الطلب علي السلع وتحسين مستوي ميزان المدفوعات والميزان التجاري فإن أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي لن تستطيع فعل ذلك لأن العملة موحدة ، وانتهي إلي أن التقشف ليس حلا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

ويذهب آخريين إلي أن عدد كبير من الاقتصاديين يعلم أنه من الممكن أن تؤدي عمليات ضبط المالية العامة إلي ركود في الأجل القصير ولكنهم اختلفوا بشأن الأجل الطويل، ووفقا للبنك المركزي الأوروبي فإنه وإن كان من المحتمل أن تؤدي سياسات ضبط المالية العامة في الأجل القصير إلي نتائج كارثية علي النمو إلا أن آثارها علي الأجل الطويل مواتية ويمكنها تعويض التراجع الذي حدث علي قبلها علي المدي القصير، إلا أن **COZZI** انتقد توجه البنك المركزي الأوروبي بقوله أن فكرة التعويض تلك سوف تستغرق ما لا يقل عن عشر سنوات لأجل اكتمال دورة الأعمال حتي يتم ملاحظة التحسن علي مستوي العجز المالي والدين، وأن فترة العشر سنوات اللازمة لاكتمال دورة الأعمال تعتبر طويلة قد لا يستطيع الشعب تحمل تلك الفترة في ظل التقشف، وهذا قد يستدعي تغيير الحكومة لموقفها السياسي أو قد يترتب عليه تغيير الحكومة نفسها⁽²⁾.

وأقر صندوق النقد الدولي في ابريل 2014 أنه بالرغم من انحسار مخاطر المالية العامة إلا أنها لا زالت مخاطر كبيرة في ظل وجود تخوف بالنسبة للمستقبل من زيادة الانكماش، وأكد في بداية 2019 علي أن مستويات الدين لا زالت مرتفعة وزادت في الدول النامية ، وأن آفاق النمو تبدو باهتة فضلا عن استمرار تباطؤ النمو عالميا وتساعد عدم اليقين وعدم المساواة في الكثير من البلدان⁽³⁾ .

ويقول أمارتيا سن اذا كانت سياسة التقشف عمقت مشاكل أوروبا الاقتصادية فإنها علاوة علي ذلك لم تساعد في الوصول للغاية الأساسية منها وهي خفض نسبة الدين إلي الناتج المحلي الإجمالي بل

¹) Ernst Stetter, "Austerity is not the solution! Elements of an effective European Economic Governance" op-cit. p. 11

²) Giuseppe Mastromatteo @ Sergio Rossi , "The economics of deflation in the euro area: a critique of fiscal austerity" , op –cit. p. 342

³ (صندوق النقد الدولي " ملخص تقرير الرائد المالي " عدد ابريل 2019

أدت إلي زيادة نسبة الدين في بعض الأحيان وهذا التغير يعود - في رأيه - الي اتباع أوروبا لسياسة هجينة تجمع بين التقشف المالي الضعيف إلي حد ما والتوسع النقدي⁽¹⁾.

¹ (أمارتيا سن " عواقب التقشف الاقتصادي " مقال منشور بمجلة حكمة، ترجمة نواف الفنجان، فبراير 2016

المبحث الرابع

تجربة بعض دول الاتحاد الأوروبي مع التقشف والدروس المستفادة منها

المطلب الأول

تجربة بعض دول الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول

التقشف في اليونان

تعد أزمة اليونان الأكثر صرامة في دول الاتحاد الأوروبي حيث كان التدهور الاقتصادي فيها الأكثر حدة، فقد دخلت الأزمة المالية العالمية 2008 علي اليونان وكانت أوضاع المالية العامة فيها أصلاً ليست جيدة ، فقد كانت مستويات الدين مرتفعة وصلت الي 113 % من الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن وجود سعر فائدة مرتفع علي السندات بالإضافة الي بطء في تنفيذ الإصلاحات المالية والتي كان من الضروري القيام بها قبل حلول أزمة 2008 ، كل ذلك كان له تأثير في وضع ضغوط هائلة علي الدولة⁽¹⁾.

لقد كان مقدار العجز المالي في اليونان 5 % في 2001 واستمر كذلك حتي 2005 ، وبالرغم مما أثير حول اسراف اليونان إلا أن البعض يري أن القول بأن اليونان تميل إلي الاسراف أمر مبالغ فيه؛ ذلك أن معدل نمو الدين الحكومي في اليونان كان متواضعاً قبل الأزمة، فقد تزايد فقط من 103 % من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2000 إلي 107 % في 2007، وكان الانفاق الحكومي بجانب ذلك يهدف إلي تحقيق النمو وتم تصنيف الجهات السيادية الوطنية في اليونان علي أنها موثوقة من قبل وكالات التصنيف حتي أوائل عام 2010 عندما حدث تدهور متتالي⁽²⁾ .

⁽¹⁾ Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate...." Op-cit.p.301

⁽²⁾ Ladi stella " Policy Area: The Politics of Austerity " ,op-cit. p.2

ويرجع السبب في تفاقم الأزمة في اليونان إلي عدم الاستقرار السياسي والتهرب الضريبي والفساد المعوق للنشاط الاقتصادي، فضلا عن وجود قطاع عام يتمتع بجودة غير مناسبة⁽¹⁾، وتقدمت اليونان بطلب دعم مالي من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي بمقدار 110 مليار يورو، وما كان من تلك الجهات إلا أن أقبلت علي مساعدة اليونان ولكن بشروط وضوابط تعمل علي تحسين أوضاع المالية العامة هناك، فقد كان منهج تلك الشروط والضوابط هو فرض التقشف علي اليونان فقد اشترطت الدول والمؤسسات المقبلة علي مساعدة اليونان قيام الدولة بزيادة الضرائب وخفض الانفاق الحكومي ، ومع إجبار اليونان علي اتباع برامج التقشف أصبح مضمون السياسة في اليونان هو أن تراكم الآثار السلبية للمستويات المرتفعة من الدين علي الأداء الاقتصادي مبرر للخفض الحاد في الانفاق الحكومي وذلك علي أساس أن خفض الانفاق الحكومي سوف يولد النمو الاقتصادي⁽²⁾.

وقامت اليونان بخفض الانفاق وزيادة الضرائب وما كان من نتيجة ذلك إلا ظهور معارضة عارمة لهذا التوجه الحكومي بالإضافة لظهور اضطرابات اجتماعية، وقامت الدولة بخفض الرواتب الحكومية وتجميد المعاشات وزيادة ضرائب الدخل والضرائب علي العقارات، وقامت بخفض الانفاق علي القطاع الصحي والدفاع وخفضت الحد الأدنى للأجور وخفضت عدد الموظفين المدنيين وقامت بتحرير سوق العمل وخصخصة الخدمات العامة، وبالإضافة لكل تلك الاجراءات استقبلت اليونان دعم مالي من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي⁽³⁾ وبالرغم من كل ذلك لم تستطع المالية العامة في اليونان العودة الي مسارها الصحيح فضلا عن أن النتائج المتحققة لم تكن مرضية فيما يتعلق بالخصخصة وخفض حجم القطاع العام والسيطرة علي التهرب الضريبي وتسرب الأموال للخارج مما تطلب المزيد من عمليات الانقاذ من الاتحاد الاوربي وصندوق النقد الدولي⁽⁴⁾.

(1) Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate...." Op-cit.p.302

(2) Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity " ,op-cit p704

(3) فقد تلقت اليونان خفض في الدين العام مرتين الأولى كانت في فبراير 2012 بمقدار 100 مليار يورو والثانية في ديسمبر 2012 بمقدار 40 مليار يورو وكان قد تم شطب الدين العامة لليونان جزئيا في 2011 .

PETRE PRISECARU, "Austerity versus Stimulating Growth in EU ",op-cit. p.62

(4)

Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate...." Op-cit.p. 295- 302

لم ينجح المعارضين لسياسة التقشف في إيقاف جورج باباندرينو رئيس وزراء اليونان¹ من التوقيع علي مزيد من الخفض في الانفاق الحكومي لأجل الحصول علي مزيد من المساعدات المالية الخارجية بالرغم من الرفض المجتمعي والحراك والجدل السياسي والاضطرابات الاجتماعية في اليونان حول سياسة التقشف ، وبالرغم من المساعدات الخارجية وضوابط التقشف الداخلية من خفض للإنفاق الحكومي وزيادة في الإيرادات من خلال زيادة الضرائب والرسوم إلا ان النتائج بعد ذلك كله كانت مشينة؛ فقد انخفض التصنيف الائتماني لليونان من BBB+ في 2010 الي CCC في 2011 وهو أقل تصنيف ائتماني⁽²⁾، وانكمش الاقتصاد اليوناني بما يعادل الربع ووصل الدين المحلي الي 186 %، وارتفعت معدلا البطالة الي 25 % عام 2015 وانهار الناتج المحلي الاجمالي وخسر القطاع المصرفي 30 % من ودائعه، وواصل الدين الحكومي الارتفاع وصار من الصعب علي أي حكومة أن تقوم بالوفاء بكل تلك الديون، وتعرض الاقتصاد اليوناني إلي ركود حاد أكثر مما كان متوقع⁽³⁾ .

وساهم هذا التدهور في الاقتصاد الكلي في تراجع إيرادات اليونان في 2012 نظرا لعدم الاتساق والتنسيق في تنفيذ الإصلاحات المالية⁽⁴⁾، وبالرغم من أن رئيس الوزراء Antonis Samaras ادعي في 2014 أن الأزمة قد انتهت إلا أن معدلات البطالة لم تقل عن 25 % في الفترة من 2012 حتي 2014 وكانت معدلات النمو لا تزال ضعيفة جدا، فضلا عن أن الحكومة حتي 2013 كانت لا تزال تعاني أمام عجز مقداره 4.1 % في الموازنة العامة، بالإضافة الي أن كوارث الاقتصاد الكلي والكوارث الاجتماعية ومخاطر الركود الاقتصادي كانت لا زالت مستمرة، والأسوأ من كل ذلك أن زيادة الضرائب المستمرة لم ينتج عنها زيادة في الإيرادات الحكومية⁽⁵⁾ .

ويوضح الجدول رقم (2) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الدين له ومستوي البطالة في اليونان قبل وقوع الأزمة وبعدها واثاء العمل بخطة التقشف التي فرضت علي اليونان، ويتبين من

(1) أعلن باباندرينو استقالته من رئاسة الحكومة في نوفمبر 2011، بناء على اتفاق مع القوى السياسية على تشكيل حكومة ائتلاف جديدة

(2) زهرة خضير عباس العبيدي ، " سياسة التقشف (تجربة مصر واليونان) وسبل تطبيقها في العراق " ، مرجع سابق ص 400

(3) **Marija Bartl And Markos Karavias," Austerity And Law In Europe: An Introduction** "op-cit . p. 2-3

(4) صندوق النقد الدولي تقرير الرائد المالي عدد يوليو 2012

(5) **Marcell Zoltán Végh , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate..."** Op-cit.p. 302

الجدول أن مستوى الدين العام قبل الأزمة في عام 2007 كان مرتفع حقا ويتخطى نسبة ال 60 % المحددة من خلال اتفاقية الاستدامة والنمو بصورة كبيرة فقد كان 103 % وقفز الدين العام قفزات هائلة بعد وقوع الأزمة وارتفع ايضا مستوى الدين العام بعد اتباع سياسة التقشف وان كان التراجع اللاحق في مستوى الدين العام عام 2012 كان بسبب تدخل الاتحاد الأوروبي وشطب جزء من الدين العام علي اليونان بجانب المساعدات التي قدمت له من الترويكا إلا أن الاتجاه العام في اليونان بالرغم من اتباع سياسة التقشف كان التراجع الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وكذلك زيادة مستويات الدين العام بصورة غير عادية بالرغم من المساعدات حتي وصل 180 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2018 .وارتفعت مستويات البطالة حتي وصلت الي 27.5 عند اعلي مستوياتها بعد ما كانت 8.4 % قبل الأزمة وان كان هناك تراجع حاد في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بعد الأزمة ومع التقشف إلا أنه بدأ في التعافي مرة أخرى منذ عام 2017 .

جدول رقم (2)

الناتج والدين والعجز المالي والبطالة في اليونان

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الدين العام نسبة للناتج	العجز أو الفائض نسبة الي الناتج	نسبة البطالة
2007	3.3	103.1	6.7-	8.4
2008	0.3-	109.4	10.2-	7.8
2009	4.3-	126.7	15.1-	9.6
2010	5.5-	146.2	11.2-	12.7
2011	9.1-	172.1	10.3-	17.9
2012	7.3-	159.6	8.9-	24.5
2013	3.2-	177.4	13.2-	27.5

26.5	3.6-	178.9	0.7	2014
24.9	5.6-	175.9	0.4-	2015
23.6	0.5	178.5	0.2-	2016
21.5	0.7	176.2	1.5	2017
19.3	1.0	181.2	1.9	2018

source: eurostat database ⁽¹⁾

ولم تكن المشكلة في اليونان في نظر البعض متمثلة في حجم الدين بقدر ما كانت تكلفة خدمة الدين والتي تزايدت بصورة متسارعة جداً نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وساهم ذلك في تحويل جزء كبير من الدخل القومي إلي الخارج عام بعد عام فقط في سبيل خدمة الدين ، وينتهي إلي أن سبب فشل النقشف في اليونان هو أنها لم تقم بتوزيع أثار النقشف علي الجميع بالتساوي فقد طبق النقشف علي البعض بقوه دون الاخرين مما أخل بالعدالة والمساواة ⁽²⁾ .

¹⁾

https://ec.europa.eu/eurostat/data/database?p_p_id=NavTreeportletprod_WAR_NavTreeportletprod_INSTANCE_nPqeVbPXRmWQ&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-2&p_p_col_pos=1&p_p_col_count=2

(2) Gennaro Zezza, " The impact of fiscal austerity in the Eurozone", op-cit p.40

الفرع الثاني

التقشف في البرتغال

اصطدمت البرتغال بصعوبات مالية خطيرة ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الزيادة الكبيرة في الدين الخارجي والعجز في الحساب الجاري، فقد تدهور الوضع المالي في البرتغال بين عامي 1995-2010 إلى حد كبير ووصل الدين الخارجي إلى 85 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

ثم انخفض الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال مع الأزمة بصورة حادة في 2008 وانخفضت الإيرادات الضريبية بصورة حادة، وبالرغم من اتباع البرتغال لتعليمات الاتحاد الأوروبي إلا أن النمو المتوقع كان سلبياً بمقدار -2.7 % في 2009 ، وكانت الواردات في 2008 مقدرة بـ 61.2 مليار يورو وانخفضت في 2009 بنسبة 18 % بالرغم من حزم الحفز التي قدمت للبرتغال، وارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة وصلت 9 % من السكان في سن العمل وكذلك حدث تناقص في الإيرادات الحكومية⁽²⁾.

قامت الدولة بزيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة وخفض أجور العاملين في القطاع العام في 2010 مع استمرار تردي أوضاع البنوك ، وبدأت تتبنى البرتغال معايير للتقشف شملت زيادة الضرائب بهدف خفض العجز المالي الحكومي وانخفاض الإيرادات ، وقامت بتخفيض المعاشات والنفقات الاجتماعية بمقدار 2.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعملت على تخفيض النفقات الضريبية بنسبة 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وحدثت بعض الأمور المحورية في 2011 حيث خفضت وكالات التصنيف الائتماني معدل الائتمان السيادي للبرتغال وقامت الحكومة بعرض حزمة تقشف جديدة علي البرلمان تحت ضغوط المؤسسات الأوروبية علي الحزب الاجتماعي ولكن رفضتها كل الأحزاب المعارضة مما أدى إلي استقالة الحكومة وتقدمت البرتغال في ابريل من نفس العام بطلب مساعدة للترويك⁽³⁾.

(1) PETRE PRISECARU, "Austerity versus Stimulating Growth in EU ",op-cit. p.63

(2) Mariana Canotilho, Teresa Violante & Rui Linceiro" Austerity measures under judicial scrutiny: the Portuguese constitutional case-law,Portuguese Constitutional Court, European Constitutional Law Review, ISSN-e 1574-0196, Vol. 11, No. 1, 2015, P.157

(3).Ibid

وقاد رئيس الوزراء البرتغالي (1) برنامج التفاوض مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي، وأخذت تلك العملية شكل اتفاق تتعهد بمقتضاه الجمهورية البرتغالية ببعض الالتزامات لأجل قرض مالي بقيمة 87 مليار يورو بفائدة منخفضة عن السوق، وتم التوقيع علي الاتفاق من خلال الحزبين المتعارضين؛ الحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الشعبي، ورفضت أحزاب أخرى التوقيع علي الاتفاق مع الترويكا مثل حزب الكتلة اليسارية ، وشمل برنامج التكيف بموجب الاتفاق التزام البرتغال بإعادة تشكيل السياسة العامة وتحديد الأهداف المالية السنوية وأهمية خفض عدد الموظفين الحكوميين أو العاملين في القطاع العام بمقدار 30 ألف موظف وزيادة الضرائب علي الدخل بمقدار 4 % وخفض الدعم، وتم تحويل بنود الاتفاق بين البرتغال والترويكا إلي تشريعات محلية تترجم الالتزامات والتعهدات التي تم الاتفاق عليها وإن كان قد تم الطعن عليها بعد ذلك أمام المحكمة لدستورية في البرتغال لعدم دستورتها (2).

شملت معايير التقشف في البرتغال زيادة في الضرائب علي العقارات والضرائب علي دخول الأفراد ورسوم الخدمات العامة وخفض الانفاق الاجتماعي وتجميد المعاشات، وكان علي الدولة مد البنوك بالسيولة النقدية وتقديم الضمانات علي الديون البنكية، وقد تم رصد 12 مليار يورو لأجل إعادة رسملة البنوك من أصل 78 مليار يورو قيمة القرض، وفي ضوء برنامج الترويكا كان علي البرتغال أن تتخلص من العجز المبدئي الموجود والذي هو - 7.2 % في 2010/2009 لأجل فائض مبدئي مقداره 3.2 % في عام 2016 ، وتحسين عجز الميزان التجاري من - 8.5 في 2010 الي 5.1 % في 2017 (3).

وقامت البرتغال بالإضافة لكل تلك الاجراءات التقشفية بخفض النفقات الرأسمالية والانفاق الاستهلاكي وتحقيق وفورات في المنتجات الصحية والصيدلانية ورفع الضريبة علي دخل الاشخاص الطبيعيين ودخل الشركات، وقامت بتوسيع قاعدة اشتراكات الضمان الاجتماعي وتطبيق ضريبة جديدة علي القطاع المصرفي (4).

(1) وكان وقتها يتقلد هذا المنصب José Sócrates

(2) Mariana Canotilho, Teresa Violante & Rui Lanceliro " Austerity measures under judicial scrutiny ",op-cit.p.157

(3) PETRE PRISECARU, "Austerity versus Stimulating Growth in EU ",op-cit. p63-64

(4) صندوق النقد الدولي " تقرير الرائد المالي " العدد يناير 2011 ص 6

وتم ادراج تدابير اصلاحية جديدة في موازنة 2012 شملت تخفيضات في الانفاق وتوسع في الوعاء الضريبي للضريبة علي القيمة المضافة وتخفيضات في النفقات الضريبية⁽¹⁾ ، إلا أنه وبالرغم من كل ذلك لم تكن النتائج علي أرض الواقع ايجابية فقد انخفض الاستثمار والاستهلاك في الربع الأول من عام 2011 ، وأثرت معايير التقشف علي القوة الشرائية للمستهلك البرتغالي⁽²⁾ ، وظل الدين العام والعجز المالي عند مستويات مرتفعة ، حيث انخفض الطلب المحلي بنسبة 12.2 % في الفترة من 2010 الي 2012 ووصلت معدلات البطالة 15.8% في الربع الثالث من العام 2012⁽³⁾ .

ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن مستوي الدين العام في البرتغال كان مرتفعا قبل الأزمة نسبيا وقد ساهمت الأزمة في ارتفاع الدين فقد ارتفع من 75.6 % في 2008 الي 87.8 % في 2008 ،ولكن من الملاحظ أيضا أنه بالرغم من تبني سياسة التقشف خلال الفترة من 2011 حتي 2014 الا أن الدين العام قفز بصورة هائلة نسبة الي الناتج المحلي الاجمالي في البرتغال، وكذلك ارتفعت نسبة البطالة وزاد عدد العاطلين ،وان كانت مستويات العجز كانت تتسم بالانخفاض خلال نفس الفترة، ولكن الوضع الحالي لليونان في 2018 بدا أنه يتسم بنوع من التحسن فقد عاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لسابق عهدة قبل الأزمة وبدأت نسبة البطالة تقل حتي وصلت 7 % في 2018 أقل مما كانت عليه قبل وقوع الأزمة، وانخفض كذلك مستوي العجز المالي إلا أن مستويات الدين وبرغم انخفاضها المتتالي خلال الفترة من 2014 حتي 2018 لا زالت نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الجمالي مرتفعة وحقت 122.2 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2018 .

(1) صندوق النقد الدولي " تقرير الراصد المالي " العدد يناير 2012 ص 6

(2) Dorin Iulian Chiritoiu & Rodica Burlacu , " Do austerity measures harm international trade "op-cit p. 70

(3) PETRE PRISECARU, "Austerity versus Stimulating Growth in EU ",op-cit. p.63

جدول رقم (3)

الناتج المحلي والدين والعجز والبطالة في البرتغال

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام للناتج	نسبة العجز أو الفائض للناتج	بطالة
2007	2.5	72.7	- 2.9	9.1
2008	0.3	75.6	- 3.7	8.8
2009	3.1-	87.8	- 9.9	10.7
2010	1.7-	100.2	- 11.4	12.0
2011	1.7-	114.4	- 7.7	12.9
2012	4.1-	129.0	- 6.2	15.8
2013	0.9 -	131.4	-5.1	16.4
2014	0.8	132.9	- 7.4	14.1
2015	1.8	131.2	- 4.4	12.6
2016	2	131.5	- 1.9	11.2
2017	3.5	126.0	- 3.0	9.0
2018	2.4	122.2	- 0.4	7.0

source: eurostat database ⁽¹⁾

¹⁾

https://ec.europa.eu/eurostat/data/database?p_p_id=NavTreeportletprod_WAR_NavTreeportletprod_INSTANCE_nPqeVbPXRmWQ&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-2&p_p_col_pos=1&p_p_col_count=2

الفرع الثالث

التكشف في ايرلندا

كانت ايرلندا بعد اتفاقية ماستريخت أحد أفضل قصص النجاح ، فقد كان القطاع المصرفي في ايرلندا الأكثر توسعا في أوروبا قبل الأزمة حيث توسع في الفترة من 2001 الي 2007 بنسبة 740 % من الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁾ ، ولكن البنوك هناك كانت قد دخلت في فقاعة العقارات المسببة للأزمة المالية والتي وضعتها في ضائقة مالية شديدة، وكان هذا أحد أهم الأسباب في كون ايرلندا من أولي الدول التي تلقت صدمة مالية مفاجئة، فقد تهاوي الناتج المحلي الايرلندي في عام 2009 بمقدار 13.6 % عند الحد الأقصى له والذي مثل أحد أشكال الانكماش الأكثر صرامه علي مستوي أوروبا، وتحول العجز العام من حالة التوازن التي كانت تتمتع بها ايرلندا في 2007 إلي عجز بمقدار 14 % من الناتج القومي العام GNP في 2009 ، ثم قفز العجز الي 31% من الناتج القومي العام في 2010 وفيما يتعلق بالدين فقد تضاعف الدين العام خلال الفترة من 2007 الي 2008 وارتفعت نسبة الدين من 40 % من الناتج المحلي الاجمالي الي 100 %⁽²⁾ ، وكان السبب الأساسي وراء تلك الزيادة الهائلة في الدين وكذلك العجز المالي هو وقوف الدولة خلف الجهاز المصرفي ومساندته حيث قامت ايرلندا بضمان الخصوم الخاصة بالبنوك الستة الكبرى لديها و قامت بإنقاذ البنوك بعد الأزمة وقد كلف ذلك الحكومة حوالي 40 مليار يورو⁽³⁾ وارتفعت معدلات البطالة في 2008 الي 6.4 % وصلت الي 15 % في عام 2012 ، وكان وراء العجز وتهاوي الايرادات أيضا قيام الدولة بتقليص القاعدة الضريبية حيث تم اعفاء 50 % من الموظفين من الضريبة علي الدخل ،وقد انخفضت الايرادات بما يعادل 20 % من الناتج القومي الاجمالي بمقدار 18 مليار يورو وكذلك زاد الانفاق بمقدار 9 مليار يورو من الناتج القومي الاجمالي GNP⁽⁴⁾.

(1) Ladi stella " Policy Area: The Politics of Austerity "op-cit. p.3

(2) Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013 " op-cit. p. 32

(3) Ladi stella " Policy Area: The Politics of Austerity "op-cit. p.3

(4) Petre PRISECARU, "Austerity versus Stimulating Growth in EU ",op-cit p.63

لقد أدت المخاوف بشأن خسائر القطاع المصرفي وتردي أوضاع المالية العامة إلي ارتفاع عوائد السندات مما رفع من تكلفة الاقتراض ، وأدت التغيرات السلبية التي حدثت بعد الازمة الي تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الواردات في ايرلندا الي 21% في 2009، وتزامن انهيار الطلب المحلي هناك مع سياسات التقشف التي اتبعت مما أدى إلي ضعف الميل للاستيراد وإن كان ذلك ساهم في تحسن الميزان التجاري هناك⁽¹⁾.

وقامت ايرلندا باتخاذ العديد من الاجراءات التقشفية التي كانت قائمة في بعض الاحيان علي خفض الانفاق وفي أحيان أخرى علي زيادة الضرائب ؛ ففي عام 2009 طبقت ايرلندا مجموعة تدابير قائمة علي خفض الانفاق العام بما يعادل 5% من الناتج المحلي الاجمالي، وتم وقف الانفاق الرأسمالي مع اجراء بعض التعديلات في الضمان الاجتماعي والقطاع الصحي ، في حين أنه في عام 2010 كان ضبط المالية العامة هناك قائماً علي زيادة الضرائب بجانب خفض الانفاق بنسبة 1.3 % ، وتم ادخال تعديلات علي برامج الرعاية الاجتماعية في 2011، فضلا عن مزيد من الخفض في الانفاق الرأسمالي بما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال إجراء تعديلات علي ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة الكسب الرأسمالي والضريبة علي سعر الفائدة علي الودائع المصرفية ، وتم عكس سياسة ضبط المالية العامة مرة أخرى لتقوم علي خفض الانفاق حيث قامت ايرلندا بخفض الرواتب الحكومية ، وتم خفض الانفاق في 2012 و 2013 بنسبة 1.3% و 1.2 % علي التوالي وارتفعت العوائد أيضا بنسبة 0.6 % و 0.9 % علي التوالي مع اتخاذ بعض التدابير بشأن رفع الضرائب غير المباشرة والضرائب علي الاشخاص⁽²⁾.

ومن خلال الجدول رقم (4) يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في ايرلندا في 2018 صار أقوى مما كان عليه قبل وقوع الأزمة المالية في 2008 حيث كان 5.3 % في 2007 ووصل 8.2 % في 2018 ، وأيضا عادت نسبة البطالة تقريبا إلي الوضع قبل الازمة فقد سجلت نسبة العاطلين عن العمل عن باقي السكان في سن العمل في 2018 بنسبة 5.7 % والتي كانت قبل وقوع الأزمة 5 %

(1) **Dorin Iulian Chiritoiu & R'odica Burlacu , " Do austerity measures harm international trade " op-cit p. 72**

(2) صندوق النقد الدولي " تقرير الرائد المالي " عدد يناير 2011 ص6

Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013 " op-cit. p. 33

في عام 2007، وانخفض العجز المالي لأقل مما كان علي قبل الأزمة ، وانخفض أيضا الدين العام بصورة تدريجية خلال الفترة من 2013 حتي 2018 ولكنه لم يعود الي سابق عهده قبل الأزمة، فقد وصلت نسبة الدين العام الايرلندي الي الناتج المحلي الاجمالي 63.6 % في 2018 والتي كانت فقط 23.9 % في 2007 وتميزت سياسة التقشف في ايرلندا بعدم الثبات علي منهج معين وإنما التحول ما بين خفض الانفاق وزيادة الضرائب بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية .

جدول رقم (4)

الناتج المحلي والدين والعجز نسبة له في ايرلندا

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام للناتج	نسبة العجز أو الفائض للناتج	نسبة البطالة
2007	5.3	23.9	0.3	5
2008	-4.5	42.4	7-	6.8
2009	-5.1	61.5	13.8--	12.6
2010	1.8	86.0	32.1-	14.6
2011	0.3	111.1	12.8-	15.4
2012	0.2	119.9	8.1-	15.5
2013	1.4	119.9	6.2-	13.8
2014	8.6	104.4	3.6-	11.9
2015	25.1	76.7	1.9-	10
2016	3.7	73.9	0.7	8.4

6.7	0.3	67.8	8.1	2017
5.7	0.1	63.6	8.2	2018

source: eurostat database ⁽¹⁾

الفرع الرابع

التكشف في إسبانيا

يعتقد الكثيرون أن سبب الأزمة في إسبانيا هو الاسراف وزيادة معدلات الانفاق، ولكن في الحقيقة الدين الاجمالي الاسباني تناقص في الفترة السابقة علي الأزمة، فقد انخفض من 59.3 % في عام 2000 الي 36.2 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2007 ، وكانت مدفوعات الفوائد علي الدين الإسباني تمثل 1.8 % فقط من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود سبب الأزمة في اسبانيا وبصورة أساسية إلي انهيار الطلب الخاص، والذي أحدث زيادة هائلة في البطالة بعد الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلي تدهور الجهاز المصرفي وحاجته إلي مسانده، فقد توسع القطاع المصرفي الإسباني في الفترة من 2001 -2007 في حدود 146 % من الناتج المحلي الاجمالي ودخل في تمويل بنية تحتية وبرامج إسكان ومع وقوع الأزمة تكبدت إسبانيا 40 مليار يورو لدعم الجهاز المصرفي ومساندته ⁽²⁾ ، هذين العاملين دفعا الدولة للتدخل لدعم النظام المصرفي ولمواجهة الزيادة الهائلة في البطالة مما نتج

¹⁾

https://ec.europa.eu/eurostat/data/database?p_p_id=NavTreeporletprod_WAR_NavTreeporletprod_INSTANCE_nPqeVbPXRmWQ&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-2&p_p_col_pos=1&p_p_col_count=2

⁽²⁾Ladi stella " Policy Area: The Politics of Austerity "op-cit. p.2-3

عنه زيادة حجم الدين الي 84 % من الناتج المحلي الاجمالي في 2012 والذي كان 36 % في 2007 (1).

كانت أولي التدابير التقشفية لضبط المالية العامة في إسبانيا عام 2009 ،حيث قاموا بزيادة الضرائب وقامت الدولة في نهاية 2010 بعمل خصخصة جزئية لشركة اليانصيب الوطنية وكذلك شركة ادارة المطارات، ورفعت الضريبة علي التبغ وخفضت الدعم المقدم لشركات انتاج طاقة الرياح وقللت من اعانات البطالة (2) واعتمدت إسبانيا خطة للإنفاق في عام 2011 تستمر حتي عام 2013 واعتمدت الخطة علي تجميد رواتب القطاع العام وخفض الدعم للاستثمارات الخاصة في البنية التحتية وخفض الاستثمارات الحكومية وكان من آثار تلك الخطة أن انخفض الانفاق بنسبة 0.9 % في 2012 وكذلك في 2013 و 0.5 % في 2014 (3) .

وأعلنت إسبانيا في أواخر 2011 عن تدابير تبلغ 1.1 % من الناتج المحلي الاجمالي وتشمل تخفيضات في الانفاق، فقد خفضت اسبانيا انفاقها بما يعادل 4 % من الناتج المحلي الاجمالي في 2011 (4)، وكانت أكثر المجالات التي شملها خفض الانفاق هي قطاع التعليم والقطاع الصحي وتشمل أيضا زيادات ضريبية مؤقتة علي الدخل وعلي رأس المال وضريبة علي المساكن المرتفعة القيمة فضلا عن زيادة محدودة في الانفاق الاجتماعي (5).

وزادت الاضطرابات في السوق في الربع الأول من 2012 نظرا لتجدد المخاوف بشأن صحة النظام المالي الاسباني واحتمالية أن يترك انعكاسات علي المالية العامة، ولأجل متطلبات اجراءات العجز المفرط المفروضة علي إسبانيا تم رفع أهداف خفض العجز إلي 6.3 % في عام 2012 و 4.5 % من الناتج المحلي الاجمالي في 2013 ، وفي نفس العام منحت المجموعة الأوروبية لإسبانيا 100 مليار

(1) Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" op-cit. p. 35

(2) صندوق النقد الدولي " تقرير الراصد المالي " عدد يناير 2011 ص 6

(3) Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" op-cit. p. 36

(4) Bianchi, Francesco; Comin, Diego; Kung, Howard; Kind, Thilo; Matusche, Alexander, " Slow recoveries through fiscal austerity: New insights in the effects of fiscal austerity " , ZEW policy brief, Leibniz Centre for European Economic Research, No. 2/2019,p. 3

(5) صندوق النقد الدولي " تقرير الراصد المالي " عدد يناير 2012 ص 1

يورو علي أن يسمح جهاز تسهيل الاستقرار الأوربي EFSF لصندوق دعم البنوك الاسباني بالحصول عليها في صورة قرض لأجل اعادة هيكلة القطاع المالي ، علي أن تقوم إسبانيا بمجموعة من التدابير التقشفية شملت زيادة الضريبة علي القيمة المضافة وخفض أجور الخدمة المدنية وخفض إعانات البطالة والغاء امكانية خصم فوائد الرهن العقاري من ضريبة الدخل (1).

وكانت التدابير المتخذة في موازنة 2012 أيضا تقشفية شملت زيادة في الضرائب وخفض في الانفاق، وتركزت الزيادة في الضرائب علي ضريبة الدخل والضريبة علي القيمة المضافة ومساحات الضمان الاجتماعي فقد رفعت اسبانيا الضريبة علي القيمة المضافة في 2012 من 18% الي 21% (2)، وتركز خفض الانفاق علي خفض الانفاق الاجتماعي وسياسات التوظيف، حيث تم خفض الأجر العامة وكان من المتوقع أن تُحدث تدابير الانفاق تلك وفورات في عام 2014 بمقدار 1.9 % وفي 2015 بنسبة 1% من الناتج المحلي الاجمالي (3).

ويتضح من الجدول رقم (5) أن مستوي الدين العام تزايد بصورة كبيرة اليوم في اسبانيا عما كان عليه قبل الأزمة المالية العالمية، 2008 فقد كان 35.8 % ووصل اليوم الي 97.6 % ، فقد تضاعف تقريبا مرتين بالرغم من اتباع اسبانيا لسياسات تقشفية طيلة تلك السنوات.

جدول رقم(5)

الناتج المحلي والدين والعجز نسبة له في إسبانيا

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام للناتج	نسبة العجز أو الفائض للناتج	بطالة
2007	3.6	35.8	1.9	8.2
2008	0.9	39.7	4.6-	11.3

(1) صندوق النقد الدولي " تقرير الراصد المالي " عدد يوليو 2012 ص 4

(2) Bianchi, Francesco; Comin, Diego; Kung, Howard; Kind, Thilo; Matusche, Alexander, " Slow recoveries through fiscal austerity" Op-cit,p. 2

(3)Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" op-cit. p. 36

17.9	11.3-	53.3	3.8-	2009
19.9	9.5-	60.5	0.2	2010
21.4	9.7-	69.9	0.8-	2011
24.8	10.7-	86.3	3-	2012
26.1	7.0-	95.8	1.4-	2013
24.5	5.9-	100.7	1.4	2014
22.1	5.2-	99.3	3.8	2015
19.6	4.3-	99.2	3.0	2016
17.2	3.0-	98.6	2.9	2017
15.3	2.5-	97.6	2.4	2018

source: eurostat database ⁽¹⁾

وإن كان قد نتج عن تلك السياسة تحسن في مستوى البطالة والعجز المالي شيئاً ما إلا إنها لم تعد كما كان الوضع قبل وقوع الأزمة، وهذا يعني أنه يجب علي الحكومات أن تزيد من ملائمتها واحتياجاتها الاقتصادية والمالية حتي تكون قادرة علي مواجهة أي تغيرات اقتصادية غير متوقعة، خاصة وأن الزيادة في مقدار الدين والعجز تحتاج وقت طويل لعلاجها وليس من السهل تداركها من خلال السياسات المالية سواء التقشف أو الحفز أو غيره .

وذهب البعض إلي أن تطبيق التقشف في اسبانيا كان له تأثير واضح علي الاستهلاك والمخرجات والتوظيف إلا أنه لم يكن له تأثير واضح علي خفض نسبة الدين الي الناتج المحلي الاجمالي بل لم

¹⁾

https://ec.europa.eu/eurostat/data/database?p_p_id=NavTreeportletprod_WAR_NavTreeportletprod_INSTANCE_nPqeVbPXRmWQ&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-2&p_p_col_pos=1&p_p_col_count=2

يوقف زيادة معدلات الدين السيادي في حين أن آثار التقشف يمكن أن تظهر علي المدى الطويل وأن سياسة التقشف تعتمد علي طريقة تنفيذها من كل دولة وأن تلك السياسة قد تزيد من المخاطر بدلا عن خفضها⁽¹⁾.

(¹) Diego Anzoategui," Sovereign Debt and the effects of Fiscal Austerity",November 2018 , p.43 see https://economicdynamics.org/meetpapers/2019/paper_441.pdf last seen November 2, 2019

المطلب الثاني

الدروس المستفادة من تجربة التقشف الأوربية

أولاً: تركزت سياسة التقشف في معظم دول الاتحاد الأوربي علي المزيج من خفض الانفاق وزيادة الضرائب وارتكز خفض النفاق علي خفض الانفاق الاجتماعي وكذلك الانفاق الاستهلاكي الحكومي وبصفة خاصة خفض الأجور أو تثبيتها، ولكن يتضح أن محاور خفض الانفاق في أوربا كان لها تأثير كبير علي مستوي الطلب علي السلع والخدمات، في حين عملت بعض الدول علي خفض الانفاق بصورة أكثر حكمة مثل خفض الانفاق علي الدفاع خاصة في حالة وجود استقرار مع دول الجوار وكذلك خفض الانفاق الرأسمالي الحكومي وبصفة خاصة متي كان غير خالق لمزيد من الوظائف ، في حين تركزت الزيادة في الضرائب علي الضرائب غير المباشرة مثل الضريبة علي القيمة المضافة وكذلك زيادة الضرائب علي العقارات مرتفعة القيمة، ومن الأفكار الجيدة فرض ضريبة علي الودائع وهي التي من شأنها أن تعمل علي مزيد من ضخ السيولة في السوق وزيادة الايرادات الضريبية في نفس الوقت، ولكن قد تعمل تلك السياسة علي هروب الودائع خارج الجهاز المصرفي الوطني لدول أخرى مما ينتج عنه شح السيولة داخل الدولة خاصة من النقد الأجنبي فضلا عن الضغط علي قيمة العملة مقارنة بالعملات الأخرى .

ثانياً: قيام الاتحاد الأوربي بإلزام الدول الأعضاء بإدراج نصوص في الدستور تنص علي مبدأ توازن الموازنة العامة كانت خطوه قيمة لأجل منع العجز المالي في المستقبل، ولأجل تهيئة الوضع لسياسة التصحيح فيما يتعلق بالأوضاع المتردية داخل الاتحاد، ولكن قد يبدوا أيضا أن تلك السياسة بالرغم من منفعتها لها ضرر فيما يتعلق بتقييد قدرة الدولة علي التوسع في خطط التنمية بقدرتها علي تحصيل إيرادات عامة .

ثالثاً: لم تسع بعض دول الاتحاد الأوربي إلي خفض مستويات العجز والدين في أوقات الاستقرار والتحسن قبل وقوع الأزمة، فضلا عن أنهم لم يمنحوا القواعد الموضوعية من خلال المعاهدات اعتبار كامل ، وترتب علي ذلك كبر حجم المشكلة بعد وقوع الأزمة وجعل الخروج من الركود أمر أكثر صعوبة، ومن جانب آخر كانت خطوة الاتحاد الأوربي نحو اقامة مؤسسات لمراقبة انفاق وأداء القطاع المالي للدول الأعضاء جيدة ولكن متأخرة نوعا ما .

رابعاً: قد يكون السيطرة علي مشكلة التهرب الضريبي أكثر نفعاً فيما يتعلق بزيادة الإيرادات من فرض مزيد من الضرائب لما يحققه ذلك من عدالة في تحمل أعباء الإيرادات والتي قد تساعد في قبول الأشخاص زيادة في نسبة الضرائب في وقت لاحق، وقد تدفع الغير إلي عدم التهرب من الضريبة في المستقبل.

خامساً: كانت المشكلة الكبرى هي التزامن الذي حدث بين انهيار طلب القطاع الخاص واتباع سياسة التقشف من جانب الحكومة وبالنسبة لإيرلندا ساعد التنويع بين سياسة خفض الانفاق وزيادة الضرائب في تحقيق مؤشرات اقتصادية ومالية جيدة.

سادساً: اذا ما كانت الاقتصاديات الوطنية تعمل بشكل حازم وتمتثل لقواعد ومبادئ السوق الحرة وامتثلت للقواعد اللازمة للحفاظ علي توازن الاقتصاد الكلي واطار العمل الطبيعي للتوازن التلقائي فإنه لا بد من الانتباه إلي أن الحياة الاقتصادية في الحقيقة لا تتأثر فقط بالتذبذبات الدورية ولكن أيضاً تتأثر بتغيرات غير متوقعة أو عقلانية، وتتأثر ايضاً من الناحية السياسية من خلال قوة المصالح الانتخابية والتي غالباً ما تضحي بتوازن الاقتصاد الكلي، وبالنسبة للحالة الأوربية فالمشكلة تتمثل في التباين بين توجهات الاتحاد الأوربي الكلية وتوجهات الاقتصادات المحلية لكل دولة ولا بد من اقامة نظام مؤسسي وآلية اقتصادية قادرة علي مواجهة أوجه القصور وعدم الانقسام وضعف التماسك.

سابعاً: لا يعود فشل اليونان في الاعتماد علي التقشف للخروج من أزمتها إلي أن الدولة كانت مسرفة قبل الأزمة أو بعدها ولا بسبب كبر حجم الدين أو العجز أو حتي مقدار الفوائد وخدمة الدين، وإن كانت تلك العوامل ساهمت بصورة كبيرة في تردي الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية هناك بشدة وصعبت الحل أمام أي اجراء، ولكن هناك بعض الاجراءات أو التغيرات المصاحبة للأزمة في اليونان هي ما جعلت الأمر أكثر سوءاً ، فالتغيرات المصاحبة لإعلان الدولة عن حجم الدين الحقيقي ساهم في فشل التقشف وكذلك تصريحات بعض دول الاتحاد الاوربي بشأن ضرورة تحمل اليونان مسؤوليتها، بالإضافة إلي أن المناقشات العامة التي كانت تدور بين دول منطقة اليورو حول خروج اليونان من الاتحاد الأوربي كان لهذا أبلغ الأثر في دعم وزيادة حالة عدم الاستقرار والزعزعة في اليونان والاضطرابات الاجتماعية، وترتب علي ذلك هروب كميات هائلة من السيولة خارج الدولة خاصة مع قيام الدولة بزيادة

مقدار الضرائب المفروضة وزيادة تنوعها، وقد أدى ذلك بدورة إلي زيادة أعداد العاطلين وعدم التناؤل وانخفاض التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية السلبية وغير المستقرة لليونان، وتزامن مع كل هذا تجميد الدولة للتوظيف وخفض الحد الأدنى للأجور وخفض عدد الموظفين تلبية لشروط وضوابط الحصول علي القروض من الترويكا، وساهم هذا كله في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية والمظاهرات والتي منعت من دخول استثمارات أجنبية جديدة مما كان لكل هذا أبلغ الضر، والذي قد لا يصلح معه في رأيي أي إجراء أياً كان حجمة سواء حفز أو نقشف ولذلك لم يُقدر لسياسة التقشف في اليونان أن تنجح .

الخاتمة

تعاني معظم دول العالم من مشكلات كبيرة في الدين العام والعجز المالي الحكومي وتراجع المؤشرات الاقتصادية، وتباينت توجهات الدول في معالجة تلك المشكلات، فقديمًا وحتى بداية القرن الماضي كان التقشف هو الحل المتبع ثم ظهر الحفز النقدي والحفز المالي وأفكار مختلفة أخرى تحاول إيجاد حل يسمح باستعادة النمو وعلاج المشكلات المالية، وأمام هذا الوضع كان هذا البحث محاولة للوقوف علي طبيعة التقشف ومدى صلاحيته ودراسة البدائل الأخرى المستحدثة لعلاج مشكلة الدين والعجز المالي وتدهور مستويات الثقة في الدولة وتم تناول البحث في أربعة فصول كالتالي:

تناول الفصل الأول ماهية ومعني وأصل التقشف، وتناول الفصل الثاني سياسة التقشف بالعرض والتحليل مشتملا علي العديد من الحجج المبررة لاتباع سياسة التقشف ومزاياه وكذلك الردود علي تلك الحجج والانتقادات التي وجهت إليها وذلك لأجل استيضاح سياسة التقشف بعمق، وتناول الفصل الثالث بدائل التقشف الأخرى المتمثلة في سياسة الحفز المالي والحفز النقدي متناولا الحجج المؤيدة للعمل بالحفز ووجهات نظر المفكرين تجاه سبب اتباع الحفز المالي، وكذلك الأفكار المختلفة للمفكرين للخروج من حالة الركود وعلاج مشكلة الدين والعجز المالي الحكومي، وتناول الفصل الرابع تجربة الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية وكان من ثمار هذا البحث مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل في الآتي:

أولاً: النتائج

1- قد لا تكون مسألة منح الأولوية لمحاربة الركود من خلال اتباع سياسة الحفز المالي بدلا من المحافظة علي توازن الموازنة ومنع تزايد الدين العام التي اتبعتها الكينزيون في السابق صالحة اليوم كما كان في السابق، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر علي ثقة رجال الأعمال والمستثمرين في قدرة الدولة علي السداد واستقرار الأوضاع في المستقبل خاصة في ظل تحمل الدولة لأعباء ضخمة من الديون.

2- يحقق العمل بمعايير التقشف القائم علي خفض الانفاق نتائج أفضل من التقشف القائم علي زيادة الضرائب وفي حالة المزج بينهما يكون من الأفضل الاعتماد علي خفض الانفاق بنسبة أكبر من الاعتماد علي زيادة الضرائب.

- 3- تطبيق سياسة التقشف في العديد من الدول في نفس الوقت سوف يترتب عليه حدوث ركود لها جميعاً وبصفة خاصة متي كانت في صورة اتحاد أو غير مستقلة اقتصادياً عن بعضها البعض.
- 4- تتسبب زيادة الضرائب التشويهية في انخفاض في العائدات الضريبية مما يترتب عليه انخفاض الإيرادات الكلية وتعمق العجز في الموازنة العامة.
- 5- السياسات الموحدة - سواء التقشف أو غيره - المفروضة علي الدول من خلال صندوق النقد الدولي ليست رشيدة، فما يناسب دولة قد لا يناسب أخرى وما قد يناسب الدولة من اجراءات اصلاحية في وقت ما قد لا يناسبها في وقت آخر وليس كل ما ينادي الصندوق للعمل به دائماً صحيح .
- 6- صارت سرعة انتقال المعلومة تمثل مشكلة كبرى خاصة عند حدوث ارتفاع حاد في مستويات الدين لدي دولة معينة أو زيادة العجز أو عدم الاستقرار الاقتصادي فلم يعد الحال كما كان عليه في السابق، فقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والاذاعات الاخبارية حول العلم في فضح كل أشكال التغييرات التي تحدث حول العالم ، وهذا الأمر له أبلغ الأثر في سرعة تدهور الاوضاع الاقتصادية وسرعة حركة النقود ورأس المال ودخوله وهروبه خارج الدولة، وله القدرة الكاملة علي إثارة الزعر والشك وعدم اليقين وضعف الثقة في اقتصاد أي دولة وبالتالي هروب السيولة منها.
- 7- قيام الحكومة بالعمل علي تهدئة السوق والمستثمرين من خلال التصريح باستقرار الاوضاع وتمتع الدولة بالملائمة المالية لم تعد تصلح كما كان في السابق فسرعة انتقال المعلومة المضادة رهيبه ،والأدهى من ذلك أن تصريحات الحكومة باستقرار الاوضاع والتي تأمل من خلالها عودة الاستثمارات وعدم هروب السيولة تؤدي في النهاية في كثير من الاحيان الي نتائج عكسية، خاصة متي ثبت أنها تصريحات غير حقيقة أو ظهرت قرائن مضادة لها ولو بسيطة ، خاصة مع ارتفاع مستوي الوعي بين الشعوب والتقارب الثقافي والتقدم التكنولوجي.
- 8- تتفق فكرة التقشف مع المنطق السليم في ضوء تزايد معدلات الديون الخارجية والداخلية علي الدولة وعجز الموازنة العامة ، إلا أن اتباع خطي التقشف بعد وصول الأوضاع المالية إلي مأزق بعد تقادم الدين العام والعجز وتردي الناتج المحلي الاجمالي قد تؤدي الي نتائج سلبية، ليس لأن سياسة التقشف لا تصلح ولكن لأن توقيت تطبيقه قد لا يكون مناسباً؛ نظراً لأن الجسد الاقتصادي أصبح لا يتحمل زيادة في الضرائب أو خفض في الانفاق .

9- قيام الحكومة بإخفاء بيانات الدين والعجز وإظهار نفسها في صورة الدولة المتماسكة والمليئة أمر له نهاية مريرة قد لا يمكن تداركها .

10- لا يمكن الجزم بأن سياسة التقشف لا تصلح للقضاء علي العجز والحد من الدين، كما لا يمكن التأكيد علي أن سياسة الحفز المالي والنقدي أفضل فبرامج الحفز ضرورية للخروج من الأزمة وتحسين مستوي الناتج والتوظيف، في حين أن استقرار السياسة المالية وانضباطها أمراً ملحاً في نفس الوقت لا يمكن التفريط فيه، وبالتالي لكل سياسة طلب في وقت معين وحسب الاوضاع المالية والاقتصادية الكلية لكل دولة.

11- السبب الأكبر في تدهور الأوضاع في أوروبا بعد الازمة ليست سياسة التقشف بقدر ما هي عدم اتباع استراتيجية موحدة ومتماسكة ومتوازنة علي مستوي الاتحاد، وعدم وجود نوع من التنسيق والتوازن بين السياسة الكلية للاتحاد والسياسات الاقتصادية والمالية لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي علي المستوي الداخلي .

ثانياً: التوصيات :

1- يتوجب زيادة الضرائب التي لها آثار سلبية أقل علي النمو متي تم اتباع سياسة التقشف لأجل القضاء علي الدين والعجز المالي، وأيضا زيادة الضرائب الأقل تشويها كالضرائب علي العقارات باهظة الثمن ورسوم الممتلكات والضرائب علي الأرباح الناتجة عن عقود المشتقات والمضاربات المالية والاستثمارات الريعية التي لا تخلق وظائف وذلك بهدف دفعها الي الاستثمار الانتاجي.

2- علي الحكومات أن تراعي الواقعية عند تحديد المستهدف من خفض العجز المالي والدين لأن عدم تحققه يثير حالة من القلق وعدم اليقين في قدرة الدولة علي التغلب علي مشكلاتها المالية وهذا سوف يكون له أثر سلبي حاد.

3- ينبغي أن تستخدم السياسات المالية لإحداث نوع من التوازن في توزيع الدخل وليس العمل علي تركيز الثروات وذلك لأجل ايجاد نوع من التوازن في الطلب.

4- ينبغي عند الشروع في تطبيق سياسة مالية معينة - سواء تقشف أو حفز أو غيره - أن يتم طرح الموضوع في مناقشات مفتوحة وليس في غرف منعزلة وأن تُمحس كافة الآراء من مختلف

التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، وأن يكون نهج يحمل رؤية الشعب كله وليس توجه حكومي فقط.

5- يجب أن لا يكون خفض الدين والعجز مبتغى نهائي لأي سياسة مالية فمن شأن ذلك أن يحدث تحسن علي المدى القصير في جوانب محدودة متعلقة بمالية الدولة، وسوف يترتب عليه في الغالب تدهور حاد في جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية علي المدى المتوسط والطويل.

6- ينبغي علي صانعي السياسات أن يكونوا علي وعي تام فيما يتعلق بردة الفعل التي يمكن أن تحدث عن تطبيق أي سياسة مالية بأبعادها المختلفة والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها سواء في المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

7- لا ينصح بتطبيق سياسات التقشف علي مستوي دول مرتبطة ببعضها - في صورة اتحاد مثلا - فمن شأن ذلك أن يتسبب في ركودها جميعا .

8- علي الدول ألا تعتمد علي رأس المال الأجنبي بصورة كبيرة في اقامة التنمية فتلك سياسة غير مستدامة ، حيث يهرب رأس المال الأجنبي مع أي عارض ، وقد تتكلف الدولة أكثر مما حققت لتدارك خروج رأس المال الأجنبي متي تم بصورة مفاجئة، وعلي الدول أن تحجم الفساد المعوق للنشاط الاقتصادي إن لم تستطع القضاء عليه.

قائمة بأهم المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- مارك بليث " التقشف : تاريخ فكرة خطرة " ترجمة عبد الرحمن اياس ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،2016

2- المقالات والدوريات :

- ابراهيم الغيطاني " سياسات التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح " المركز المصري للدراسات والمعلومات ، ديسمبر 2012

- أمارتيا سن " عواقب التقشف الاقتصادي " مقال منشور بمجلة حكمة، ترجمة نواف الفنجان ،فبراير 2016

- زهرة خضير عباس العبيدي ، " سياسة التقشف (تجربة مصر واليونان) وسبل تطبيقها في العراق " ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 33 ، 2016

3- التقارير:

- صندوق النقد الدولي " التقرير السنوي " ، أعداد مختلفة

- صندوق النقد الدولي " تقرير آفاق الاقتصاد العالمي" ، أعداد مختلفة

- صندوق النقد الدولي " تقرير الراصد المالي " أعداد مختلفة

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1- BOOKS AND GENERAL RESEARCHES:

- Murray N. Rothbard , " America's Great Depression " , , The Ludwig von Mises Institute , Fifth Edition,2000
- Schui, Florian," Austerity", Yale University Press, 2014
- William . H. HUTT , " A Rehabilitation of Say's Law", OHIO UNIVERSITY PRESS, 1974

2- PERIODICALS

- Alberto Alesina, Carlo Favero and Francesco Giavazzi," The Output Effects of Fiscal Consolidation Plans", sustainable architecture for finance in Europe, Policy Letter Collection, No1,2015

- **Alberto Alesina, Carlo Favero, and Francesco Giavazzi," Effects of austerity: Expenditure- and Tax-based Approaches ", Journal of Economic Perspectives—Volume 33, Number 2—Spring 2019.**
- **Alberto Alesina, Omar Barbiero, Carlo Favero, Francesco Giavazzi and Matteo Paradisi , " Austerity in 2009-2013" , Preliminary version of a paper prepared for the 60th panel meeting of Economic Policy 29 October, 2014**
- **Alberto Batta , "A critique to the expansionary austerity (part III): empirical counter facts beyond theoretical weaknesses ", Greenwich papers in political economy ,No.48,2017**
- **Alberto Botta, "The Short- and Long-run Inconsistency of the Expansionary Austerity Theory: A Post-Keynesian/Evolutionist Critique " , Levy Economics Institute, Working Paper No. 878, 2016**
- **Alberto F. Alesina @ Silvia Ardagna," LARGE CHANGES IN FISCAL POLICY: TAXES VERSUS SPENDING ", NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, Working Paper 15438, October 2009**
- **Alfredo Calcagno, "Can austerity work? ", Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue, Autumn 2012**
- **Aurel Iancu, Dan Olteanu , "fiscal consolidation by austerity and eu surveillance policies ", the Romanian academy national institute of economic research , working papers , Bucharest, no.13, sector 5 , 13 September 2015**
- **Bianchi, Francesco; Comin, Diego; Kung, Howard; Kind, Thilo; Matusche, Alexander," Slow recoveries through fiscal austerity: New insights in the effects of fiscal austerity " , ZEW policy brief, Leibniz Centre for European Economic Research, No. 2/2019,**
- **Christos Shiamptanis, "Austerity Measures: Do they avert solvency crises ?" , laurier centr for economic research & policy analysis, Working Paper No. 6 , June 2017**
- **Corrado Andini & Ricardo Cabral, "Further Austerity and Wage Cuts Will Worsen the Euro Crisis", The IZA Policy Paper No. 37, February 2012**
- **Daliana suryawinata and winy maas , "austeria: city of minimum consumption " , john wiley & sons ltd. 2012**
- **Dan LUPU," Fiscal austerity and economic growth in CEE countries ",euro economica ,issue 2 ,No 33 .2014**
- **David Ricardo. (author) and Sraffa, P. (ed.)," The Works and Correspondance of David Ricardo", Vol. IV, The Liberty Fund,2004,**
- **Dean Baker "The Myth of Expansionary Fiscal Austerity" , Center for Economic and Policy Research, Washington, D.C.,2010**
- **Diego Anzoategui," Sovereign Debt and the effects of Fiscal Austerity",November 2018**

last visit November 2, 2019

https://economicdynamics.org/meetpapers/2019/paper_441.pdf

- **Dorin Iulian Chiritoiu & Rodica Burlacu** , " **Do austerity measures harm international trade** ", European journal of interdisciplinary studies, Vol. 7 , Issue.1,2015
- **Ernst Stetter**, "**Austerity is not the solution! Elements of an effective European Economic Governance** " , Foundation for European Progressive Studies, Belgium, Issue Number 2,2017
- **Ernst Stetter**, "**Austerity is not the solution! Elements of an effective European Economic Governance** " Review of Keynesian Economics, Vol. 3 No. 3, Autumn 2015
- **Frank Hollenbeck**," **The Three Types of Austerity** ", Mises Daily Articles , 2013. <https://mises.org/library/three-types-austerity>

Last visit December 2019

- **Gennaro Zezza**," **The impact of fiscal austerity in the Eurozone**", Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue, Autumn 2012
- **Giovanni Dosi, Mauro Napoletano, Andrea Roventini and Tania Treibich**. " **The Short- and Long-Run Damages of Fiscal Austerity: Keynes beyond Schumpeter**", laboratory of economics and management and Institute of Economics, Scuola Superiore Sant'Anna, Pisa, Italy October, 2014
- **Harald Uhlig**," **Understanding the impact of fiscal policy : Some Fiscal Calculus** ", American Economic Review,May 2010,pp. 30–34
- **Harris Dellas and Dirk Niepelt**, " **Austerity** ", SAFE Policy Letter Collection on Austerity and economic Growth: concepts for Europe, pp 12 -18
- **IONELA BĂLTĂTESCU**," **Eu Type Of Austerity: Brief Analysis And Criticism** ", Institute for World Economy, Romanian Academy, vol. 2(2),2014
- **Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori** ,"**Expansionary Austerity: New International Evidence** ", International Monetary Fund , Working Paper /11/158 , July 2011
- **Jelena Žarkovic Rakic ,Marko Vladislavljevic and Jorge Davalos**, " **The Effects of Austerity Measures on Gender Gaps in Labor Market Outcomes** ",partnership for economic policy ,working paper,2019
- **Ladi stella** "**Policy Area: The Politics of Austerity** " , European Union Center of North Carolina EU Briefings, 2013
- **Laurence Seidman**, " **Keynesian stimulus versus classical austerity**", Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue, Autumn 2012.
- **Lennart Erixon** ,"**Can fiscal austerity be expansionary in present-day Europe? The lessons from Sweden** ", Review of Keynesian Economics, Vol. 3 No. 4, Winter 2015

- **Marcell Zoltán Végh** , " Has Austerity Succeeded in Ameliorating the Economic Climate? : The Cases of Ireland, Cyprus and Greece " , social sciences, 2014.
- **Maria Gabriella Briotti**, " economic reactions to public finance consolidation: a survey of the literature", European central bank, occasional paper series, No. 38 / October 2005
- **Mariana Canotilho,* Teresa Violante** & Rui Linceiro**" Austerity measures under judicial scrutiny: the Portuguese constitutional case-law,Portuguese Constitutional Court, European Constitutional Law Review, ISSN-e 1574-0196, Vol. 11, No. 1, 2015.
- **Marija Bartl And Markos Karavias**," Austerity And Law In Europe: An Introduction " , Journal of law and Society, Volume 44, Number 1, March 2017
- **Mark Thornton**," Book Review (Austerity: When It Works and When It Doesn't Alberto Alesina, Carlo Favero, and Francesco GiavazziPrinceton: Princeton University Press, 2019, xvi + 245 pp).", The Quarterly Journal of Austrian Economicsm Volume 22 | No. 1 | 100–104 | Spring 2019
- **PEDRO PAEZ PEREZ**, " A Latin-American Perspective on Austerity Policies, Debt and the New Financial Architecture " At "The Political Economy of Public Debt and Austerity in the EU " , Edited by Elena Papadopoulou and Gabriel Sakellaris, ATHENS 2012
- **Petre PRISECARU**, "Austerity versus Stimulating Growth in EU " , Knowledge Horizons – Economics Volume 5, No. 3, pp. 61–65
- **Rebecca Bramall, Jeremy Gilbert, James Meadway** , " What is Austerity? " , new formations: a journal of culture/theory/politics, Volume 87, 2016 , P.119-120
- **Renee haltom and thomas a. Lubik** ," is fiscal austerity good for the economy", economic brief , federal reserve bank of richmond, september 2013
- **Robert P. Murphy** ," What Economic Research Says About Fiscal Austerity and Higher Tax Rates", an article at The Library of Economics and Liberty, 2013
- <http://www.econlib.org/library/Columns/y2013/Murphytaxrates.html>
- **Roberto Perotti** "The “Austerity Myth”: Gain Without Pain? ",Bank for International Settlements, monetary and economic department, working paper No362 ,Discussion comments by Carlo Cottarelli and Harald Uhlig , November 2011
- **Simon Wren-Lewis**, " A general theory of austerity " , Blavatnik School of Government, University of Oxford , Working Paper Series, May 2016
- **Sofia A. Perez @ Manos Matsaganis** , " The Political Economy of Austerity: Distributive Outcomes and their Implications in Southern

Europe " Manuscript prepared for submission to New Political Economy Special Issue , October, 2016

- **Steven Kates, " Alesina and the Keynesians: Austerity and Say's Law " , International Atlantic Economic Society 2012**
- **Sue Konzelmann," THE ECONOMICS OF AUSTERITY" , Centre for Business Research, University of Cambridge Working Paper No. 34, June 2012**
- **Suzanne J. Konzelmann , " The political economics of austerity " , Cambridge Journal of Economics, February 2014**
- **Vassilis Monastiriotis , " (When) Does Austerity Work? On the Conditional Link between fiscal Austerity and Debt Sustainability " , Cyprus Economic Policy Review, Vol. 8, No. 1, ,2014**
- **World of work report , " Better jobs for a better economy " , International Labour Office, International Institute for Labour Studies,– Geneva: ILO, 2012.**

3- SITES:

- <https://ec.europa.eu/eurostat/data/database>
- <https://tradingeconomics.com/indicators>

الفهرس

1	مقدمة
5	الفصل الأول: ماهية التقشف
6	المبحث الأول: جذور فكرة التقشف
15	المبحث الثاني: تعريف التقشف والهدف منه
15	المطلب الأول: تعريف التقشف
21	المطلب الثاني: الهدف من التقشف
23	الفصل الثاني: سياسة التقشف
24	المبحث الأول: سياسة التقشف التوسعي
25	المطلب الأول: الحجج الداعمة لسياسة التقشف التوسعي
33	المطلب الثاني: مزايا اتباع سياسة التقشف
37	المطلب الثالث: سلبيات العمل بالتقشف من وجهة نظر داعميه
39	المبحث الثاني: التقشف بين خفض الانفاق و زيادة الضرائب
43	المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لسياسة التقشف التوسعي
43	المطلب الأول: نقد نظرية التقشف التوسعي
49	المطلب الثاني: الآثار السلبية الناجمة عن التقشف
53	الفصل الثالث: بدائل التقشف
54	المبحث الأول: سياسة الحفز المالي
54	المطلب الأول: مضمون سياسة الحفز المالي
57	المطلب الثاني: عودة العمل بسياسات الحفز المالي

59.....	المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة الحفز المالي الكينزي
65.....	المبحث الثالث: الحفز النقدي
69.....	المبحث الرابع: أفكار بديلة للتقشف وللحفز المالي
69.....	المطلب الأول: استراتيجية للهروب من فخ التقشف
70.....	المطلب الثاني: استراتيجية صندوق النقد الدولي لإصلاح الانفاق
72.....	المطلب الثالث: قاعدة MUSGRAVE الذهبية
72.....	المطلب الرابع: زيادة الضرائب وزيادة الانفاق معاً
73.....	المطلب الخامس: تمويل العجز العام مباشرة
73.....	المطلب السادس: سياسات بديلة للخروج من الركود
76.....	الفصل الرابع: لمحات من التجربة الأوروبية مع التقشف
77.....	المبحث الأول: عودة التقشف إلى أوروبا
83.....	المبحث الثاني: انفجار أزمة الدين السيادي في أوروبا
87.....	المبحث الثالث: استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الدين والعجز المالي
95.....	المبحث الرابع: تجربة بعض دول الاتحاد الأوروبي مع التقشف والدروس المستفادة منها
95.....	المطلب الأول: تجربة بعض دول الاتحاد الأوروبي
112.....	المطلب الثاني: الدروس المستفادة من تجربة التقشف الأوروبية
115.....	الخاتمة
119.....	قائمة بأهم المراجع
124.....	الفهرس